الجمهـــورية الجـزائرية الديمقـــراطية الشعـبية
وزارة التعلـيم العالي والبحـث العـلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

عنـــــــــــوان المذكرة

أثرالصيرفة الالكترونية على السياسةالنقدية في الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبة:
شلية زليخة

تحت إشراف الاستاذة:
ضيافة علية

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الخبير	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د.قصاص شريفة	رئيسا	أستاذ محاضر_أ_	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة
د. ضيافة علية	مشرفا	أستاذ محاضر -ب-	جامعة 20 اوت1955 سكيكدة
د. شريط إيمان	مناقشا	أستاذ محاضر -ب-	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2017-2018

شكر وتقدير:

بسم الله والصلاة على اشرف خلق الله الرحمة المهداة الرسول صلى الله عليه وسلم

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى له الفضل والمنة على توفيقه لانجاز هذا العمل فإن أصبنا فمن عنده وإن أخطأنا فمن أنفسنا

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح لكن الأجمل أن لا ينسى من كان السبب في ذلك

أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة التي أعطتنا من وقتها، وأفادتنا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة

الأستاذة: ضياف علية وفقها الله وأدامها ذخرا للعلم وطلابه

كما لا أنسى في هذا المقام كافة الأساتذة الذين تتلمذت على أيديهم لبلوغ هذه الدرجة من التحصيل العلمي، فائق الشكر لكل من أمدني بالأمل ومهد لي الطريق العمل وشجعني في سبيل تحقيق ما أصبو إليه

إلى كل هؤلاء عرفانا مني بجميلهم أتقدم بتحياتي الخالصة مع أسمى عبارات الشكر والتقدير

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد الله القادر المقتدر من هو ألطف من العباد وأحن من الآباء

الذي قال في كتابه الجليل :" ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا"

ربي اغفر لي ولوالدي وللمسلمين ....

إلى من هي أندي من قطرات الندى

إلى من رافقتني دعواتها في كل خطوة من خطوات حياتي

إلى من ضحت بنفسها من أجلنا إليك أمي الغالية

إلى من أستمد منه قوتي واستمراريتي، من ألبسني ثوب مكارم الأخلاق والأدب

من كان قدوة أقتدي بها، إليك أبي العزيز

إلى من تشاركت معهم حلو الحياة ومرها

إلى من كانت بسمتهم ونظرتهم تبعث في نفسي القوة وحب الحياة أخوتي الأعزاء: طارق، صالح، أمينة، راضية، رقية، حسناء،"ربي أطل عمرهم، وأنر دربهم، وذلل الصعاب أمامهم"

إلى كل أفراد عائلتي الأحباء

إلى صديقاتي التي جمعتنا دروب العلم في الجامعة : إيناس، حسناء، سلمى

إلى أصدقاء العمر ورفقاء الدرب

إلى من كانوا لي السند في السراء والضراء .

زلـيخة

الملخص:

هذه الدراسة تهدف لتحليل العلاقة بين الصيرفة الالكترونية والسياسة النقدية وذلك لمعرفة أهم تأثيرات الصيرفة على السياسة النقدية وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها للنهوض بالصيرفة الالكترونية، وضرورة استخدامها من قبل البنوك الجزائرية .

وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن الصيرفة الالكترونية تعتبر حديثة النشأة في الجزائر فهي مازالت في أولى مراحل استخدامها حيث تعمل البنوك الجزائرية على زيادة تعاملاتها الالكترونية، ولذلك ليس هناك اثر للصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية في الجزائر وذلك راجع إلى أن الخدمات المصرفية الالكترونية المسببة لذلك شبه منعدمة في النظام البنكي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية– السياسة النقدية– البنوك الجزائرية.

Summary:

This study aims to analyze the relationship between electronic banking and monetary policy, in order to know the most important effects of electronic banking on monetary Policy and the most important measures to be taken to promote electronic banking and the need to use them before the algerian banking.

The result showed that electronic banking is considered to be a new generation in Algeria .It is still in the first stages of its use as most of the Algerian banks are working to increase their electronic transactions .

Therfore there is no impact of electronic banking on monetary .

Key word: electronic banking- monetary policy- algerian banks

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص	
الإهداء	
شكر وتقدير	
فهرس الجداول والأشكال	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية	2
تمهيد	2
المبحث الاول: ماهية الصيرفة الالكترونية	3
المطلب الأول: تعريف الصيرفة الالكترونية	3
المطلب الثاني: متطلبات الصيرفة الالكترونية	5
المطلب الثالث: أطراف الصيرفة الالكترونية وأنماطها	8
المطلب الرابع: مزايا الصيرفة الالكترونية	10
المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الالكترونية	12
المطلب الأول: قنوات الصيرفة الالكترونية	12
المطلب الثاني: أدوات الصيرفة الالكترونية	15
المطلب الثالث: ظاهرة البنوك الالكترونية	17
المطلب الرابع: مخاطر الصيرفة الالكترونية	19
المبحث الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية	20
المطلب الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الدول المتقدمة	20
المطلب الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية في الدول العربية	24
المطلب الثالث: تجربة الإمارات المتحدة كنموذج ناجح في الصيرفة الالكترونية	27
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: مدخل عام للسياسة النقدية	34
تمهيد	34
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية	35
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	35

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية	38
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية واتجاهاتها	45
المبحث الثاني:أدوات السياسة النقدية	48
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية	48
المطلب الثاني : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية"الأدوات النوعية"	51
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية	53
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية	54
المطلب الأول: قنوات السياسة النقدية	54
المطلب الثاني:علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى	59
المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية	63
خلاصة الفصل	65
الفصل الثالث: الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأثارها على السياسة النقدية	
تمهيد	67
المبحث الاول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر	68
المطلب الاول: مرتكزات عصرنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر	68
المطلب الثاني: تطبيق قنوات توزيع الصيرفة الالكترونية في الجزائر	71
المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر	75
المطلب الرابع: تحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر	80
المبحث الثاني:تأثيرات الصيرفة الالكترونية	81
المطلب الأول: التأثير على وظائف البنك المركزي	81
المطلب الثاني: التأثير على أدوات السياسة النقدية	83
المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري	85
المبحث الثالث:السياسة النقدية في الجزائر وظهور الصيرفة الالكترونية	87
المطلب الأول : أدوات السياسة النقدية في الجزائر	87
المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر قبل الصيرفة الالكترونية	89
المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر بعد الصيرفة الالكترونية	93
خلاصة الفصل	96
خاتمة عامة	98
قائمة المراجع	101

فهرس الجداول والأشكال

1- فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	أوجه المقارنة بين مختلف الخدمات التي يقدمها أنماط الصيرفة الالكترونية	**07**
02	تكلفة الحصول على الخدمة المصرفية عبر القنوات الالكترونية والفروع	**13**
03	إيجابيات وسلبيات البنوك الالكترونية	**18**
04	عدد مستخدمي الانترنت في العالم سنة2017	**21**
05	عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة في أمريكا	**23**
06	عدد مستخدمي الانترنت في الدول العربية	**24**
07	عدد مستخدمي الانترنت والهاتف معا في العمل المصرفي في بعض البلدان العربية	**24**
08	تطور هيكل الجهاز المصرفي في دولة الإمارات	**28**
09	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الإمارات	**30**
10	أوجه الاختلاف بين سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة	**50**
11	أوجه الاختلاف بين السياسة المالية والسياسة النقدية	**62**
12	نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر	**72**
13	عدد الصرافات الآلية في الجزائر(2010-2015)	**74**
14	تطور عدد البطاقات المتداولة (2008-2016)	**76**
15	تطور أجهزة طرفيات البيعTPE (2008-2016)	**79**
16	تطورات معدل الاحتياطي الإجباري(2005-2018)	**87**
17	تطور تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة (2005-2015)	**88**
18	تطورات الكتلة النقدية(1990-2000)	**90**

19	تطور مقابلات الكتلة النقدية(1990-1999)	**91**
20	تطور الكتلة النقدية (2005-2017)	**94**

2- فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	عدد مستخدمي الانترنت في العالم سنة 2017	**21**
02	نسب مستخدمي الانترنت في العالم حسب القارات سنة2017	**22**
03	عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة في الولايات المتحدة الأمريكية(2009-2016)	**23**
04	علاقة النقود والمستوى العام للأسعار	**38**
05	عرض النقود في التحليل الكينزي	**40**
06	العلاقة بين الدخل والطلب على النقود بدافع الاحتياط	**42**
07	منحنىLM/IS	**42**
08	الأهداف العامة للسياسة النقدية	**46**
09	تأثيرات عمليات السوق المفتوحة	**49**
10	عدد الصرافات الآلية في الجزائر	**73**
11	عدد البطاقات المتداولة في الجزائر خلال(2008-2016)	**76**

جدول المختصرات

ARTS	**Algéria real time settlelement**
ATCI	**Algéria Télé-compensation i**
DAB	**Distributer Automatique de billes**
SATIM	**Société Algérienne d'automatisation des transactions interbancaire et monétique**
TPE	**Terminal pointe de vente**

مقدمة عامة

يعرف العالم في الآونة الأخيرة العديد من التغيرات والتطورات التي تساهم في مواكبة عصر العولمة، والاتجاه نحو الاقتصاد الافتراضي يعتمد إدخال تكنولوجيات الالكترونية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم هذه القطاعات نجد القطاع المصرفي التي يمثل الركيزة الأساسية لتمويل الاقتصاد، أين عرفت الصناعة المصرفية تقدما في مجال العمليات الالكترونية حيت تم الاستغناء عن التعاملات التقليدية لتظهر المعاملات الجديدة التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي وهو ما يعرف بالصيرفة الالكترونية. وتعتبر النقود الالكترونية من الوسائل الالكترونية الشائعة التي تمثل جزء من المعروض النقدي الذي بدوره يؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال الكتلة النقدية التي يتم التحكم فيها من خلال وضع سياسة نقدية ملائمة.

وتعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ معطيات النقدية موضوعا لها، وبالتالي فهي آلية فعالة تستخدمها السلطة النقدية للتأثير على الاقتصاد، بحيث توضع هذه السياسة من قبل البنك المركزي الذي يقوم برقابة المعروض النقدي والتحكم فيه باستخدام مجموعة من الأدوات والوسائل بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة.

والجزائر من الدول التي تسعى لمواكبة التطور الذي تعرفه التعاملات المصرفية وزيادة المعاملات الالكترونية، لذا يجب عليها تحسين المنظومة المصرفية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي بالشكل الذي يحسن أداء السياسة النقدية نحو الأفضل والقدرة على التحكم في الكتلة النقدية.

الإشكالية:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي :

كيف تساهم الصيرفة الالكترونية في تفعيل دور السياسة النقدية في الجزائر؟

وللإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بطرح الأسئلة الفرعية كالأتي:

- ما هي أهم ميزة تحققها الصيرفة الالكترونية للبنوك؟
- ما هي أساليب البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية؟
- هل تؤثر الصيرفة الالكترونية على البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية؟
- ما مدى انتشار الصيرفة الالكترونية في النظام البنكي الجزائري؟

الفرضيات:

- تساهم الصيرفة الالكترونية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك.
- يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على الوضع الاقتصادي.
- لا تؤثر الصيرفة الالكترونية على البنك المركزي في تأدية وظائفه و استخدامه أدوات السياسة النقدية.
- تعرف البنوك الجزائرية استخداما بطيئا لمختلف وسائل وقنوات الصيرفة الالكترونية.

أسباب اختيار الموضوع:

- موضوع في صميم التخصص المتمثل في اقتصاد نقدي وبنكي.
- الخوض في المواضيع الحديثة وكل ما جد في النظام المصرفي خاصة ما يتعلق بالمعاملات المصرفية الالكترونية .
- محاولة تسليط الضوء على الموضوع كأحد الآليات التي تنقص القطاع المصرفي.
- تنامي أهمية الصيرفة الالكترونية بشكل ملحوظ خاصة مع اهتمام السلطات بعصرنة القطاع المصرفي.

أهمية الموضوع:

- أهمية القطاع المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية للاقتصاد.
- ضرورة بناء اقتصاد رقمي يعتمد مختلف وسائل الصيرفة الالكترونية في ظل التحولات التي يشهدها العالم.
- متابعة سير السياسة النقدية في الجزائر أمام انتشار الأساليب الالكترونية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على أهمية تطبيق الصيرفة الالكترونية بالقطاع المصرفي في الوقت الراهن.
- تحليل العلاقة والتأثيرات بين السياسة النقدية والصيرفة الالكترونية.
- إبراز أهمية استخدام الصيرفة الالكترونية في البنوك الجزائرية.
- معرفة أهم التحديات التي تواجهها المصارف الجزائرية لدى تبنيها الصيرفة الالكترونية.

- متابعة سير السياسة النقدية في الجزائر أمام انتشار الأساليب الالكترونية.

الدراسات السابقة:

-**بلعايش ميادة:** اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية –دراسة مقارنة– الجزائر وفرنسا، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014. تناولت هذه الدراسة الجانب النظري للصيرفة الالكترونية وكذا السياسة النقدية وتسليط الضوء على عصرنة المصارف الجزائرية وأخيرا دراسة مقارنة فعالية السياسة النقدية لكل من الجزائر وفرنسا في ظل الصيرفة الالكترونية . وقد أكدت هذه الدراسة على ضرورة استعداد البنوك الجزائرية الاستعداد لتطبيق ثقافة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستمرة في أوضاع السوق المالية.

-**بركان أمينة:** الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل أداء الجهاز المصرفي–حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، 2013–2014.

تطرقت هذه الدراسة إلى البنية التحتية اللازمة للمعاملات الالكترونية وتناول الصيرفة الالكترونية وأثرها على العمل المصرفي، إضافة لتجارب بعض الدول في مجال الصيرفة الالكترونية وأخيرا تطرقت إلى الصيرفة الالكترونية وتفعيل أداء الجهاز المصرفي. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة السمات العامة للصيرفة الالكترونية ومدى تأثير اعتمادها على أداء الجهاز المصرفي

- **دبات أمينة،** السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر ، مذكرة ماجستير، 2014–2015.

تناولت هذه الدراسة ظاهرة التضخم ومختلف النظريات المفسرة لها وكذا السياسة النقدية وأدواتها، وقد تطرقت لسياسة استهداف التضخم كأداة للسياسة النقدية حيث هدفت الدراسة لمعرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية بالتحكم في معدلات التضخم في الجزائر، ودراسة فعالية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم.

منهج الدراسة:

للإجابة على موضوع إشكالية البحث والتطرق إلى مختلف جوانبه اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي

حيث استخدم **المنهج الوصفي** في استعراض الصيرفة الالكترونية والسياسة النقدية بمختلف المفاهيم والتعاريف والأدوات المتعلقة بها.

أما **المنهج التحليلي** اعتمد لتحليل معطيات المتعلقة بواقع الصيرفة الالكترونية بالاعتماد على التقارير والإحصائيات التي يتصدر عن الهيئات الرسمية.

تقسيمات الدراسة:

تم تناول هذا الموضوع في ثلاث فصول سبقتهم مقدمة لتنتهي الدراسة بخاتمة

جاء الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للصيرفة الالكترونية والذي تطرقنا فيه إلى ماهية الصيرفة الالكترونية وأهم المزايا التي تحققها الصيرفة وأهم قنوات توزيعها إضافة لذكر المخاطر، وأخيرا واقع الصيرفة الالكترونية على مستوى الدول المتقدمة وكذلك الدول العربية والإشارة لتجربة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل الثاني يندرج تحث عنوان مدخل عام للسياسة النقدية تم التطرق إلى تعريف السياسة النقدية وتطورها عبر مدارس الفكر الاقتصادي والأهداف النهائية، كما تعرضنا لمختلف أدوات السياسة النقدية وأهم قنوات إبلاغ السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسات الأخرى.

أما الفصل الثالث فهو معنون بواقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأثارها على السياسة النقدية، حيث تم إعطاء صورة عن واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر من حيث القنوات ووسائل الدفع الالكترونية إضافة لأثار الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية، وسيرورة السياسة النقدية قبل وبعد الصيرفة الالكترونية.

صعوبات الدراسة :

- نقص الإحصائيات المتعلقة بتطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر.
- قلة المراجع الصيرفة الالكترونية حيث يتم إدراجه كعنصر صغير في التجارة الالكترونية.

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الالكترونية

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الالكترونية

المبحث الثاني: تطبيق الصيرفة الالكترونية

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية

تمهيد:

إن الثورة التكنولوجية الواقعة في أغلب الميادين الاقتصادية ساهمت بشكل كبير في تحسين أداء و دور مختلف القطاعات، ويعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات التي تأثرت بهذه التطورات المتلاحقة في هذا العصر، الأمر الذي أدى إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة العمل المصرفي ولقد اعتمدت اغلب البنوك في معاملاتها المصرفية على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات من وسائل حديثة ومتطورة أدت إلى الاستغناء عن بعض الخدمات التقليدية واستبدالها بخدمات الكترونية.

وقد نتج عن هذه الثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي لازالت تشهد العديد من التطورات إلى ظهور اقتصاد الكتروني يعتمد على وسائل الدفع الالكترونية الحديثة، فقد عم النقد الالكتروني بدل النقد الورقي وكذا حلت التعاملات المصرفية عبر الانترنت محل التعاملات التقليدية مع موظفي البنوك، كل ذلك أدى إلى تسهيل تعامل الأفراد مع البنوك نظرا لسهولة حصولهم على مختلف الخدمات المصرفية إضافة إلى سهولة التعامل مع البنوك عبر الدول.

المبحث الأول : ماهية الصيرفة الالكترونية

يعتبر قطاع المصارف من أبرز القطاعات التي تتأثر بالتطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بدورها تساهم في تنمية وارتقاء العمل المصرفي، ومن أبرز هذه التطورات إنشاء المصارف الالكترونية "الصيرفة الالكترونية "التي تعد اتجاها حديثا ومختلف عن المصارف التقليدية هذه الأخيرة تعمل على تسهيل تقديم الخدمات المصرفية للعملاء وبالتالي زيادة العملاء للبنوك المتعاملة بالصيرفة الالكترونية.

المطلب الأول : تعريف الصيرفة الالكترونية وأهميتها

ظهرت الصيرفة الالكترونية في الثمانينات حيث تم إدخال تكنولوجيات المعلومات الحديثة على عمل المصارف التقليدية وكان لها دور كبير في تحسين كفاءة وجودة الخدمات المصرفية.

1- تعريف الصيرفة الالكترونية :

لقد تعددت تعاريف الصيرفة الالكترونية نذكر منها :

تعريف(1): الصيرفة الالكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية أي استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، سواء تعلق الأمر بالسحب او الدفع او بالتحويل او بالتعامل بالأوراق المالية، وفي ظل هذا النمط لن يكون العميل مضطرا للتنقل إلى البنك إذا أمكنه القيام بالأعمال التي يريدها من بنكه من أي مكان وفي أي زمان.[1]

تعريف(2): عرفها سروغ بأنها: كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الالكترونية آو الضوئية مثل :الهاتف والصراف الآلي، وذلك من قبل المصارف أو المؤسسات المالية وكذلك العمليات التي يجربها مصدرو البطاقات الالكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى تحويل النقدية الكترونيا.[2]

[1] احمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، ط1،2014، ص93.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد لات، الصيرفة الالكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص28.

تعريف(3): كما يمكن تعريفها بأنها: تلك المصارف التي تقدم خدماتها عبر الوسائل الالكترونية سواء في المنزل أو المكتب أو بواسطة الهاتف الثابت وغيرها من الوسائل الالكترونية المتطورة.[1]

تعريف(4): الصيرفة الالكترونية هي عبارة عن أنظمة تعمل على الخط تسمح للزبائن الاستفادة من مجموعة الخدمات المصرفية انطلاقا من حاسوب شخصي يتم ربطه بحواسيب البنك عبر الخطوط الهاتفية، وهي تمكن من إجراء العمليات المصرفية ليس على مستوى محلي فحسب بل على مستوى عالمي دون انقطاع.[2]

من خلال التعاريف السابقة فإن الصيرفة الالكترونية تعني قيام المصارف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملها بحيث تقدم مختلف خدماتها عبر الوسائل الالكترونية من صراف آلي وهاتف ثابت وانترنت وغيرها من الوسائل ضمانا لتقديم أفضل خدمة للعميل بأقل تكاليف وفي أسرع وقت ممكن.

2-أهمية الصيرفة الالكترونية:

إن قيام المصارف بتقديم مختلف خدماتها عبر الانترنت يحقق لها العديد من الفوائد نذكر منها :

- ✓ يساهم الانترنت في التعريف بالبنوك والترويج للخدمات المصرفية بشكل إعلامي و مما يساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة ؛
- ✓ تعزيز الشفافية في المعاملات المصرفية، فمن خلال الانترنت يمكن للعملاء الاطلاع والتعرف على الخدمات والمؤشرات المالية ؛
- ✓ الصيرفة الالكترونية تؤدي إلى تسهيل التعامل بين المصارف وجعلها في اتصال مباشر على مدار الوقت وذلك من خلال المقاصة الالكترونية ؛
- ✓ زيادة المنافسة بين المصارف، فاستعمال تكنولوجيا الانترنت في العمل المصرفي تعتبر عامل جذب قوي للعملاء؛
- ✓ استخدام الانترنت يساهم في تعزيز رأس المال الفكري وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الابتكارات الجديدة .[3]

[1] أحمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية ، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص63.

[2] العاني إيمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة،2007،ص125.

[3] أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد11، 2007، ص203 .

المطلب الثاني: أطراف الصيرفة الالكترونية وأنماطها

هناك أطراف رئيسية تساهم في التوسع بالتعاملات المصرفية الالكترونية من خلال مواقعها المختلفة .

1- أطراف الصرفة الالكترونية :

هناك أطراف أساسية تؤثر في التوسع في الصيرفة الالكترونية تتمثل فيما يلي:

1-1-عملاء المصارف التجارية :

يعتبر عملاء المصارف التجارية أهم طرف للصيرفة الالكترونية لأنهم يتعاملون بأدوات الصيرفة الالكترونية لتسوية معاملاتهم اليومية عن طريق مختلف القنوات الالكترونية التي تتمثل في الصراف الآلي، البنك الخلوي، بنوك الانترنت، البنك المنزلي، حيث لابد من تطوير الوعي المصرفي لهم حول ضرورة استخدام هذه الأدوات والقنوات الالكترونية.[1]

وهناك العديد من الطرق التي يتعرف بموجبها العملاء على القنوات التي يقدمها البنك الالكتروني أهمها :

- **الصحف** : حيث يقوم البنوك بالإعلان عن القنوات الالكترونية والخدمات المقدمة من خلالها بالصحف اليومية.
- **الإعلانات التلفزيونية والإذاعية** : من خلال قيام البنوك بالإعلان عن خدماتها من خلال جهاز التلفاز الذي يعد من أكثر وسائل الإعلان انتشارا وكذلك عن طريق جهاز الراديو .
- **الفروع** : فمن خلال فروع البنك يتم الاتصال المباشر بالعملاء وإبلاغهم عن القنوات الالكترونية التي يوفرها البنك، والخدمات التي تقدم من خلالها.
- **موقع البنك على الانترنت** : حيث يوجد لكل بنك موقع على الانترنت حيث يتم التعريف بالبنك والقنوات الالكترونية التي يوفرها ومختلف الخدمات المقدمة من خلال هذه القنوات .
- **فريق البيع بالبنك** : في أغلب البنوك يوجد فريق بيع يضم موظفين مؤهلين ومدربين لهم قدرة عالية على تسويق تلك الخدمات المقدمة عبر مختلف القنوات الالكترونية .[2]

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص181.

[2] أديب قاسم الشندي، الصيرفة الالكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد العدد،27، 2011، ص17.

1-2- البنوك التجارية:

تمثل البنوك التجارية الطرف الثاني من أطراف التوسع في الصيرفة الالكترونية، حيث تحقق هذه الأخيرة العديد من المزايا لهذه البنوك نجد منها:

- زيادة القدرة على المنافسة فمن خلال استخدام الصيرفة الالكترونية يستطيع البنك تقديم خدمات مصرفية بتكلفة أقل وجودة عالية؛
- زيادة الحصة السوقية: حيث يتم تقديم خدمات مصرفية إلكترونية على مدار الساعة، وكدا مراعاة السرية و الأمان؛
- زيادة رضا العملاء فالصيرفة الالكترونية توفر العديد من القنوات الالكترونية التي يستطيع من خلالها العميل الحصول على الخدمة المصرفية في أي وقت وكذا تخفيض الكلفة والجهد للحصول عليها، وأيضا زيادة الأرباح للبنك من خلال تخفيض النفقات.

1-3-البنك المركزي: تمثل البنوك المركزية الطرف الثالث من أطراف الصيرفة الالكترونية باعتبارها السلطة النقدية والرقابية التي تشرف على أنشطة البنوك العاملة في الدولة، وبالتالي فهو الذي يقوم بتنظيم هذه الأنشطة بما فيها أنشطة الصيرفة الالكترونية وذلك من خلال القوانين والتشريعات التي يصدرها البنك المركزي، ومثل هذه القوانين تمثل الركيزة الأساسية لتطوير البنوك لأنشطتها المصرفية المعتمدة على الاستخدامات التكنولوجية والإلكترونية.[1]

2- أنماط الصيرفة الالكترونية:

هناك ثلاث مستويات تمارس فيها الصيرفة عبر الانترنت وهي تتمثل في الآتي:

2-1-الموقع المعلوماتي: هو الحد الأدنى من النشاط الالكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية، وقد أنشأت أغلبية البنوك هذا النوع من المواقع بهدف التعريف والدعاية والتسويق.[2]

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، المرجع السابق، ص187.

[2] نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008، ص65.

2-2-الموقع الاتصالي "**التفاعلي**":الذي يسمح للعميل بنوع من التفاعل والتواصل مع مصرفه كإرسال بريد إلكتروني للحصول على بعض المعلومات المصرفية والإطلاع على حسابه المصرفي، وتعبئة طلبات بعض المعاملات كطلب دفتر شيكات او طلب تبديل بطاقة مصرفية أو غيرها.

2-3-الموقع التبادلي : وهو المستوى الذي يمارس فيه المصرف أنشطته وخدماته في بيئة إلكترونية، وبالتالي يستطيع العميل إجراء العديد من الخدمات منها :

- يمكن للعميل مراجعة حسابه في أي وقت؛
- ملأ طلب الحصول على بطاقات ائتمانية، يمكن للعميل ملا هذا الطلب عن طريق الانترنت والحصول على البطاقة في المنزل؛
- دفع الفواتير الخاصة بالعميل من خلال موقع المصارف على الانترنت، وذلك مقابل رسوم معينة كما توجد بعض المصارف التي تقدمها مجانا.[1]

إن غالبية البنوك في العالم أنشأت بشكل أو بأخر مواقع معلوماتية تعد من قبيل المواد الدعائية واتجهت معظم المواقع لاستخدام بعض والاتصال التفاعلي مع الزبون ،على عكس المواقع التبادلية التي لا تزال اتجاهات المصارف نحوها تخضع لاعتبارات عديدة.[2]

جدول رقم(01):أوجه المقارنة بين مختلف الخدمات التي يقدمها أنماط الصيرفة الالكترونية :

أوجه المقارنة	موقع معلوماتي	موقع اتصالي	موقع تبادلي
– تقديم المعلومات	– توضيح كيفية الاتصال بالبنك – تقديم عروض وإعلانات خاصة	– إمكانية تقديم طلبات العمل عبر الموقع – إمكانية تحميل التقارير الخاصة بالبنك	– تأسيس منتديات خاصة بزبائن البنك
– استخدام شبكة الانترنت من أجل إثبات العلاقة بين البنك والزبون	– استخدام العميل للبريد الالكتروني من اجل الاتصال	– استخدام تقنيات اتصال أخرى	– استخدام تقنيات اتصال جد متطورة
– استخدام شبكة الانترنت من اجل المبادلات	– طلب فتح الحسابات – طلب البطاقات النقدية	– إمكانية الاطلاع على وضعية حسابه	– استخدام النقود الالكترونية كوسيلة لترقية التبادلات عبر شبكة الانترنت

المصدر: بوفليح نبيل، البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة التنافسية البنوك العربية، ملتقى دولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا تنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف،2007، ص7.

[1] جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، ط1، عمان، 2010، ص253.

[2] خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي-البنوك الالكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008، ص96.

المطلب الثالث : متطلبات الصيرفة الالكترونية

لضمان حسن سير عمل الصيرفة الالكترونية وسلامة نشاطها في البيئة المصرفية يجب توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية تتمثل في الآتي :

1-البنية التحتية التقنية: تعد البنية التقنية في مقدمة متطلبات الصيرفة الالكترونية للمصارف وهي ليست معزولة عن البنية التحتية للاتصالات، ذلك لأن الصيرفة الالكترونية تعمل في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال الكترونية ناجحة يتمثل بالاتصالات وبقدر كفاءة البنى التحتية.[1]

والعنصر الثاني للبنية التحتية يتمثل بتقنية المعلومات من حيث الأجهزة والبرمجيات والكفاءات البشرية المدربة وهذه دعامة الوجود والاستمرارية والمنافسة، حيث لم يعد المال هو المتطلب الأساسي بل استراتيجيات التواؤم مع متطلبات وسلامة البرامج والنظم المطبقة لضمان تعميم التقنية بصورة منظمة وفاعلة وضمان الاستخدام الأمثل والسليم لوسائل التقنية.[2]

2-كفاءة الكوادر البشرية: باعتبار العامل البشري العنصر الأساسي لتطوير الأداء المصرفي فان توفر كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على استخدام وتطبيق مختلف أنماط العمل التقني الحديث، يعد من المتطلبات الرئيسية لتطبيق الصيرفة الالكترونية في العمل المصرفي، ولضمان قيام هذه الكوادر بمسؤولياتهم بطريقة متجانسة وتحسين فعاليات العمليات يجب مراعاة ما يلي:

- انتقاء الأفراد الذين يتم استخدامهم للعمل وفقا لمعايير متعددة منها الشهادة، الخبرة، المهارات المتعلقة بفهم الأساليب التكنولوجية الحديثة ،القدرة على معالجة المعلومات ؛
- تأهيل وتدريب الموظفين على كافة الوسائل التكنولوجية الحديثة بالشكل الذي يعزز من قدرتهم على إنجاز أعمالهم؛
- الاستعانة ببيوت الخبرة ومكاتب الاستشارة الدولية في تدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم المصرفية.[3]

[1] نور الدين بربار، دور الأمن المعلوماتي في نشاط الصيرفة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد02، جامعة المدية، 2014، ص12.

[2] يوسف مسعداوي، البنوك الالكترونية، مداخلة في الملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع وتحديات)، جامعة البليدة، 2005، ص232.

[3] سمية خطيب، دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، 2014، ص82.

3-التفاعل مع المستجدات التقنية: لعل ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي لتحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا المعلومات وذلك لترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية .

ونظرا لارتفاع وزيادة حدة المنافسة بين مكونات الجهاز المصرفي وسعي كل منها لتحقيق الريادية والتميز الأمر الذي استدعى ضرورة مسايرة التطورات الحاصلة والتوسع في استخدام أدوات التكنولوجيا الحديثة.[1]

4-متطلب التوفير: على المصارف الالكترونية أن توفر الخدمات للزبائن على مدار الساعة، وهذا تبعا لخصوصية الانترنت وعلى هذا الأساس يجب على هذه المصارف أن تملك الطاقة الاستيعابية اللازمة من البرمجيات والآلات إضافة للأجهزة الاحتياطية لمواجهة أي طارئ قد يحصل للأجهزة العاملة .

5-عنصر الأمان: إن الخدمات المصرفية المقدمة عبر الانترنت مهددة بخطر قيام أي شخص بالهجوم الالكتروني والدخول إلى أنظمة البنك الداخلية مشكلا بذلك خطرا يهدد الموجودات وأنظمة البنك لذلك على المصارف أخد الاحتياطات اللازمة وتطبيق مختلف التقنيات والأساليب لتوفير عنصر الأمان .

6-الخصوصية : وهي تتعلق بالزبون المتعامل مع المصرف الالكتروني، فكلما أولى المصرف عناية به كلما كانت العلاقة بينها أكثر توطيدا، حيث أن العملية تتم عبر الانترنت لذلك يجب على البنك مراعاة خصوصية المعلومات المعطاة للعميل أثناء انتقالها عبر الشبكة ومدى السرية المحيطة بذلك .

7-التقييم المستمر: تتطلب الاستمرارية في أداء الصيرفة الالكترونية التقييم الموضوعي والمستمر لفاعلية أداء أدواتها الالكترونية، بالاستعانة بالجهات المتخصصة لمعرفة سلامة أداءها والوقوف على الصعوبات التي تواجه عملها واتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة للحد منها.[2]

[1] سمية خطيب، المرجع السابق، ص82.

[2] بن عباد محمد سمير، سماحي أحمد ، التكنولوجيا الالكترونية البنكية :ضرورة ام حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، ص20.

المطلب الرابع: مزايا الصيرفة الالكترونية

تحقق الصيرفة الالكترونية العديد من المزايا للبنوك بتقديمها لخدمات جديدة مختلفة عن البنوك التقليدية وذلك تلبية لاحتياجات العميل وهي بذلك تحقق له أيضا جملة من الفوائد التي تسهل له التعامل مع هذه البنوك .

1- المزايا التي تحققها للعميل :

- تقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24ساعة ؛
- يستطيع العميل الحصول على معلومات حول أسعار الفائدة ،أسعار الصرف،مواعيد استحقاق أقساط القروض؛
- إمكانية الحصول على الخدمات بسرعة وبتكاليف منخفضة ؛
- سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لأخر ؛
- خدمات البطاقات :حيث توفر خدمات متميزة لرجال الأعمال على شكل بطاقات ائتمانية وبخصم خاص تتيح لصاحبها استخدامها في العديد من دول العالم وتشمل خدمات مجانية على مدار الساعة؛
- إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين .[1]

2- المزايا بالنسبة للبنوك :

عملت البنوك على توسيع نطاق خدماتها المصرفية باستخدام الطرق الالكترونية وذلك بدمج الوسائل الالكترونية في مختلف نشاطاتها الأمر الذي أدى إلى تحقيق العديد من المزايا لهذه البنوك منها :

- زيادة المنافسة بين البنوك مما يسمح لها بالتغلغل في أسواق جديدة؛
- تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية؛
- سهولة التواصل بين الداخل والخارج من خلال شبكة الاتصالات التكنولوجية المتطورة، مما يسمح بتخطي العقبات الجغرافية والزمنية في انجاز الصفقات المصرفية؛
- إن الخدمات المصرفية الالكترونية تؤدي إلى تيسير التعامل بين البنوك وجعله متواصلا على مدار الوقت

[1] بن عباد محمد سمير، سماحي أحمد، المرجع السابق، ص25.

- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء: فالتعامل بالصيرفة الالكترونية في المعاملات المصرفية مع الزبائن يتيح إمكانية طلب الخدمة في أي وقت وبأي مكان وهو ما يوفر الراحة للزبون إضافة إلى سرية المعاملات والتي تزيد من ثقة العملاء بالبنك؛
- تؤمن للمصارف وسائل جديدة للإعلان عن خدماتها المصرفية وإمداد العملاء بالمعلومات عن أرصدتهم وتوفير الخدمات الممكنة ؛
- توفير تكلفة إنشاء فروع جديدة للمصرف في المناطق البعيدة إذ أن تكلفة إنشاء موقع للبنك على الانترنت لا تقارن بتكلفة إنشاء فرع جديد للبنك بما يحتاجه من بناء وأجهزة وعنصر بشري وغيرها .[1]

[1] مجذوب وهراني، محاضرات الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحكومة ، جامعة مستغانم، ص125.

المبحث الثاني : تطبيق الصيرفة الالكترونية

أثرت الثورة التكنولوجية على مختلف القطاعات وبصفة خاصة على القطاع المصرفي هذا ما أدى إلى تحويل العديد من الخدمات المالية والمصرفية التقليدية إلى خدمات الكترونية الأمر الذي ساهم في ظهور وسائل الدفع الحديثة ومنافذ جديدة للعمل المصرفي ضمانا لحسن تقديم الخدمة المصرفية .

المطلب الأول: قنوات توزيع الصيرفة الالكترونية

يتم تقديم الخدمات المصرفية العديد من القنوات الحديثة التي سهلت إيصال الخدمة لعملاء البنوك تلبية لمختلف احتياجاتهم ورغباتهم، وللصيرفة الإلكترونية العديد من المنافذ نذكر الأتي:

1- **الصراف الآلي:** هو جهاز يعمل أوتوماتيكيا لخدمة العملاء دون تدخل العنصر البشري، يمكن نشره بأماكن مختلفة سواء بالجدار أو بشكل مستقل يكون متصل بشبكة حاسب المصرف، ويقوم العميل باستخدام بطاقة بلاستيكية او ذكية للحصول على الخدمات المصرفية المختلفة.[1]

من أهم الخدمات التي يقدمها الصراف الآلي :

- الإيداع النقدي؛
- طلب الكشف عن الرصيد لمعرفة حركة الأموال لعدد من العمليات التي قام بها العميل؛
- تسديد بعض فواتير الخدمات؛
- خدمة السحب من حساب العميل لمبالغ مالية يتم تحديد سقفها في اليوم.

إن هدف الصراف الآلي هو تلبية الحالات الطارئة لحاجة عملاء المصرف للنقود، لذلك يتم تقدير كمية المبالغ التي يمكن سحبها بواسطة الصراف الآلي، حيث يحدد المصرف الحد الأقصى من المبالغ التي يمكن للعميل سحبها بناءا على دراسة يقوم بها المصرف بالاستناد إلى ظروف وحاجة العميل وسعة الجهاز.[2]

وقد بدأ استخدام هذه الآلات بالشكل المتعارف عليه سنة 1968 بأحد فروع بنك Barclays بالمملكة البريطانية، وكانت تتيح فقط للعملاء خدمة السحب النقدي، لدا سميت آنذاك بالصارف النقدي Cash dispenser . وعقب

[1] صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية، دار الكتاب الحديث، 2014، ص130.

[2] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سبق ذكره، ص189.

النجاح الذي صادفته تلك الآلات، بدأ تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة بنكFirst National بمدينة اطلنطا.[1]

ويعتبر هذا الأخير من أهم أدوات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات المستخدمة من قبل المصارف و العملاء، هذا جعل المصارف تعمل على دمج مختلف التطورات المرتبطة بتقنيات و أنظمة عمل الصراف مما جعلها تتطور بسرعة في جميع أنحاء العالم .

2- الصيرفة عبر الانترنت :

تعتبر الصيرفة عبر شبكة الانترنت الأكثر أهمية في مجال قنوات توزيع الخدمة المصرفية الكترونيا وذلك بفضل اتساع شبكة الانترنت والزيادة اليومية لعدد مستخدميها، حيث هناك من يطلق عليها مصطلح الصيرفة عبر الخط او بنوك الويب.[2]

وتعرف الصيرفة عبر الانترنت بأنها: انجاز المعاملات المصرفية من خلال الدخول إلى موقع المصرف على الانترنت والحصول على خدمات مصرفية متعددة .وتقدم هذه القناة العديد من الخدمات نجد منها: فتح الحسابات، تحويل الأموال، دفع الفواتير، وتقدم المصارف الأمريكية خدمة تلقي وتنفيذ أوامر البيع والشراء للأسهم في البورصات العالمية عبر الانترنت.[3]

وقد قامت اغلب البنوك بإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت بدلا من إنشاء مقرات جديدة لها حتى يستطيع العميل الاتصال بالفرع الالكتروني بطريقة أسهل، وكدا توفير ميزة خفض التكاليف للحصول على الخدمة المصرفية المطلوبة باعتبار الانترنت الأقل تكلفة [4]كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم(02): تكلفة الحصول الخدمة المصرفية عبر القنوات الالكترونية والفروع

القناة الالكترونية	الانترنت	الصراف الآلي	الهاتف	الفروع
التكلفة بالدولار	0,09	0,18	0,4	1,06

المصدر:ناظم نوري محمد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص40

[1] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الكتب، مصر، 2006، ص162.

[2] ميهوب سماح، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء التجاري والمالي للمصارف،أطروحة دكتوراه،جامعة قسنطينة، 2014، ص64.

[3] سمية خطيب، مرجع سبق ذكره، ص64.

[4] أحمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص131.

3-خدمة الصيرفة عبر الهاتف:

مع تطور الخدمات المصرفية على مستوى العالم أنشأت المصارف خدمة الهاتف المصرفي وهي طريقة متطورة لأداء الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. تعرف بأنها: آلية اتصال عن طريق الهاتف يصل بواسطتها العميل إلى المعلومات التي يوفرها البرنامج، كخدمة الرصيد وأسعار العملات و لا يستطيع العميل الوصول إلى البيانات إلا بإدخال رقمه السري ليتمكن من التعامل مع حسابه أو الخدمات المقدمة من البرنامج .

وقد أصبحت هذه الخدمة تعتمد على إنشاء مراكز للاتصال لخدمة العملاء مما يوفر عليها الكثير من الخدمات التي تستغرق منها ومن العميل وقتا مقدرا، زيادة على اقتصاد التكلفة.

4-الصيرفة المحمولة :"الصيرفة عبر الهاتف النقال" : هي تلك الخدمات المصرفية التي تتاح من خلال الهاتف المحمول باستخدام العميل لرقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه والاستعلام عن أرصدته،[1] يصطلح عليها بالبنوك الخلوية حيث يقوم أساسها على فكرة تزويد الخدمات المصرفية للزبائن في أي وقت وفي أي مكان، وتشمل هذه القناة نوعين من الخدمات :

- **الخدمات المعلوماتية:** الاطلاع على عروض المصارف وأسعار العملات والفوائد ومعدلاتها والنصائح بشان القروض.
- **الخدمات المالية:** خدمات الدفع النقدي وفتح الحسابات وتحويل الأرصدة من حساب لأخر .[2]

5-الصيرفة المنزلية :حيث أتاحت تقنيات الاتصال الحديثة للمصارف فرصة توفير خدمات مبتكرة لعملائها ومن بينها الصيرفة المنزلية عبر الانترنت، وهو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالبيت أو العمل أو أي مكان، والذي يتصل بحاسب المصرف ليتمكن من خلال كلمة السر أو رقم سري أو كليهما إتمام العمليات المصرفية المطلوبة .[3]

6-التلفزيون الرقمي: وهو عبارة عن ربط عبر الأقمار الصناعية بين جهاز التلفزيون بالمنزل وحاسب البنك، وبالتالي يمكن الدخول من خلال الرقم السري إلى حاسب البنك وتنفيذ العمليات المطلوبة، ويعد من أحدث

[1] ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص40.

[3] طارق طه، مرجع سبق ذكره، ص 175.

القنوات التي تم ابتكارها والتي تمكن المصارف من التفاعل مع العملاء في مواقعهم، وقد وجدت هذه التقنية رواجا خصوصا في بريطانيا، فرنسا، السويد.[1]

المطلب الثاني: أدوات الصيرفة الالكترونية

1-البطاقات البنكية: انتشرت البطاقات البنكية في الوقت الحاضر انتشارا واسعا ويتزايد هذا الانتشار باستمرار حيث أصبحت من الأنشطة الهامة للبنوك والمؤسسات المالية، ويتعامل بها ملايين الأفراد في مختلف دول العالم،[2]حيث يزداد استخدامها بمعدل مرتفع نسبيا يصل إلى 7.8%في بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

1-1-تعريف البطاقات البنكية: هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته دون الحاجة لحمل المبالغ الكبيرة بحيث تكون القيمة المالية مخزنة فيها وهي تمنح للأشخاص الذين لهم حسابات مصرفية، فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية ولذلك انتشر استخدامها عبر مختلف دول العالم.[3]

1-2-أنواع البطاقات البنكية: يوجد ثلاث أنواع للبطاقات البنكية وهي تتمثل في التالي :

1-2-1-بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو الشركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة .

1-2-2-البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود المبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع اجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر .

1-2-3-بطاقة الصرف الشهري: تختلف عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر التي يتم فيه السحب أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز الشهر.[4]

---

[1] الهادي المسعودي،الأعمال المصرفية الالكترونية، دار اليازودي العلمية، عمان، 2016، ص26.

[2] أمال زهران، الآثار الاقتصادية للبطاقة البنكية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، ص15

[3] عبد الرزاق السلام، القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة، دكتوراه،منشورة،جامعة الجزائر،2012، ص53

[4] رابح زبيري، ليندة بوزردة، أفاق الصيرفة الالكترونية في المؤسسة المصرفية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،العدد16، 2016، ص 25

2-النقود الالكترونية: لقد عرفت المفوضية الأوروبية النقود الالكترونية بأنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة دفع ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات الورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات ذات قيمة محددة[1].ويمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين:

- **حامل النقد الالكتروني:** تسمى أيضا ببطاقة مخزنة القيمة يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة والتي تحتوي على دائرة الكترونية يتم استعمالها عن طريق الموزع الآلي،أو الآلات الخاصة عند التجار لإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة.
- **النقد الافتراضي:** أو النقود السائلة الرقمية وهي عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.

3-الشيك الالكتروني: يعتبر الشيك الالكتروني المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية، وهو عبارة عن رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك ليعتمده و يقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت،ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على انه قد تم صرفه فعلا ويمكن لمستلمه أن يتأكد انه تم فعلا تحويل لحسابه.[2]

4-المحفظة الالكترونية: هي عبارة عن عدة برامج يتم تحميلها مجانا على الكمبيوتر الخاص بالعميل، يتيح له استخدام أكثر من طريقة للدفع بها الكترونيا وهي بطاقة من نفس قياسات بطاقات الدفع تحتوي على رقاقة وشاشة صغيرة قابلة للتفريغ والشحن .

وقد تكون المحفظة الالكترونية بطاقة ذكية يمكن تتبيثها على الكمبيوتر أو تكون قرص مرن يمكن إدخاله في فتحة القرص المرن في الكمبيوتر الشخصي يتم نقل القيمة المالية منه واليه عبر الانترنت .[3]

[1] حاج صدوق بن شرفي، عصرنة نظام الدفع في البنوك وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية جامعة الجزائر،.

[2] سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، العدد06، 2016، ص349.

[3] خالد محمود إبراهيم،امن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص144.

5-المقاصة الالكترونية والتحويل الالكتروني:

5-1-المقاصة الالكترونية: هي نظام تسوية المدفوعات الشيكات الكترونيا بين البنوك بدل من المدفوعات الورقية التي تتم في غرف المقاصة ، وتسجيل المدفوعات الالكترونية على شريط ممغنط.

5-2-التحويل الالكتروني: هي قيام بنك ما بتحويل الأموال الكترونيا من حساب بنكي لأخر عبر الكمبيوتر او الهواتف بدلا من استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلية.

المطلب الثالث: ظاهرة البنوك الالكترونية

نتيجة التطورات السريعة التي عرفتها الانترنت واستخداماتها وتزايد طلبات عملائها الأمر الذي أدى إلى إنشاء البنوك الالكترونية، وقد ظهرت هذه البنوك مع ظهور النقد الالكتروني

1-تعريف البنك الالكتروني: هو بنك له وجود كامل على شبكة الانترنت ويحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، حيث يتيح للزبون القيام بكافة أعماله الخاصة بالبنك في أي مكان، وذلك بواسطة خط يوفره له المصرف يسمح له بانجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك.[1]

خلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك الكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية يميز بين نوعين من البنوك كلاهما يستخدم تقنية الصيرفة الالكترونية :

- البنوك الافتراضية: تحقق أرباح ستة أضعاف البنك التقليدي.
- البنوك الأرضية: والمقصود بها تلك البنوك التي تقدم بالإضافة إلى خدماتها التقليدية مختلف الخدمات الالكترونية .

2-آلية عمل البنوك الالكترونية :

يعمل البنك الالكتروني عبر شبكات الاتصال ، ويختلف البنك العادي عن البنك الالكتروني، فمن حيث الخدمات فهو يقدم خدمات مصرفية عن بعد أما مقره فهو على شبكات الاتصال والتي أبرزها الانترنت، يعتبر هذا البنك بدون مبنى فلا يتعامل وجها لوجه، ويتم فيه التعامل على النحو التالي:

- يصل البنك إلى عملائه من خلال الخدمات التليفونية والإعلان في الجرائد

[1] بركان أمينة، الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل اداء الجهاز المصرفي، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص346.

- يركز البنك على تقديم الخدمات للعملاء بصورة مرضية على أكمل وجه حيث يتم فتح الحسابات الجديدة في نفس اليوم الذي يتلقى فيه البنك طلبات العملاء
- يضم البنك مجموعة من موظفي الحسابات ذوي خبرة واسعة للإجابة على أسئلة العملاء وتلبية مختلف طلباتهم.[1]

3-ايجابيات البنوك الالكترونية وسلبياتها:

تمثل البنوك الالكترونية أرقى المعاملات عبر المصارف باستعمال الانترنت والكمبيوتر وتشمل قاعدة اوسع من الزبائن، والجدول الموالي يوضح بعض سلبيات وايجابيات هذه البنوك :

الجدول رقم(03):ايجابيات وسلبيات البنوك الالكترونية

ايجابيات البنوك الالكترونية	سلبيات البنوك الالكترونية
– إمكانية القيام بالعمليات في أي مكان و في أي وقت .	– على المستخدم أن يكون قادرا على التكيف مع استخدام الحاسوب
– تقدم الخدمات على طول ساعات اليوم مع تنفيذ العمليات وتأكيدها بسرعة فائقة.	– الحاجة للجهد والوقت لإتقان التعامل مع البنوك الالكترونية
– تقليل الأعمال الورقية عن طريق تقليل الاعتماد على النماذج الورقية، والشيكات التقليدية	– غياب التشريعات والقوانين التي تحكم المعاملات المصرفية الالكترونية في بعض الدول

المصدر:نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، شهادة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر،2014، ص74.

[1] بركان أمينة، المرجع السابق، ص 346.

المطلب الرابع: مخاطر الصيرفة الالكترونية

أدى النمو الكبير في أنشطة الصيرفة الالكترونية إلى خلق تحديات جديدة أمام المصارف والجهات الرقابية في ضوء افتقار الإدارة والعاملين بالمصارف إلى الخبرة الكافية لملاحقة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات مما يؤدي إلى تعرضها إلى مخاطر العمل المصرفي الالكتروني . ومن أهم المخاطر التي تنشأ عن أعمال الصيرفة الالكترونية نجد:

1-المخاطر الإستراتيجية:هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة التي تأخذ في اعتبارها كيفية تحقيق الربح المناسب بين كل الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية الالكترونية، وبما لا يعرض البنك لمزيد من المخاطر و لا يؤثر على مركزه التنافسي، وهذه المخاطر لها تأثير كبير على مستقبل البنك فهناك العديد من العناصر المكونة لها التي تحتاج كل منها إلى ضوابط وقائية تتوافق مع ظروف كل بنك.

وتعد المخاطر الإستراتيجية من أهم المخاطر التي تصاحب العمليات الصيرفة الالكترونية وترتبط أساسا بالقرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة العليا بالبنك، تعتبر أكثر عمومية واتساعا من المخاطر الأخرى كما أن لها تأثير على باقي المخاطر.[1]

2-مخاطر السمعة : تنشأ هذه المخاطر في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف نتيجة عدم قدرته على تقديم خدماته المصرفية الالكترونية وفق معايير الأمان والسرية والدقة مع الاستمرارية والاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن، وهو أمر لا يمكن تجنبه سوى بتكييف اهتمام المصرف بتطوير رقابة ومتابعة معايير الأداء لنشاطات الصيرفة الالكترونية.[2]

3-المخاطر التشغيلية: يمكن أن تتعرض أنظمة الصيرفة الالكترونية إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي :

3-1-عدم التأمين الكافي للنظم : حيث يمكن اختراق حاسبات البنك بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن لاستغلالها، سواء تم الأمر من خارج البنك او من العاملين به بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف هذا الاختراق.

[1] احمد بوراس، السعيد بريكة، مرجع سبق ذكره، ص275.

[2] نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد04، 2011، ص10.

3-2-إساءة الاستخدام من قبل الزبائن: ويحدث ذلك نتيجة عدم إحاطة الزبائن بإجراءات التامين الوقائية او القيام بعمليات غسيل أموال باستخدام بياناتهم الشخصية.[1]

4-المخاطر القانونية: هي تلك المخاطر الناجمة عن عدم التحديد الواضح للحقوق الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية، و لاسيما وان العديد من وسائل أداء تلك العمليات المصرفية لازالت في طور التطوير مثل السجلات والعقود الالكترونية وإحكام السرية و الإفصاح وتلقي السجلات الالكترونية.

وتبرز أهم التحديات القانونية في تحدي قبول القانون للتعاقدات الالكترونية وحجيتها في الإثبات، أمن المعلومات، إثبات الشخصية، خصوصية العميل .[2]

المبحث الثالث : واقع الصيرفة الالكترونية

طرأت العديد من التغيرات في القطاع المصرفي بعد إدخال تكنولوجيا في مختلف أنشطة ووحدات هذا القطاع وتعتبر الصيرفة الالكترونية نتاج لهذه التطورات والتي ساهمت في تحديث القطاع المصرفي وزيادة العمق المنافسة بين البنوك سواء كانت المحلية أو العالمية بحيث تسعى كل منها لدمج هذه التقنيات الحديثة في أعمالها المصرفية.

المطلب الأول: واقع الصيرفة الالكترونية على مستوى العالم

لقد تطورت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل وذلك يرجع لعاملين أساسين:

- تنامي أهمية ودور الوساطة المالية بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية.
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال او ما يعرف بالصدمة التكنولوجية .

1-واقع الانترنت المصرفي في الدول المتقدمة:

انتشر التعامل في الانترنت بصورة كبيرة نتيجة لتبني اغلب البنوك العالمية لهذه التكنولوجيا وإدماجها في عملها المصرفي، والجدول الموالي يوضح عدد مستخدمي الانترنت عبر العالم حسب القارات:

[1] بسمة محمد سمية خطيب، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] نصر حمود مزنان فهد ، مرجع سبق ذكره، ص11.

الجدول رقم(04):عدد مستخدمي الانترنت في العالم الوحدة: مليون

الدول	آسيا	أوروبا	إفريقيا	أمريكا الجنوبية	أمريكا الشمالية	الشرق الأوسط	استراليا
عدد المستخدمين الانترنت	2023	704	453	437	345	164	28

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل

الشكل رقم(01):عدد مستخدمي الانترنت في العالم لسنة 2017

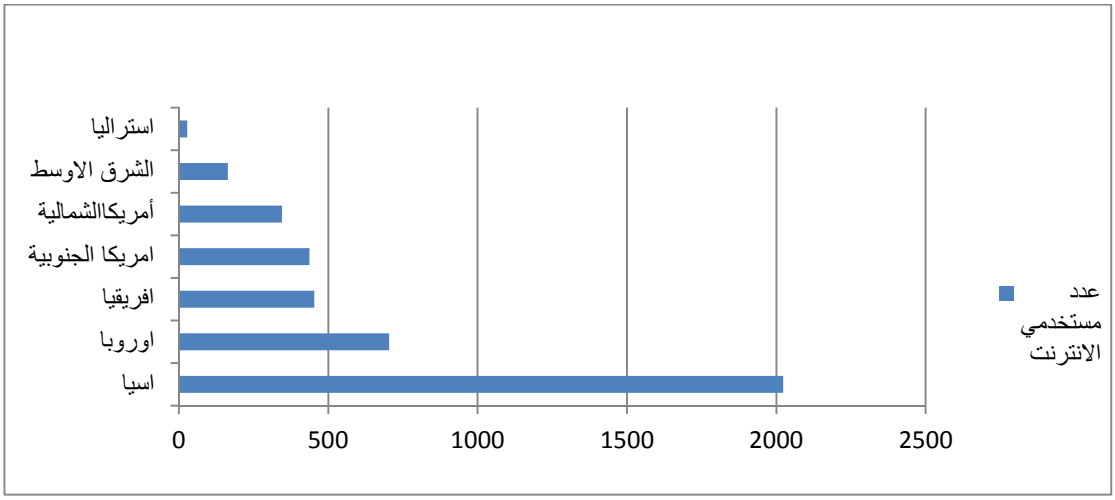

Source:https://www.internetworldstats.com/states.htm 2018/03/14

من خلال المنحنى يتضح لنا أن آسيا قد احتلت الصدارة من حيث عدد مستخدمي الانترنت ب 2030 مليون مستخدم أي حوالي 48.7%، أما المرتبة الثانية كانت لأوروبا ب704مليون مستخدم أي بنسبة17.0% مستخدم وقد احتلتا الصدارة باعتبارهما من الدول المتقدمة التي استطاعت دمج الانترنت في العمل المصرفي بكفاءة عالية ساهمت في زيادة الزبائن، في حين قدر عدد مستخدمي الانترنت في إفريقيا ب453 مليون مستخدم بنسبة 10.9%من مستخدمي الانترنت في العالم، بينما قدر عدد مستخدمي الانترنت في أمريكا الجنوبية ب437مليون مستخدم أي يمثلون 10.5%، تليها أمريكا الشمالية بعدد 345مليون مستخدم يمثلون8.3%من مستخدمي الانترنت في العالم، أما الشرق الوسط فقد قدروا ب164مستخدم أي يمثلون 3.9%من مستخدمي الانترنت في العالم، لتحتل استراليا المرتبة الأخيرة بمجموع 28مليون مستخدم يمثلون 1.7%من مستخدمي الانترنت في

العالم، فمستخدمي الانترنت في العالم في تزايد مستمر خاصة بعد انتشار تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وتمكين أغلب السكان من استخدامها.

أما بالنسبة لاحصائيات2017 المتعلقة بنسب توزيع مستخدمي الانترنت حسب القارات كانت حسب التالي:

الشكل رقم (02): نسبة مستخدمي الانترنت في العالم لسنة 2017

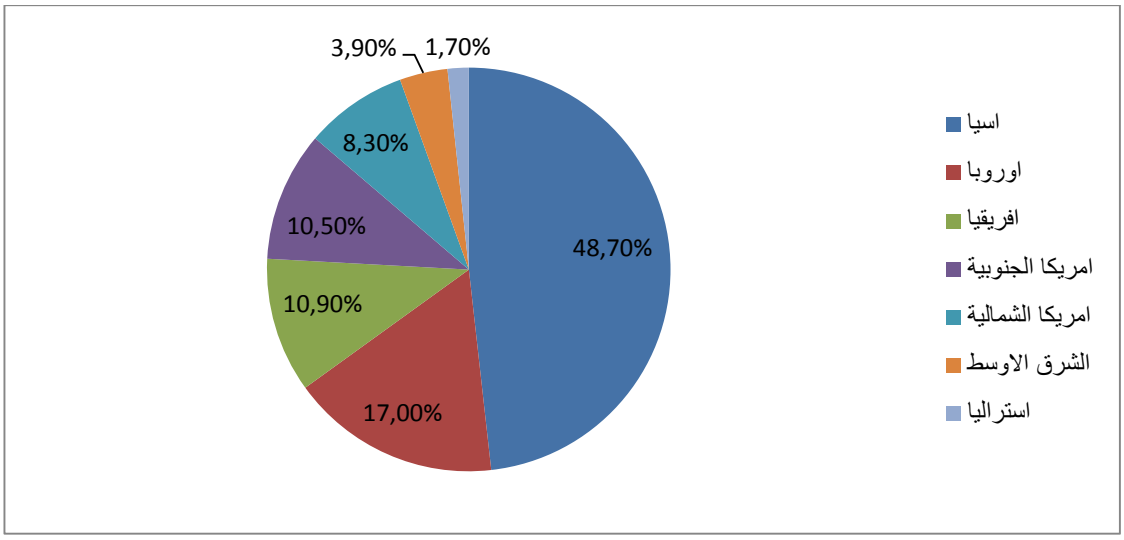

Source:https:// www. Internetworldstats.com/states.htm14/03/2018

واقع الصيرفة المحمولة في الدول المتقدمة:

بدأت المصارف استخدام الهاتف النقال في النشاط المصرفي من خلال إرسال رسائل قصيرة تبين الحركات التي تمت على الحساب، بحيث يستقبلها العميل بشكل منتظم على هاتفه النقال، ويعتبر بنك اوف أمريكا أول بنك اعتمد هذه الخدمة، حيث تستخدم هذه الأخيرة على نطاق واسع فقد لقيت قبولا كبيرا من طرف عملاء البنوك نظرا لسهولة وتطور استخدام هذه القناة.[1]

وقد بلغ عدد الدول التي تستخدم الدفع عبر الهاتف النقال92دولة سنة 2016. وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تقدما في المجال التكنولوجي فقد شهدت ارتفاعا في استخدام هذه التقنية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] ميهوب سماح، مرجع سبق ذكره، ص120.

الجدول رقم(05):عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة في الولايات المتحدة الأمريكية الوحدة: مليون

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة	36	35	57	68	79	89	99	111

Source :https://www.statista.com/statistic2018/04/25 .

الشكل رقم(03): عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة في الولايات المتحدة الامريكية

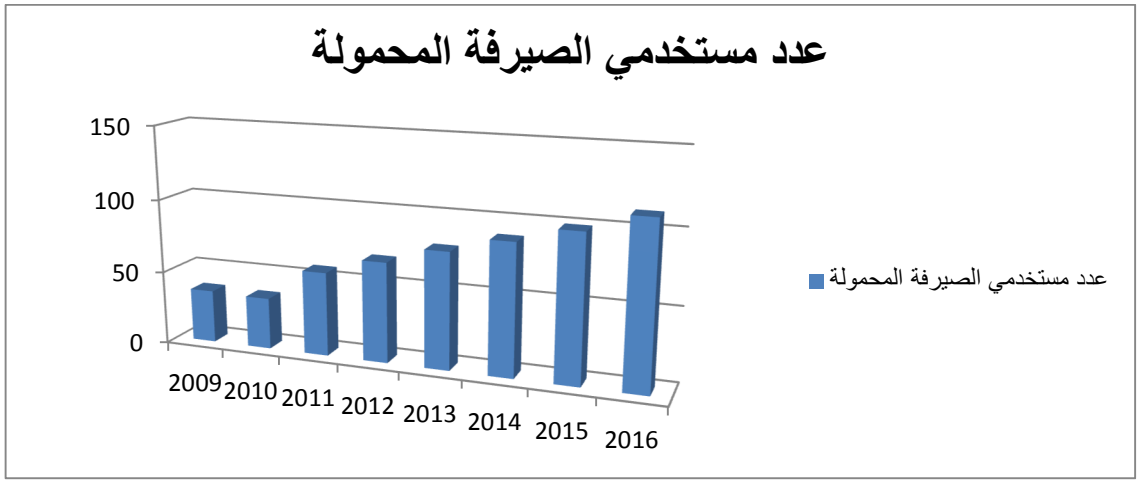

Source: https:// www.statista.com/statista 25/04/2018

من خلال الشكل البياني يتضح لنا عدد مستخدمي الصيرفة المحمولة في تطور مستمر حيث قدر عدد الأشخاص الذين يمارسون تعاملاتهم المصرفية عبر الهاتف الجوال سنة 2009 ب36 مليون مستخدم، لترتفع عبر السنوات الموالية لتحقق سنة 2016 ارتفاعا كبيرا قدرب111 مليون مستخدم وهذا راجع لأن الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأكثر تقدما في مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات حيث عملت وكانت أول دولة استخدمت هذه التقنية في مصارفها.

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية في الدول العربية

1-واقع الانترنت المصرفي في البلدان العربية:

كانت بدايات تقديم الخدمات المصرفية العربية من خلال شبكة الانترنت عام 1995 وكان مطلوب من كل زبون يرغب في الحصول على هذه الخدمة أن يمتلك جهاز حاسوب موصول مع شبكة خاصة يقوم المصرف المعني بتصنيفها، وإن أول البنوك العربية التي بدأت تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية هي مجموعة بنك الإمارات الدولي من خلال خدمة "بنك نت" وهذه الخدمة تتيح للزبون الحصول على جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المجموعة في أي مكان في العالم.[1]

الجدول رقم(06):عدد مستخدمي الانترنت في البلدان العربية الوحدة: مليون

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد المستخدمين	351.8	385.3	416.9	451.9	490.9	532.6	574.8

Source: https://www. Statista.com/statistic.28/04/2018

من خلال الجدول فإن عدد مستخدمي الانترنت في البلدان العربية في تزايد مستمر، فقد قدر عدد مستخدمي الانترنت سنة2013 ب351.8 مليون مستخدم واستمر هذا العدد في الارتفاع ليصل إلى 490.9 مليون مستخدم سنة 2017 ويتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 532.6مليون مستخدم سنة 2018.

جدول(07): نسبة مستخدمي الانترنت والهاتف معا في العمل المصرفي في بعض البلدان العربية

البلد	**السعودية**	**الإمارات**	**مصر**	**شمال إفريقيا**	**لبنان**	**الأردن**
نسبة مستخدمي الانترنت والهاتف معا	%75	%74	%64	%62	%54	%42

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على

https://www.albayan.ae/across 28/04/2018

[1] يوسف ابو فارة واقع الانترنت والتجارة الالكترونية والخدمات المصرفية العربية .www.yusuf.Abufarawat 20/ 04/ 2018.

من خلال الجدول يتضح لنا أن السعودية و الإمارات تحتلان الصدارة بنسبتي 75%، 74% على التوالي هما من أكثر البلدان العربية استيعابا للثورة التكنولوجية، تليهما مصر ب64% ثم شمال إفريقيا بنسبة54%من مستخدمي الانترنت والهاتف معا في العمل المصرفي، لتأتي بعدها لبنان بنسبة54% وتحتل لبنان المرتبة الأخيرة بنسبة42% .

2-معوقات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في الدول العربية:

تواجه عملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في الدول العربية العديد من المعوقات التي تسهم في إبطاء عملية التحول وعرقلتها أهمها:

- **ضعف البنى التقنية الأساسية:** لا تزال متطلبات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية تصطدم بضعف الإمكانيات التقنية اللازمة لعمل البنوك الالكترونية، ويتمثل هذا الضعف في محدودية وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الانترنت والأجهزة الالكترونية المطلوبة، فأغلب الدول العربية لم تحتضن الثورة التكنولوجية بالشكل والدرجة اللازمة.
- **ضعف الكفاءة الإدارية والمصرفية:** وهذا نتيجة محدودية الموارد المتاحة لأنشطة البحث والتطوير، فلا تزال نسبة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات متدنية جدا في المصارف العربية، في حين نجد أن البنوك العالمية يتزايد إنفاقها على تقنية المعلومات الحديثة .[1]
- **ارتفاع تكلفة التحول نحو الصيرفة الالكترونية:** فعملية السير اتجاه دمج الصيرفة الالكترونية في العمل المصرفي تتطلب الاستثمار بشكل موسع في المجالات التقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال المتطورة، وهذا التوجه يتطلب أموال طائلة قد لا تتوافر لدى أغلب البنوك في البلدان العربية التي تتصف بصغر حجمها ومحدودية رؤوس أموالها.[2]
- **ضعف الأطر التشريعية والقانونية والتنظيمية:** إن غالبة البلدان العربية لا تسمح بتحرير تعاملاتها المصرفية او السماح بمستويات معينة من الشفافية والإفصاح المحاسبي، مما يعني مزيدا من العقبات تجاه عملية التحول.
- **تركز الثروة لدى كبار السن في البلدان العربية:** تتركز الثروة لدى كبار السن في الدول العربية والذين يضعف لديهم الحافز في التعاملات المصرفية الالكترونية خوفا من المخاطر التي يعتقدون أنهم

[1] خالد شمسان إسماعيل ضبعان، تحليل اتجاهات عملاء المصارف اليمنية نحو أساليب الصيرفة الالكترونية ،أطروحة دكتوراه،منشورة،2013، ص 83

[2] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص33

سيواجهونها، واقتناعهم بالتعاملات التقليدية، فالشريحة الأكبر من زبائن البنوك تفضل النمو التقليدي للعمل المصرفي ولذلك فإن الحافز لدى البنوك العربية سيكون ضعيفا للتحول نحو العمل المصرفي الالكتروني.

إن نجاح البنوك العربية في تنفيذ استراتيجيات التحول نحو الصيرفة الالكترونية بكفاءة وفاعلية مرتبط بتوفير الكوادر البشرية الكفؤة معززة بتقنيات مصرفية حديثة، وهو ما يتطلب تبني مجموعة من الأساسات المتكاملة للوصول إلى النموذج المصرفي الفعال، لذلك من اجل الدفع بعملية التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية يجب الأخذ بالاتي:

- تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة وتنويع الخدمات المصرفية؛
- العمل على إنشاء البنية التحتية التقنية الملائمة لتطبيق البرامج المتعلقة بأعمال الصيرفة الالكترونية من حيث توفير وسائل التواصل الحديثة والمعدات الملائمة؛
- إعادة هيكلة البنوك العربية، عن طريق تحريرها من القيود المفروضة عليها والحد من سيطرة الدولة؛ وتعزيز عملية الاندماج على الصعيدين الداخلي والخارجي، لتكوين وحدات مصرفية كبيرة الحجم قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقديم الخدمات المصرفية الحديثة؛
- ضرورة التدريب المستمر للكوادر البشرية الإدارية في البنوك العربية لمواكبة التطور في الأعمال المصرفية الالكترونية، مما يضمن التفاعل المستمر مع كافة المستجدات على الساحة المصرفية، وذلك تعزيزا لقدرتها التنافسية. [1]

[1] خالد شمسان ضبعان إسماعيل، المرجع السابق، ص255.

المطلب الثالث: تجربة الإمارات المتحدة كنموذج ناجح في الصيرفة الالكترونية

تبنت العديد من الدول التكنولوجيات الحديثة في الصيرفة الالكترونية وعملت على دمجها في العمل المصرفي للحصول على مختلف المزايا والفوائد التي تحققها استخدامات الصيرفة الالكترونية في الأعمال المصرفية، سعيا لزيادة المنافسة محليا مابين البنوك في الدولة وكذا مابين البنوك على مستوى عالمي. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في مجال التكنولوجي واستخدام الصيرفة الالكترونية .

1-لمحة عن الجهاز المصرفي في الإمارات:

لقد شهدت الإمارات العربية المتحدة العديد من التطورات في الآونة الأخيرة وكان لهذا التطور الأثر الواضح على الجهاز المصرفي، فقد انخفض عدد البنوك الوطنية من23 سنة 2017 إلى 22 بنكا في سنة 2018، كما انخفض عدد فروعها من 834 فرعا إلى 761فرعا في 2018، وكذلك بالنسبة لعدد وحدات الخدمة المصرفية الالكترونية التي انخفضت من 35الى 32 وحدة. وانخفض عدد مكاتب الصرف من 72 الى48 مكتبا نهاية شهر مارس 2018.

في حين بقي عدد بنوك مجلس التعاون العاملة في الدولة عند نفس المستوى ب6بنوك لها4 فروع، فيما ارتفع عدد البنوك الأجنبية من 20 بنكا إلى 21بنكا بينما انخفضت فروعها إلى 77فرعا سنة 2018 بعدما كانت 81 فرع .

ونجد انه في سنة2018: 12 بنك أعمال، 102 مكاتب تمثيل، 27 شركة تمويل و130 صرافة، 20 شركة استثمار مالية.

الجدول(07):تطور هيكل الجهاز المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البنوك الوطنية						
- مركز رئيسي	**23**	**23**	**23**	**23**	**22**	**22**
- فرع إضافي	**841**	**869**	**874**	**846**	**771**	**761**
- وحدة خدمة الكترونية	**29**	**34**	**37**	**33**	**36**	**32**
- مكتب صرف	**89**	**90**	**90**	**76**	**51**	**48**
بنوك دول مجلس التعاون						
- فرع رئيسي	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**	**6**
- فرع إضافي	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**	**4**
بنوك أجنبية						
- فرع رئيسي	**22**	**20**	**20**	**20**	**21**	**21**
- فرع إضافي	**83**	**82**	**82**	**81**	**78**	**77**
- وحدة خدمة الكترونية	**52**	**48**	**40**	**31**	**25**	**21**
- مكتب صرف	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**
بنوك الأعمال	**4**	**7**	**8**	**11**	**12**	**12**
- شركات التمويل	**25**	**26**	**27**	**27**	**27**	**27**
- شركات الاستثمار المالية	**25**	**25**	**25**	**25**	**20**	**20**
- مؤسسات الصرافة	**134**	**140**	**140**	**140**	**132**	**130**
- مكاتب الوساطة في تداول العملات	**12**	**12**	**12**	**11**	**11**	**11**
- مكاتب التمثيل	**120**	**121**	**115**	**114**	**103**	**102**

المصدر: تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة،مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي،2018، ص6

2- واقع الصيرفة الالكترونية في الإمارات :

تعتبر البنوك الإماراتية من أول البنوك الرائدة في مجال التطور التكنولوجي واستخدام الصيرفة الالكترونية في الأعمال المصرفية، ففي مجال البنوك الالكترونية فقد افتتح بنك المشرق سنة 2015 فرع ذكي" Mashreq Go "

يمكن العملاء من فتح حساب واستصدار دفتر شيكات وبطاقة إيداع في 30 دقيقة، وفي سنة 2017 تم افتتاح البنك الرقمي" CBD Now" من قبل بنك دبي التجاري حيث يقدم حوالي90% من الخدمات المصرفية.

2-1-الدرهم الالكتروني: لقد قامت وزارة المالية والصناعة بتطوير طرق تحصيل الإيرادات الحكومية وتم استبدال الطرق التقليدية بطريقة آلية ترتكز على السهولة في الاستخدام والاعتماد على احدث ما توصلت إليه التكنولوجيا في علوم الحاسبات الآلية، فقد جاءت طريقة تحصيل الإيرادات الحكومية بالبطاقات الذكية الدرهم الالكتروني الذي يعتبر نقلة نوعية متميزة في أسلوب تحصيل الإيرادات عن طريق البطاقات البنكية.

الدرهم الالكتروني هو عبارة عن بطاقة الكترونية ذكية خاصة بوزارة المالية والصناعة تستخدم لدفع الرسوم المستحقة لجميع المعاملات الرسمية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، فنظام الدرهم الالكتروني يمثل خدمة دفع ألي بواسطة البطاقات الذكية.[1]

2-2-الصراف الآلي: هي عبارة عن جهاز يتم من خلاله البيع الآلي لبطاقات الدفع الالكتروني محددة القيمة أو تعبئة بطاقة العميل من خلالها، يتميز جهاز الصراف الآلي بالمميزات التالية:

- إمكانية شحن بطاقة العميل بأي مبالغ حسب رغبة العميل؛
- يتوفر بها عدة فئات للبطاقات المحددة القيمة ؛
- تعطي جهاز إنذار لإعادة تعبئتها بالبطاقات عند وصولها الحد الأدنى للبطاقات؛
- متصلة بالشبكة المركزية للنظام وتدون جميع حركاتها اولا بأول في السجلات المالية .[2]

لقد ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الدولة إلى 5274 جهازا في نهاية مارس 2018، مقارنة بعدد 5211 جهازا سنة 2017.

[1] موقع الدهم الالكتروني، 24/05/2018 https:// www.e-dirham.gov.ae/arabic.htm

[2] بركان أمينة، مرجع سبق ذكره، ص436

الجدول(08): تطور أجهزة الصراف الآلي في الإمارات

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الأجهزة	4664	4847	5119	5243	5211	5274

المصدر: تقرير عن التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال في دولة الإمارات العربية المتحدة ، المرجع السابق، ص6.

وبالنسبة للخدمات المصرفية الالكترونية فإنها تمنح درجة عالية من الأمن والسرية من خلال مجموعة الخدمات المميزة التي يمكنك الاعتماد عليها نجد منها:

- فتح حساب جديد.
- الحصول على ملخص كشف حساب وأي استفسارات عن الرصيد.
- استعراض تفاصيل حسابك وتفاصيل المعاملات لبطاقتك الائتمانية.
- الحصول على كل المعلومات حول المنتجات المصرفية، العملات الأجنبية، والمعلومة الخاصة بنسب استثمار الودائع.
- تحويل الحسابات داخل المصرف ومجموعة المصارف المستخدمة لنفس الخدمة(بنك نت).
- تعبئة طلبات الخاصة بخدمات البطاقات مباشرة عن طريق الانترنت.

3-أنظمة الدفع الالكتروني في دولة الإمارات:

تحتل أنظمة الدفع للقطاع المالي والاقتصادي مكانة هامة حيث تولى البنك المركزي تأسيس وتطوير نظم الدفع الرئيسية في الدولة، إضافة إلى إنشاء وحدة متخصصة لمراقبة نظم الدفع لتعزيز فعاليتها والحد من مخاطرها وتتمثل نظم الدفع التي أسسها البنك المركزي فيما يلي:

3-1-نظام التحويلات المالية:

هو نظام التحويلات الرئيسية وقد تم تطويره في البنك في شهر أوت 2001 ويشترك فيه 53 بنكا تجاريا، 21 وزارة اتحادية، 5 محلات صرافة، 2 مؤسسات غير مصرفية، ويقوم هذا النظام بتسهيل تحويل الأموال بين الجهات المشتركة في النظام حيث تبلغ عدد التحويلات التي تنفذ من خلاله يوميا 8000 تحويلا ماليا.[1]

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي الاماراتي

3-2-نظام مقاصة الشيكات باستخدام صورها:

تم تشغيل هذا النظام سنة 2008، ويوفر إمكانية تحصيل الشيك في نفس اليوم .وتبلغ عدد الشيكات المحصلة يوميا من خلال هذا النظام يوميا حوالي 97.000 شيك. ففي 12 جويلية 2008 كانت كافة البنوك العاملة في الإمارات مربوطة بنظام الكتروني جديد لمقاصة الشيكات باستخدام صورها.

3-3-مقسم الإمارات الالكتروني:

هي عبارة عن شبكة لربط أجهزة الصرف الآلي تم تشغيله في سنة 1996 ويبلغ عدد البنوك المشتركة فيه 43 بنكا أما أجهزة الصرف الآلي فهي حوالي 4500 جهاز. كذلك فإن النظام مرتبط بجميع دول مجلس التعاون الخليجي ويبلغ عدد عمليات السحب الشهرية من خلال النظام 5.2 مليون عملية.

3-4-نظام حماية الأجور(WPS):

تم تشغيل هذا النظام سنة 2009 ليحقق مطالب وزارة العمل فهو يوفر وسيلة آمنة و فعالة لتحويل أجور العمال، وهذا النظام متاح للبنوك ومحلات الصرافة المرخصة من قبل البنك المركزي، [1]وتتم آلية تحويل الأجور المستحقة عبر نظام حماية الأجور من خلال الخطوات التالية:

- تقوم المنشاة بفتح حساب مصرفي لدى أحد البنوك العاملة في الدولة في خال لم يكن لديها حساب مصرفي لدى الاشتراك في النظام؛
- تتعاقد المنشاة مع احد وكلاء نظام حماية الأجور من البنوك او شركات الصرافة او المؤسسات المالية المزودة للخدمة والمعتمدة من قيل البنك المركزي؛
- يصدر صاحب العمل أمرا للبنك بتحويل الأجور مرفقا بكشف الأجور التفصيلي، كما يرسل نسخة من الكشف لوكيل الخدمة المتعاقد معه؛
- يرسل النظام بيانات العمال وأجورهم والتعليمات المالية إلكترونيا إلى البنك المركزي الذي يقوم بإرسالها إلى قاعدة بيانات وزارة العمل للتأكد من مطابقتها مع البيانات المسجلة لدى الوزارة؛
- يرسل النظام المعلومات المعتمدة إلى الوكيل المعين لتوزيع الأجور على مستحقيها.[2]

[1] الموقع الرسمي للبنك المركزي الإماراتي

[2] بركان أمينة،مرجع سبق ذكره، ص 437

خلاصة الفصل:

لقد جاء الاقتصاد الرقمي بمفاهيم وأنظمة جديدة كانت نتاج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي عملت على تطوير القطاع المصرفي بصفة خاصة وتطبيق المعلوماتية في مجال المصارف او كما يصطلح عليه الصيرفة الالكترونية التي تعني استخدام البنوك للوسائل الالكترونية المختلفة لتقديم الخدمات المصرفية، وذلك عن طريق مختلف مستويات البنوك الالكترونية سواء كان المعلوماتي او التفاعلي او المستوى التبادلي

وهناك أطراف فعالة تعمل على التوسع في الصيرفة الالكترونية وهم: البنوك التجارية والبنك المركزي والعملاء الذين تحقق لهم العديد من المزايا بتسهيل وصولهم للخدمة المصرفية بأقل التكاليف، حيث توفر هذه الخدمات عن طريق مجموعة من القنوات كالصراف الآلي، التلفزيون الرقمي، الصيرفة المحمولة وغيرها من القنوات الحديثة وذلك باستخدامهم لوسائل الدفع الالكترونية.

ورغم المزايا التي تحققها الصيرفة الالكترونية لكل من البنوك والعملاء إلا أنها ينجم عنها العديد من المخاطر التي قد تؤثر على النشاط البنوك فهناك المخاطر الإستراتيجية الناجمة عن عدم تبني الاستراتيجيات المناسبة، وكذا المخاطر التشغيلية وأخرى قانونية.

وأما بالنسبة لواقع الصيرفة الالكترونية فقد عرفت العديد من التطورات في مختلف دول العالم التي تسعى لاستخدام هذه التكنولوجيات في عملها المصرفي، فالولايات المتحدة الأمريكية من أبرز الدول المتقدمة التي حققت نجاحا في هذا المجال وخاصة تقنية الصيرفة المحمولة، وكذا تعرف الدول العربية العديد من الجهود لاستعمال الصيرفة الالكترونية في نظامها المصرفي بالرغم من المعوقات التي تواجهها، وتعتبر الإمارات العربية المتحدة من البلدان العربية الرائدة في مجال المعاملات المصرفية الالكترونية .

الفصل الثاني:

مدخل عام حول السياسة النقدية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية جزءا مهما من مكونات السياسة الاقتصادية العامة لأي دولة، وقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية أثناء الأزمات النقدية التي تطلبت تطور الأفكار للسياسات النقدية وذلك لمعالجة تلك الأزمات. حيث تقوم السلطة النقدية بالتخطيط وتنفيذ هذه السياسة سعيا منها لتحقيق الأهداف منها: استقرار الأسعار، ورفع معدل النمو، وصولا إلى أهم هدف للسياسة النقدية وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن مهماتها في تحقيق مجمل أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

تستهدف السياسة النقدية إقامة والحفاظ على أوضاع نقدية و ائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم، وذلك باتخاذها لمجموعة من التدابير والإجراءات لإحداث الأثر على الاقتصاد، خاصة من خلال تحكمها في حجم الكتلة النقدية، حيث تطبق مجموعة من الأدوات للتأثير على حجم الائتمان ونوعه.

لا تعمل الساسة النقدية لوحدها على معالجة الاختلالات الاقتصادية، فلابد من وجود تناسق مع الأجزاء الأخرى للسياسة الاقتصادية وأهمها السياسة المالية حيث توجد علاقة ترابط وتكامل لمختلف تلك السياسات مما يسهل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدم من قبل الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي وخاصة جانب الائتمان سعيا منها لتحقيق الأهداف والتوصل للنتائج المرجوة من توازن واستقرار في الاقتصاد.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعتب السياسة النقدية من المصطلحات الأكثر تداولا في الاقتصاد نظرا لأهميتها. فهي بتنفيذها لاتجاه معين توسعي او انكماشي تعمل على تحسين الوضعية الاقتصادية.

1-تعريف السياسة النقدية:

تعددت تعاريف السياسة النقدية باختلاف آراء الاقتصاديين ونجد منها:

تعريف(1): تعرف السياسة النقدية على أنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد والأحكام التي تتخذها الحكومة وأجهزتها للتأثير على النشاط الاقتصادي.[1]

تعريف(2): يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطة النقدية، بهدف التحكم في عرض النقد بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا، والاستقرار الاقتصادي عموما.[2]

تعريف(3):عرفها الاقتصادي Einzing على أنها تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.[3]

تعريف(4): السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة.[4]

---

[1] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008،ط1، ص112.

[2] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008،ص89.

[3] سامر جلدة، النقود والبنوك، دار البلدية للنشروالتوزيع، ط1، 2008،ص125.

[4] علي كنعان، النفود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2012، ص455.

والسياسة النقدية بمفهومها الواسع تشمل مختلف الأنظمة المتعلقة بالنقود و البنوك لأنها تؤثر في حجم النقود المتداولة، أما بمعناها الضيق فهي تقتصر على الوسائل والإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية دائما لمراقبة عرض النقد وبلوغ هدف معين من أهداف السياسة النقدية.

من خلال ما سبق نجد أن السياسة النقدية تقوم على ثلاث محاور أساسية هي:

- **المحور الأول:** وهو الهدف ويعني المحافظة على الاستقرار الاقتصادي أو السعي لتحقيقه والمحافظة على معدل نمو ملائم.
- **المحور الثاني:** هو الكيفية ويقصد بها تحقيق الأهداف عن طريق التحكم في عرض النقود باستخدام مختلف أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية.
- **المحور الثالث:** السلطة النقدية وهي تمثل الجهة المخول لها وضع وتنفيذ السياسة النقدية والتي ينبغي أن تكون موافقة للأهداف الاقتصادية العامة.[1]

من خلال التعاريف السابقة السياسة النقدية تعني مختلف التدابير والخطوات والوسائل التي تستخدمها الدولة (السلطة النقدية) للتأثير على حجم واتجاه الائتمان المصرفي سعيا منها لتحقيق أهداف معينة أهمها الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي .

2- المعلومات اللازمة لوضع سياسة نقدية:

تحتاج السياسة النقدية إلى مجموعة من المعلومات المتعلقة بعدد من الوحدات لوضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة وضمان تحقيقها لمختلف الأهداف المسطرة وتتمثل هذه الوحدات في: القطاع الحكومي، العائلي، القطاع المالي، قطاع الأعمال، القطاع الخارجي.

2-1 القطاع الحكومي: يعتبر القطاع الحكومي العامل الأساسي الذي يوجه ويحرك الاقتصاد انطلاقا من رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، فهذا القطاع يقوم بفرض الضرائب حسب حالة الاقتصاد السائدة في المجتمع و كذا القيام بعملية الإنفاق العام، وأيضا تقوم الحكومة بالاقتراض من الأفراد والجهاز المصرفي، إضافة إلى سن القوانين والتشريعات المؤثرة في الواقع الاقتصادي.

[1] دالي سعيدة، أثر السياسة النقدية على حركة رؤوس الاموال في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة الشلف، 2014، ص4.

ولهذا السلطات النقدية بهدف وضع سياسة نقدية ملائمة بحاجة لمعلومات شاملة عن هذا القطاع لما له من تأثير على الأوضاع الاقتصادية.[1]

2-2 القطاع العائلي: يمثل القطاع العائلي قطاع المنفقين على الاستهلاك بحيث يقوم الأفراد بشراء مختلف السلع والخدمات المنتجة مقابل إنفاقهم للدخول التي يحصلون عليها، هذا القطاع أيضا يقوم بعملية الادخار الذي يحول عن طريق الجهاز المصرفي إلى قطاع الأعمال سعيا لزيادة الاستثمار، ولذلك واضعوا السياسة النقدية بحاجة لدراسة سلوك أصحاب الادخار وكمية الودائع لهذا القطاع.[2]

2-3 القطاع المالي: لهذا القطاع دورا مهما في الاقتصاد حيث يقوم هذا القطاع بتوفير مختلف مصادر التمويل للمشروعات الاقتصادية وللاقتصاد، فالقطاع المالي يتلقى الودائع ويقوم بالإقراض، ويتولى البنك المركزي إدارة السياسة النقدية وتقوم الحكومة بإيداع إيراداتها لديه، وتمارس عن طريق القطاع المالي العام نفقاتها العامة وتقوم بإدارة الدين العام ولهذا يحتاج واضع السياسة النقدية في أي دولة لمعلومات حول مختلف معاملات هذا القطاع الذي له صلة كبيرة بعرض النقود.[3]

2-4 قطاع الأعمال: يتأثر هذا القطاع بتوجيهات الدولة وقوانينها، وقد تقوم الدولة بتشجيع بعض السلع وقد تفرض ضرائب خاصة للحد من إنتاج البعض الأخر، كما يمكن أن تكون الدولة مسؤولة بشكل مباشر عن العملية الإنتاجية، وبالتالي فهي تؤثر على نوع الإنتاج وكمياته، والاستثمار، ولما لذلك من آثار على التخصيص الموارد والدخول و الأداء الاقتصادي، كما يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا في الإنتاج خاصة في الدول التي يكون فيها هذا القطاع المحرك الرئيسي لمختلف المجالات الاقتصادية، حيث أن القطاع الخاص يعمل من اجل تحقيق الأرباح من استثماراته وكذا من بيع منتجاته، وإنفاقه الاستثماري يحدث أثره على الاقتصاد.

2-5 القطاع الخارجي: لقد تزايدت الحاجة إلى القطاع الخارجي من أجل التبادل التجاري، وأصبح هذا القطاع المصدر الأساسي لتلبية مختلف طلبات الأفراد على السلع والخدمات وهذا ما يعرف بالواردات كما يعتبر سبيل لتصريف السلع والخدمات الفائضة إلى مجتمع أخر، من خلال هذا التبادل تكون هناك تدفقات رأسمالية بالنسبة للمصدرين وكذا يكون هناك تدفق للأموال خارج البلاد حالة الواردات وكلتا الحالتين سيكون هناك تأثير على

[1] عصام لوشان، السياسة النقدية ودرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة باتنة، 2013،ص25.

[2] عصام لوشان، المرجع السابق،ص26.

[3] سعيدة دالي، مرجع سبق ذكره، ص6.

النشاط الاقتصادي للدولة اما بزيادة عرض النقود في حالة الصادرات، او بانخفاض عرض النقود في حالة الواردات.[1]

المطلب الثاني: تطور السياسة النقدية عبر المدارس الاقتصادية

تطورت السياسة النقدية عبر مدارس الفكر الاقتصادي أي مع تطور الأفكار والنظريات الاقتصادية، وتزايد الاهتمام بها خاصة مع ظهور الأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

1- السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

يرتبط الفكر الكلاسيكي حول السياسة النقدية بنظرتهم إلى النقود ووظائفها، إذ يرى الكلاسيك أن النقود لا تؤدي سوى وظيفة واحدة وهي وظيفة الوسيط في التبادل وقد جاء هذا الفرض حول دور النقود في الاقتصاد من اعتقاد الكلاسيك أن هناك نظاما اقتصاديا يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد في حالة عدم تدخل الدولة فيها (قانون ساي _says law). فالتحليل الكلاسيكي قائم على الفصل بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي.[2]

1-1-نظرية كمية النقود :

لقد شكلت العلاقة بين عرض النقود(M) والمستوى العام للأسعار (P)محتوى النظرية النقدية الكلاسيكية حيث يؤمن الكلاسيك بوجود علاقة مباشرة وتناسبية بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار فإذا تغير عرض النقود بالزيادة أو النقصان يتغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه و النسبة كما هو موضح بالشكل التالي :

الشكل رقم(04):علاقة النقود والمستوى العام للأسعار

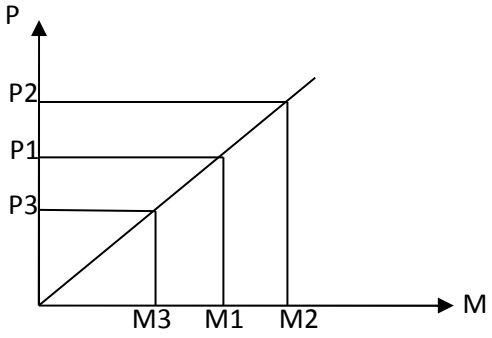

المصدر:ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، ص436

[1] صاح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ط1، 2005، ص111.

[2] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، دار الصفاء للنشر، عمان، ط1، 2010، ص26

من الشكل يتضح لنا أنه إذا زادت كمية النقود من m1 إلى m2 يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار من p1 إلى p2 أما إذا انخفض كمية النقود من m1 إلى m3 يؤدي ذلك إلى انخفاض المستوى العام للأسعار من p1 إلى P3 .

لذلك تتحدد مسؤولية السلطة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب التغيرات في قيمة العملة الوطنية من خلال التحكم في كمية النقود المعروضة والذي سينعكس على المستوى العام للأسعار.[1]

1-2-معادلة التبادل لفيشر:

تجسد معادلة فيشر العلاقات الاقتصادية من خلال العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بالجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة بتحديد المستوى العام للأسعار، وصيغت هذه المعادلة على النحو الآتي: $M \times V = P \times T$

حيث: M كمية النقود في التداول،V سرعة دوران النقود، P المستوى العام للأسعار، T حجم التبادل

ولربط كمية النقود بمستوى النتاج تم استبدال (T) بالمتغير(Y)الذي يمثل كمية السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالأتي:

$$M \times V = P \times Y$$

ولقد أعيد صياغة النظرية من قبل الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى عرفت بمعادلة كامبريدج هي: $M = KPY$

حيث: $K = 1/V$ وهو يمثل الوحدة النقدية الواحدة التي يحتفظ بها الفرد.[2]

وخلال تطور النظرية الكلاسيكية وجدوا أن الناتج الإجمالي الحقيقي لا يتغير طالما أن الموارد الاقتصادية محددة وان الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل للموارد، مما يجعل المستوى العام للأسعار عرضة للتغير نتيجة التغيرات التي تطرأ على كمية النقود، كذلك فرضوا أن (V) ثابت لأنها تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق، أساليب الدفع، ثروة الفرد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير، ومنه البنك المركزي لن يستطيع من خلال زيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي السياسة النقدية لدى

[1] ناظم محمد نوري الشمري،النقود والمصارف ،دار زهران للطباعة والنشر،عمان،ص 438

[2] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص28

الكلاسيك محايدة تتمثل دورها في خلق النقود لتنفيذ المعاملات وهذا لان النقود تتمتع بالحيادية في هذه الفترة فعلاقة النقود موجودة فقط مع المستوى العام للأسعار.[1]

2- السياسة النقدية في النظرية الكينزية:

تعد النظرية الكينزية ثروة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي فقد ظهرت خلال مرور النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عجز التحليل الكلاسيكي عن معالجتها.

2-1-الأفكار النقدية للنظرية الكينزية:

تناول كينز عدة أفكار نقدية وقد أعطت دافعا جديدا للتحليل النقدي أهمها:

2-1-1-عرض النقود: يتكون المعروض النقدي عند كينز من النقود الورقية التي يصدرها البنك المركزي والنقود المساعدة، بالإضافة إلى النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تمثل اكبر نسبة من حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاديات المتطورة، وقد اعتبره كينز متغير خارجي يتم تحديده من طرف السلطات النقدية ومستقل عن سعر الفائدة، وهو ما يبرر رسم منحنى عرض النقود موازيا لمحور سعر الفائدة كما هو موضح في الشكل التالي:[2]

الشكل رقم(05):عرض النقود في التحليل الكينزي

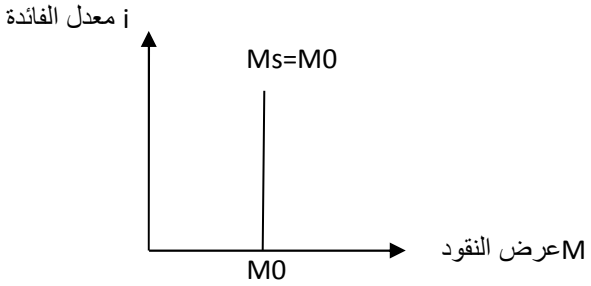

المصدر:إكن لونيس، المرجع السابق ص27

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] اكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص27.

2-1-2-الطلب على النقود عند كينز:

يطلب الأفراد النقود للاحتفاظ بها خاصة عندما يريدون استثمارها او المضاربة بها، ولذلك حدد كينز ثلاث دوافع للاحتفاظ بالنقود هي:

- **الطلب على النقود لغرض المعاملات:**

وهو يمثل حاجة الأفراد و الشركات إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية لسد حاجة التبادل(شراء السلع والخدمات) فالأفراد يطلبون النقود للاحتفاظ بها لمواجهة المدفوعات المتنوعة خلال فترة استلام الدخل وإنفاقه، ويتوقف حجم الطلب على النقود لغرض المعاملات على حجم الدخل النقدي(y) وعلى طول الفترة الزمنية بين استلام الدخل وإنفاقه، فكلما زاد حجم الدخل وطالت الفترة الزمنية بين استلام الدخل وإنفاقه، زاد الطلب على النقد لغرض المعاملات.

إن أي زيادة في الدخل الكلي يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية المطلوبة لإشباع مختلف الحاجات للأفراد والمشاريع، والعكس يحصل عند انخفاض الدخل ينخفض معه الطلب على النقود لغرض المعاملات .[1]

- **الطلب على النقود لغرض الاحتياط:**

ويمثل طلب الأفراد والمشاريع على النقود لمواجهة الأحداث الطارئة كمواجهة ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج، القيام ببعض التحسينات على مستوى المشروع، وينشأ هذا الطلب بسبب عدم المعرفة التامة بالمستقبل للنفقات و و الإيرادات، حيث يتوقف هذا الدافع على مستوى الدخل وبالتالي فالطلب على النقود بدافع الاحتياط دالة لمتغير الدخل، كما هو معبر عنه في الصيغة التالية: $Dp=f(Y)$

فدالة الطلب على النقود لغرض الاحتياط تمثل منحنى يتجه نحو اليمين والى الأعلى دالا على العلاقة الطردية بين الدخل والطلب على النقود بدافع الاحتياط:

[1] هيل عجمي الجنابي، رمزي ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشروالتوزيع، عمان ،ط1،2009، ص241.

الشكل رقم(06): العلاقة بين الدخل والطلب على النقود بدافع الاحتياط:

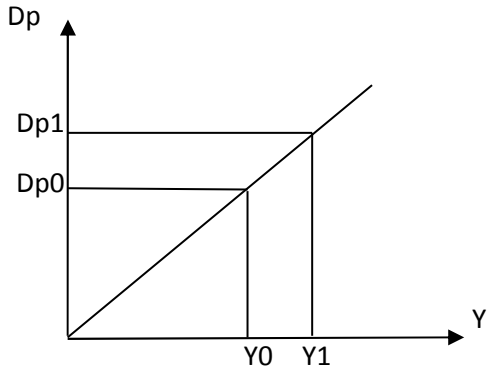

المصدر:هيل عجمي الجنابي، ص243

- **الطلب على النقود لغرض المضاربة:** يحتفظ الأفراد بالنقود بهدف المضاربة بها في الأسواق المالية، عن طريق التنبؤ بالتغيرات المتمثلة في سعر الفائدة على الأصول المالية كالسندات لوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة وأسعار الأصول المالية، فارتفاع أسعار الفائدة على السندات يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود لغرض المضاربة حيث يجد المضاربون فرصة لتحقيق عائد أكبر لشراء السندات من الاحتفاظ بالنقود.[1]

بما أن الأفكار الكينزية قائمة على مبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبالتالي أصبحت الدولة هي المسؤولة عن صنع التوازن وتحقيق التشغيل الكامل وذلك باستخدام النقد من جهة، والسياسة المالية من جهة أخرى. فإذا وجدت الدولة أن عرض النقد منخفض وان سعر الفائدة مرتفع و الأفراد لا يطلبون النقود فعليها زيادة حجم الإصدار النقدي الأمر الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى من LM0 إلىLM1 كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(07): منحنى LM/IS

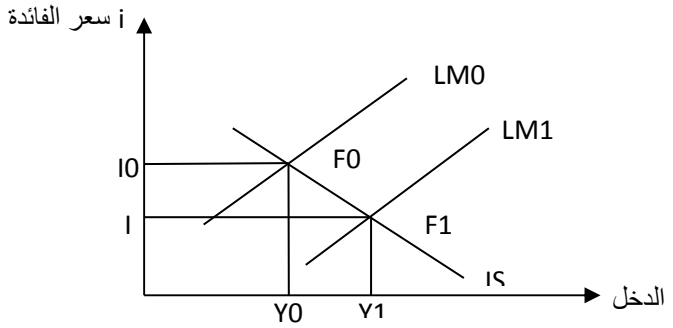

المصدر:علي كنعان، المرجع السابق ص517

[1] هيل عجمي الجنابي، المرجع السابق، ص 244.

يلاحظ من الشكل البياني بأن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انتقال المنحنى من LM0 إلىLM1 وبالتالي انخفاض سعر الفائدة من i0 إلى i1 يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود عند سعر الفائدة الجديد، والنتيجة هي زيادة الدخل، فتكون الدولة قد أثرت على النشاط الاقتصادي و أثرت على كل من الاستثمار والناتج المحلي من خلال هذه السياسة ويمكن الاستمرار في هذه السياسة مادام الاقتصاد لم يصل إلى حالة التشغيل الكامل.

إن السياسة النقدية الكينزية تقوم على استخدام سعر الفائدة وعرض النقود بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي على التشغيل، الدخل، الاستثمار، الناتج.[1]

3- السياسة النقدية في النظرية النقدية المعاصرة:

ظهرت النظرية النقدوية لمحاولة تحقيق إضافات جديدة على النظرية الكمية التقليدية، فقد أعاد فريدمان الاعتبار للعلاقة بين النقود والأسعار وخصص لها حيزا كبيرا من اهتمامه.

3-1-فرضيات النظرية النقدية المعاصرة: استند فريدمان في تحليله على مجموعة من الفرضيات وهي:

- إن الطلب على النقود دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وان الكمية النقدية (عرض النقود) مستقل عن الطلب على النقود.
- الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية.
- التأكيد على فعالية وقوة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار وعدم اليقين في كفاءة السياسات المالية، وأحسن سياسة تنتهج من طرف الحكومة هي السياسة التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة.
- رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الاقتصاديين، و أن هناك معدل بطالة طبيعي، وانه ليست هناك بطالة إرادية.[2]

3-2-الطلب على النقود في المدرسة النقدية:

طبقا لفريدمان النقود إحدى الوسائل للاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية و رأس المال البشري وبناءا على هذا التحليل فإن الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود بشكل محدد على سعر

[1] علي كنعان، المرجع السابق، ص517.

[2] عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 1999، ص163.

الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن الثروة البشرية ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود بالشكل التالي :

$$Md=f(P\ rb\ re\ \Delta p/\Delta t.1/p\ yp/p\ w\ u)$$

مع العلم ان:

Md: دالة الطلب على النقود ،Pالمستوى العام للأسعار، rbعائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي

reعائد الأسهم،

3-3-عرض النقود في المدرسة النقدية:

أما فيما يتعلق بعرض النقود فقد لاحظ فيردمان أن لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود تؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، ولأجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا، وهذا هو دور السياسة النقدية .[1]

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سبق ذكره، ص40.

المطلب الثالث :أهداف السياسة النقدية واتجاهاتها

سعيا من السلطة النقدية لتحقيق الأهداف المرسومة من استقرار للأسعار وتوازن لميزان المدفوعات وغيرها من الأهداف فإنها تتخذ اتجاه محدد على حسب الوضع الاقتصادي السائد.

1- أهداف السياسة النقدية :

تؤثر السياسة النقدية في أهم عنصر في الاقتصاد وهو النقد، والذي يؤدي تغير قيمته إلى التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى من أهم هذه الأهداف:

- **زيادة معدل النمو الاقتصادي:** تعد جميع السياسات مسؤولة عن زيادة وتحسين معدل النمو الاقتصادي، والسياسة النقدية باعتبارها احد أهم هذه السياسات فهي تساهم بصورة مباشرة من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته، فالسياسة النقدية التوسعية تساهم في تخفيض سعر الفائدة هذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان وبالتالي زيادة الاستثمار ودفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد.[1]
- **استقرار المستوى العام للأسعار:** يعتبر استقرار المستوى العام للأسعار الهدف المركزي للسياسة النقدية وذلك تجنبا لحدوث التضخم التي تسعى كل الدول لمحاربته وبالتالي تصبح مسؤولية السلطة النقدية في غاية الأهمية لاحتواء تقلبات مستوى الأسعار إلى أدنى مستوى لها.[2]
- **تحقيق مستوى عال من التشغيل:** تسعى السياسة النقدية إلى ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل، ويراد بذلك أن تقوم السلطات النقدية باتخاذ إجراءات كفيلة بتجنيب الاقتصاد من البطالة والمشاكل الاقتصادية التي ترافقها.[3]
- **تحقيق توازن في ميزان المدفوعات :** تسعى السياسة النقدية إلى تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم وبالتالي البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض الائتمان وكدا انخفاض الأسعار محليا فان هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات، كما

[1] هيل عجمي الجنابي ،المرجع السابق، ص40.

[2] بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص115.

[3] باصور كمال، اثر فعالية السياسة النقدية ي تحقيق التوازن الخارجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس، المدية، العدد6، جوان 2016، ص25.

أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى إغراء المستثمرين الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.[1]

يمكن توضيح الأهداف العامة(النهائية) للسياسة النقدية في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): أهداف النهائية السياسة النقدية

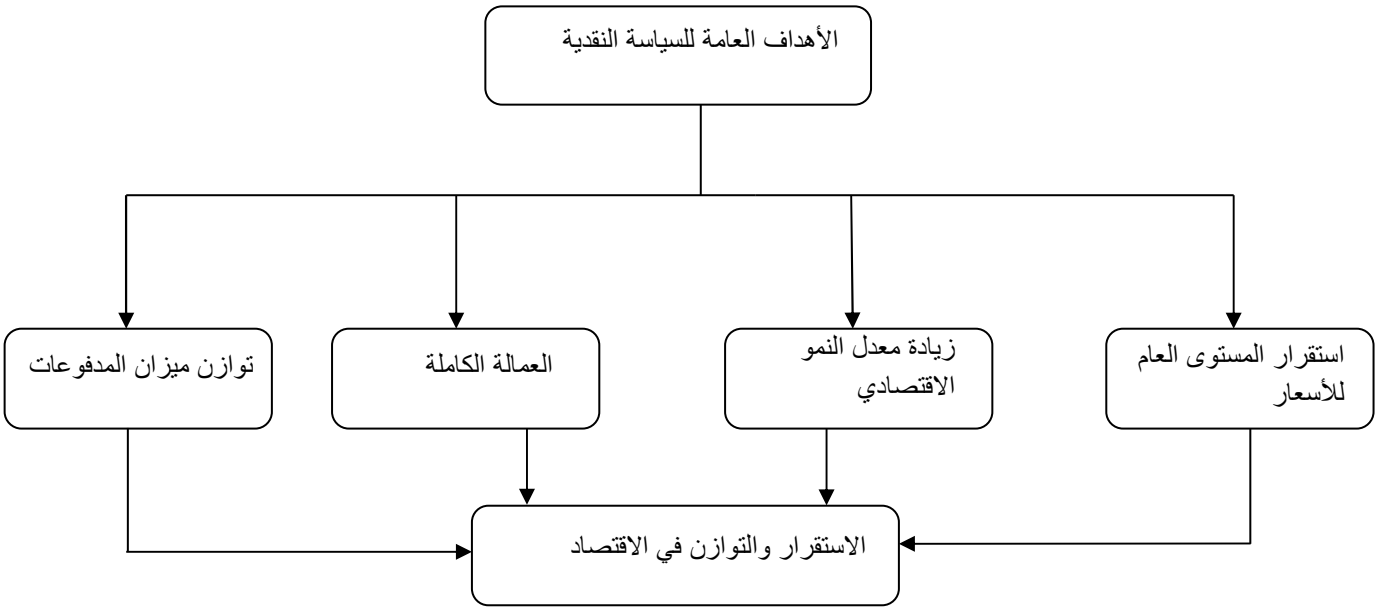

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دالي سعيدة، مرجع سبق ذكره، ص66.

2- اتجاهات السياسة النقدية:

تستطيع السلطة النقدية تغيير سياستها النقدية حسب حاجتها ومدى توافقها مع الإجراءات اللازمة لضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ولذلك نجد ثلاث اتجاهات للسياسة النقدية :

2-1-اتجاه توسعي: حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان، وهذا لزيادة عرض النقود بنسبة اكبر من الكمية المعروضة من السلع سعيا لزيادة وسائل الدفع وتحفيز النشاط الاقتصادي، حتى ولو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، وهذه السياسة تؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري وتحقيق التشغيل الكامل.

[1] هيل عجمي الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2-2-اتجاه انكماشي: تنفذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، حيث تقيد الائتمان وتشجيع الأفراد على الادخار وبالتالي الإقلال من حجم وسائل الدفع، وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار.

هذه السياسة قد تشكل خطرا على الاقتصاد الوطني، في حالة ما إذا كانت غير مدروسة بالقدر الكافي، حيث يمكن لها أن تفقد المؤسسات الوطنية قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج.

2-3-اتجاه مختلط(المرن): تناسب السياسة ذات الاتجاه المختلط البلدان النامية، التي تعتمد على الزراعة الموسمية، او على تصدير المواد الأولية للخارج، ما يجعل البنك المركزي في هذه الحالة يتبع سياسة مرنة.حيث يقوم بزيادة حجم وسائل الدفع في مرحلة الزراعة ويقللها عند مرحلة البيع وهذا محاولة منه لحصر آثار التضخم.[1]

[1] حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص93.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد الدولة على مجموعة من الأدوات والوسائل لتنفيذ سياستها النقدية، بهدف التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي سواء كان ذلك عن طريق تدخلها بشكل مباشر او غير مباشر، هذه الأدوات يمكن من خلالها تنظيم النشاط الاقتصادي، ويوجد العديد من الأدوات فهناك الأدوات المباشرة التي تؤثر في كمية الائتمان أيضا الأدوات غير المباشرة التي تؤثر على اتجاه الائتمان، إضافة إلى استحداث أدوات جديدة تساعد الأدوات الأخرى لبلوغ هدفها.

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

تسمى أيضا بالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية ويكمن الهدف الأساسي من استخدام هذه الأدوات في التأثير في كمية الائتمان المصرفي وحجمه والذي بدوره ينعكس على المعروض النقدي. حيث توجد ثلاث أدوات: سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي الإجباري.

1-سعر إعادة الخصم :

تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات المستخدمة من طرف البنوك المركزية في تنفيذ سياستها النقدية والتي مارستها البنوك المركزية منذ1839 في انجلترا أولا ثم فرنسا عام 1857، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1913 وفي الجزائر عام 1972 .[1]

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض او طلب إعادة خصم ما لديه من أوراق تجارية التي سبق خصمها للغير، حيث يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض فإذا أرادت السلطات التوسع او تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض او رفع معدل إعادة الخصم ومن تم فان هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك.[2]

فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فان البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها

[1] بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص122

[2] بسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2006، ص223.

لان تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن تم التأثير في حجم عرض النقود .[1]

أما عندما يخفض معدل إعادة الخصم يؤدي ذلك إلى زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسب زيادة المقدرة الإقراضية لها وكذا تخفيض معدلات الفائدة من البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الإقراض هذا ما يؤدي إلى زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

2-سياسة السوق المفتوحة:

تتمثل سياسة السوق المفتوحة في تدخلات البنك المركزي على مستوى السوق المالية من خلال شراء او بيع الأوراق المالية بغرض الحد من، او التوسع في، المعروض النقدي حسب حاجة الاقتصاد.

ففي حالة معاناة الاقتصاد من ظاهرة التضخم يتدخل البنك المركزي عارضا ما بحوزته من أوراق مالية للبيع(بائعا)، ومن تم يقوم بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية نتيجة قيام البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبدائل للنقود، فيتقلص حجم السيولة وتنخفض قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من ظاهرة الانكماش، يتدخل البنك المركزي لتشجيع الائتمان وتوفير السيولة اللازمة للأداء الاقتصادي بطرح المزيد من السيولة مقابل الأوراق المالية والتجارية(مشتريا).[2]

الشكل رقم(09): تأثير عمليات السوق المفتوحة على عرض النقود وأسعار الفائدة

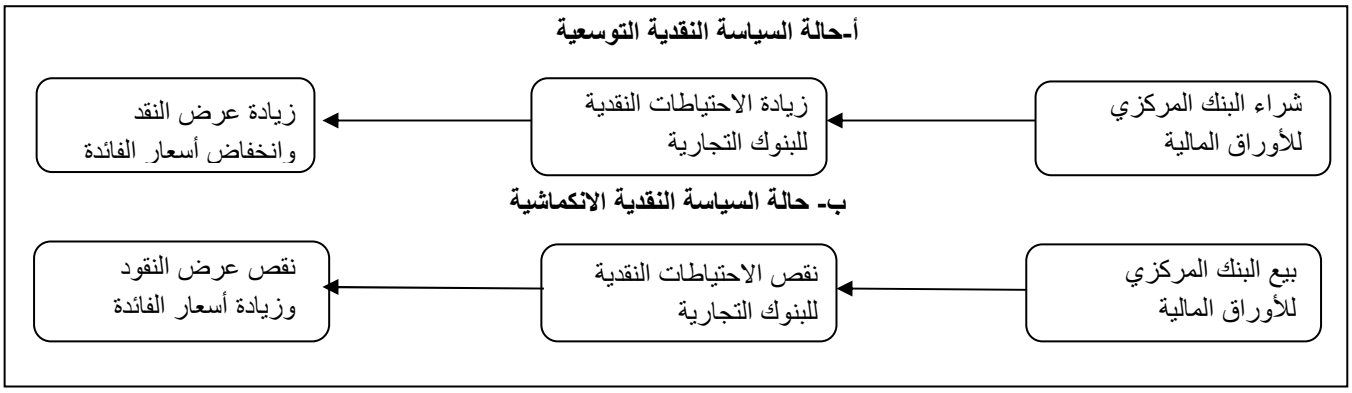

المصدر:محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ط1 ،ص203.

[1]. صاح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2] بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص115.

الجدول رقم(10): أوجه الاختلاف بين سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة

سعر إعادة الخصم	سياسة السوق المفتوحة
البنوك التجارية هي المبادرة لطلب القروض	البنك المركزي هو المبادر لطلب السيولة وعرضها
عمليات إعادة الخصم لها اتجاه واحد وهو توفير السيولة اللازمة للبنوك لمساعدتها في منح الائتمان	لها اتجاهين تزويد السوق النقدية بالسيولة وكذا امتصاصها في حالة التضخم
أثره يظهر على البنك التجاري الذي يرغب في خصم أوراقه المالية ويعاني نقص في السيولة.	أثرها يكون شامل لكافة البنوك التجارية

المصدر: هيل عجمي جميل الجنابي، ص266.

3-نسبة الاحتياطي الإجباري:

الاحتياطي الإجباري هو عبارة عن نسبة قانونية التي يفرضها البنك المركزي على ودائع العملاء لدى البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع،[1]أي على كل بنك تجاري الالتزام بالاحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصوله وودائعه في شكل رصيد دائم لدى البنك المركزي، والهدف من ذلك هو حماية أموال المودعين ضد أخطاء تصرفات البنوك التجارية[2]، بحيث لا تقل هذه النسبة عن 5% ولا تزيد عن 35% من الودائع، إذ يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة او النقصان تبعا للأوضاع الاقتصادية السائدة.[3]

تستخدم البنوك المركزية هذه الأداة بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية من ناحية، وكذلك حماية البنوك التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع لدى البنك المركزي، وكذا تستخدم هذه السياسة أيضا للتحكم في العرض النقدي فعندما يكون هدف السياسة الحد من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على حجم الودائع لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي الإجباري الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي وبالتالي تخفض السيولة التي بحوزة البنوك وتنخفض قدرتها على منح الائتمان. وعلى العكس، تخفض من هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان لأجل زيادة الاستثمار، ما يجعل الاحتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية أكبر وبالتالي زيادة مقدرتها الاقراضية وزيادة العرض النقدي.[4]

[1] حازم محمود عيسى الوادي، النظام النقدي في الاسلام، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2014، ص52.

[2] منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2011، ص145.

[3] بلعايش ميادة ، مرجع سبق ذكره، ص127.

[4] زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص211.

ولذلك لا يرتبط تأثير الاحتياطي النقدي على العرض النقدي بقرار من البنوك التجارية وإنما من البنوك المركزية، وكذا من مزايا استخدام الاحتياطي الإجباري للتأثير على عرض النقدي هي انه يؤثر على كل البنوك بالتساوي، وهي أداة ذات نتائج فورية، ولا تحتاج إلى أسواق واسعة ومتطورة للتعامل وهذا ما يجعلها سهلة الاستخدام وذات فعالية في الدول النامية.[1]

المطلب الثاني : الأدوات الكيفية للسياسة النقدية"الأدوات النوعية"

يستخدم البنك المركزي هذه الأدوات للتأثير على اتجاه الائتمان وليس على حجمه الكلي، ونلخص هذه الأدوات كالأتي:

1-سياسة تأطير القروض:

تعتبر هذه السياسة وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القرض وتقوم سياسة تأطير القروض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد. وتتخذ عادة عملية تأطير القروض أحد الشكلين :

- تحديد سقف إجمالي للقروض المسموح للبنوك التجارية بمنحها للاقتصاد ثم يتم توزيع هذا المبلغ الإجمالي على البنوك على أساس معايير تحدد مسبقا .
- تحديد السقف الأعلى للقروض حسب كل بنك لا يتعداه خلال الفترة المعتبرة. [2]

2-السياسة الانتقائية للقروض:

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، ويستخدم البنك المركزي أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:

- تسديد خزينة الدولة لجزء من فوائد القروض المتعلق ببعض أنواع التمويلات مثل التصدير السكن الزراعة؛

[1] حازم محمود عيسى الوادي، مرجع سبق ذكره، ص52.

[2] طاهر لطرش،الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص245

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف الإنتاج ؛
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: فالغرض من وضع هذه القيود هو كبح الطلب على البضائع، وبالتالي التقليل من التضخم في الاقتصاد؛
- اشتراط البنك المركزي الحصول على موافقته في حالة منح قروض تتجاوز حدا معينا.[1]

3-تنظيم معدلات الفائدة :

هدف البنوك التجارية هو ان تكون استثماراته مربحة، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة المدينة، و هي الفوائد التي تدفع من طرف الزبائن مقابل القروض التي تتحصل عليها من البنوك، إضافة إلى أسعار الفائدة الدائنة التي تمنحها البنوك مقابل الودائع لأجل التي تودع لديها من طرف زبائنها. بحيث يجب أن تكون أسعار الفائدة التي تتحصل عليها أكثر من أسعار الفائدة التي تدفعها(الدائنة).

وتقوم الدولة المتقدمة باعتماد سياسة سعر الفائدة منخفض من اجل تنشيط الاستثمارات، ولكن هذه السياسة كانت في كثير من الأحيان سببا في ظهور ضغوط تضخمية أدت إلى جمود اقتصادي .[2]

4-هامش الضمان المطلوب: يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات السوقية بشرط الالتزام بهامش الضمان، والذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية والتي يقبل البنك بموجبه على منح القروض أساسا.

فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان المطلوب على هذه القروض، والعكس إذا أراد إتباع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش المطلوب.[3]

[1] طاهر لطرش، المرجع السابق، ص248.

[2] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير ،منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص110.

[3] دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر قايد تلمسان،الجزائر، 2014-2015، ص103.

المطلب الثالث : الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

قد لا تكون الأدوات الكمية والكيفية كافية لتحقيق النتائج المرجوة منها الوصول إلى التأثير المطلوب على كمية الائتمان وحجمه، ولهذا تلجأ السلطات النقدية إلى استخدام أدوات أخرى أو ما يعرف بوسائل الرقابة المباشرة وتتمثل فيما يلي:

1-الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها المصرف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية او استخدام أدوات الرقابة القانونية، وذلك بقبول المصارف التجارية لتعليمات وإرشادات البنك المركزي بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة،يستخدمها البنك المركزي للتأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بخفض او رفع حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات.[1]

2-التعليمات والتوجيهات المباشرة: تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات وتوجيهات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك والمؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح او نوعه أو كيفية استخدامه، ومن خلال ذلك يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة ومضمونة عن السياسة الائتمانية المطبقة .

3-الإعلام: يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد الوطني وما يناسبه من سياسة معينة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام والبنوك التجارية لدعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على درجة التقدم الاقتصادي والوعي المصرفي حيث يعتبر أكثر نجاحا في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية.[2]

[1] بلعزوز بن علي ، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] عصام لوشان، مرجع سبق ذكره، ص52.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة النقدية

تسعى السياسة الاقتصادية من خلال استخدامها لمختلف الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي حسب الوضعية السائدة لإعادة الاقتصاد للتوازن، وتحتاج السياسة النقدية إلى تكامل مع السياسات الأخرى لتحقيق ذلك. حيث تتوقف فعالية السياسة النقدية على مدى الكفاءة في استخدام تلك الأدوات وامتلاك الأنظمة المتطورة المواكبة للتقدم الحاصل في العالم.

المطلب الأول: قنوات انتقال السياسة النقدية

توجد عدة قنوات لانتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي وتعرف بأنها الآليات التي من خلالها يحدث قرارا معينا للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرار الأسعار.

1-قناة سعر الفائدة :

حسب نظرية كينز تعتبر قناة سعر الفائدة آلية لانتقال تأثير السياسة النقدية عن طريق تأثيرها غير المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة وذلك كما يلي:

$$M\uparrow \rightarrow ir \downarrow \rightarrow I\uparrow \rightarrow Y\uparrow$$

أي أن إتباع سياسة نقدية توسعية(M) يؤدي ذلك إلى انخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية(ir) ومن تم انخفاض تكلفة الاقتراض، وهذا ما يحفز الاستثمار(I) الذي بدوره يدفع عجلة النمو، وبما أن الاستثمار احد مكونات الطلب الكلي فان ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي(y).[1]

اعتمد كينز في هذه القناة على عامل رئيسي وهو قرارات المؤسسات في شأن الإنفاق الاستثماري، والميزة الأساسية لهذه القناة هي كون أن أسعار الفائدة الحقيقية هي التي تؤثر في قرارات المستهلكين والمؤسسات، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية في المدى الطويل هي التي تؤثر على الإنفاق الاستثماري للأعوان الاقتصاديين.

[1] عبد الله الطاهر،موفق عبد الخليل ،النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط2006،2، ص 342

2-قناة سعر الصرف:

تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط الصادرات وهي تأخذ مكانة كبيرة في السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة التي تبحث عن استقرار سعر صرفها.

وتعمل قناة أسعار الصرف الى جانب أسعار الفائدة فانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بأسعار الفائدة العالمية في ظل سياسة توسعية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض الطلب على العملة الوطنية وبالتالي تنخفض قيمتها مقابل العملات الأجنبية (ارتفاع سعر الصرف)[1] ، يترتب عن هذا انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية مما يترجم بحدوث فائض في الصادراتNX و منه الناتج المحل(Y)، يبين لنا المخطط أثر انتقال اثر السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الصرف كالتالي:

$$M\uparrow \rightarrow ir\downarrow \rightarrow E\downarrow \rightarrow NX\uparrow \rightarrow Y\uparrow$$

بما أن رؤوس الأموال الأجنبية شديدة الحركة لتغيرات أسعار الفائدة وهذا يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وتدهور الحساب الرأسمالي، لذا يجب أن تكون أسعار الفائدة المنخفضة عند المستوى الذي لا يضر بالعملة الوطنية.[2]

3-قناة أسعار الأصول :

تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية من هذه الأصول ومن وخلال هذه القناة تظهر لنا الأصول المالية(الأسهم والسندات) والأصول الحقيقية (العقارات) وهاتين الأخيرتين تشتملان على قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

3-1- **القناة الأولى:"قناة توبين للاستثمار":**

تلعب السياسة النقدية تأثيرها على قيم الأسهم من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة وهو ما يؤثر بدوره على الاستثمار، ففي حالة سياسة نقدية توسعية يكون هناك انخفاض في معدلات الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية وبالتالي ارتفاع العوائد المتوقعة الحصول عليها من الاستثمار في هذه

[1] اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية،مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الشلف،2005، ص78.

الأصول نتيجة لذلك ترتفع Q لتوبين ويزيد طلب المنشآت على الاستثمار ومنه زيادة الطلب الكلي الذي ينعكس على ارتفاع حجم الناتج الوطني .

3-2-القناة الثانية:"أثر الثروة على الاستهلاك": مضمون هذه النظرية لموديلياني هو أن المستهلكين مع مرور الزمن يحاولون تحسين مواردهم التي يحصلون عليها وأهمها ثرواتهم المالية والتي تتكون أساسا من الأسهم العادية، فعند ارتفاع الأسعار تزداد معها ثروتهم المالية، والتي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك[1]

وبالتالي عند إتباع السياسة التوسعية، وعن طريق قناة اثر الثروة على الاستهلاك إلى انخفاض معدلات الفائدة ومن ثم ارتفاع أسعار الأصول المالية والحقيقية (ارتفاع أسعار الأسهم) مما يعني ارتفاع العائد المتحصل عليها من الاستثمار فيها هذا يؤدي إلي زيادة مستوى ثروة الأفراد ينجم عنه زيادة في الاستهلاك و الطلب الكلي ومنه نمو الناتج المحلي ويتضح ذلك من خلال المعادلة التالية:[2]

$$M\uparrow \rightarrow Pe\uparrow \rightarrow Wealth\uparrow \rightarrow C\uparrow \rightarrow Y\uparrow$$

4-قناة الائتمان : تعتبر قناة مستحدثة تبرز دور الائتمان المصرفي كقناة للسياسة النقدية ويظهر تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين هما:

4-1-قناة الإقراض المصرفي:

من أهم مبررات تواجد هذه القناة هو تمايز المعلومات في السوق المالي، فهذه القناة توضح بأن البنوك تلعب دورا مهما في النظام المالي، مما يسمح لها بمعالجة مشكل تمايز المعلومات الذي يساهم في تخفيض الودائع البنكية الممكن تقديمها، باعتبار البنوك الوسيط الفعال في عملية الإقراض المصرفي، إذ يقود هذا إلى انخفاض حجم القروض وبالتالي انخفاض حجم الإنفاق الاستثماري وبالتالي الناتج المحلي وفقا لما يلي:[3]

$$M\downarrow \rightarrow \text{Bank deposits}\downarrow \rightarrow \text{Bank Loans}\downarrow \rightarrow I\downarrow \rightarrow Y\downarrow$$

أما عند إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد التي تؤدي إلى زيادة احتياطات وودائع البنوك مما يزيد من حجم القروض البنكية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي

[1] دبات أمينة ، المرجع السابق، ص115

[2] بقبق اسمهان، الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، اطروحة دكتوراه منشورة، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص122.

[3] طيبة عبد العزيز، المرجع السابق، ص82

$$M\uparrow \rightarrow \text{Bank deposits}\uparrow \rightarrow \text{Bank loans}\uparrow \rightarrow I\uparrow \rightarrow Y\uparrow$$

تزداد أهمية هذه القناة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، والتي تعتمد على قروض البنوك بصورة رئيسية مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي بإمكانها الوصول إلى أسواق المال بدون حاجة للبنوك.[1]

4-2-قناة ميزانيات المنشات:

إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى الانخفاض في صافي قيمة المؤسسة والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الإقراض، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي زيادة مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص. [2]

[1] عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره، ص345.

[2] سعيدة دالي مرجع سبق ذكره، ص275.

الشكل رقم(10): قنوات السياسة النقدية

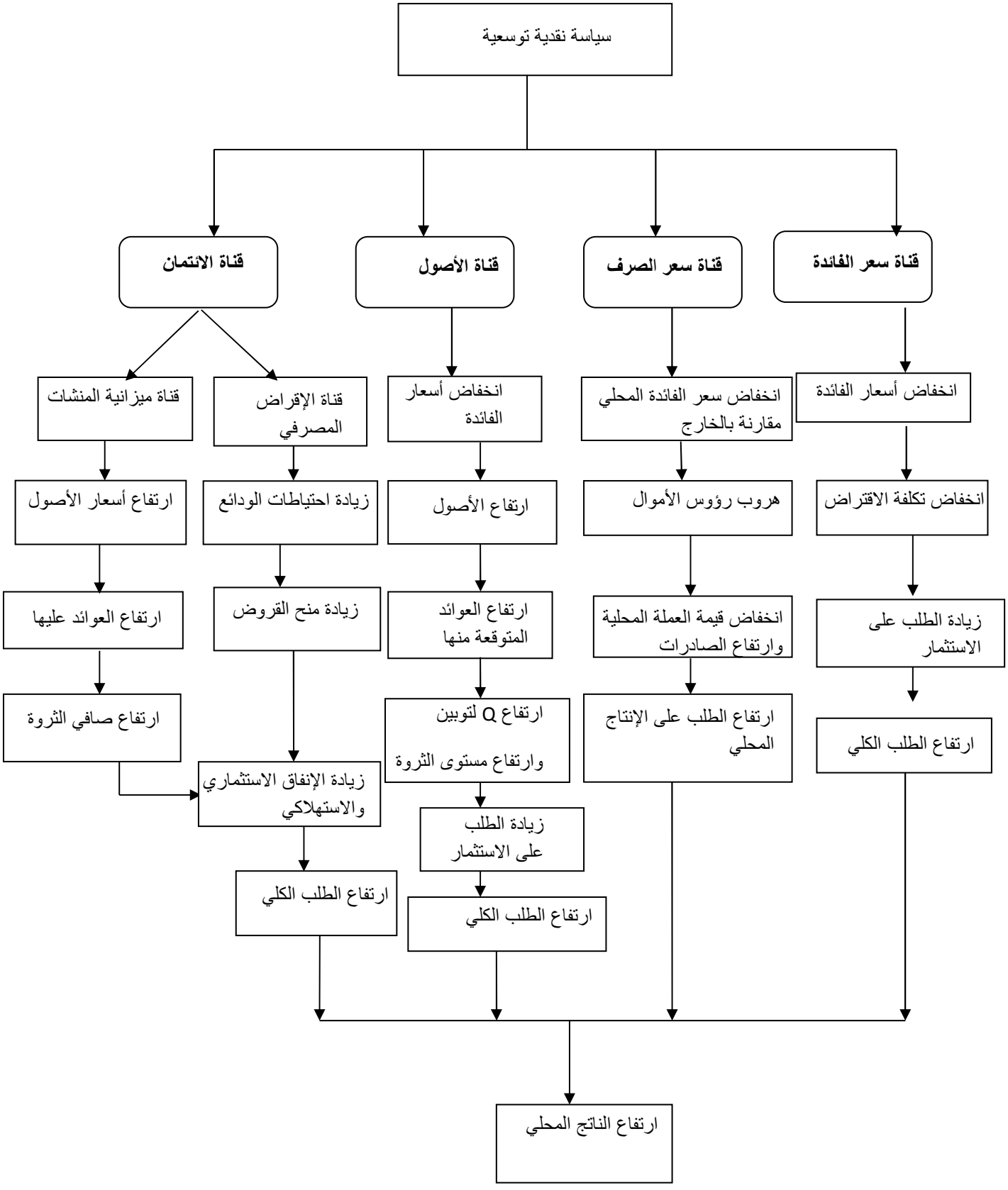

المصدر: بقبق أسمهان، مرجع سبق ذكره،ص112.

المطلب الثاني :علاقة السياسة النقدية بالسياسات الأخرى

توجد العديد من العلاقات بين السياسة النقدية وباقي السياسات حيث يجب التنسيق بين هذه السياسات لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة.

1-علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي التي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيها الوحدات الاقتصادية عملها، وتعتبر السياسة النقدية جزءا مهما من السياسة الاقتصادية بالإضافة إلى مساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية .

وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هي تحقيق نوع الاستقرار الاقتصادي في ظل النمو متوازن فهذا يعني ان هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنشاط النقدي،فالمشاكل الاقتصادية خاصة البطالة والتضخم مرتبطة بالحلول النقدية

ويمكن توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية فيما يلي:

- **كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي:**

حسب التحليل الكلاسيكي ان التغير في كمية النقود له تأثير على مستوى العام للأسعار، اما النظرية الكينزية أشارت إلى أن كمية النقود التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين تؤثر على الطلب، وعن طريق التغيير في هذا الطلب يمكن للإصدار النقدي أن يؤثر على الأسعار وإذا كانت زيادة الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار فإن ذلك يؤدي الى زيادة العرض لأن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل(حالة عدم التشغيل الكامل) وبالتالي لا ترتفع الأسعار وذلك تأكيد على وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في حالة الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية .[1]

إلا أن فريق النقديون بزعامة فيردمان يعترف بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للاقتصاد سواء في الأجل القصير او الطويل، وهذه التأثيرات يمكن أن تكون ذات علاقة غير مباشرة بين كمية النقود ومستوى الإنتاج و الأسعار. عند زيادة وسائل الدفع المتاحة فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وسيؤدي ذلك إلى

[1] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص122.

ظاهرة الاكتناز، وتزداد هذه الظاهرة حدة، ويمكن أن تتواصل حتى في حالة ثبات أسعار الفائدة وبالتالي فان التغير في كمية النقود هو المؤشر الرئيسي لطلب الإنتاج و الأسعار، وبهذا يمكن القول أن زيادة كمية النقود تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي خاصة في حالة الركود الاقتصادي، كما يمكن أن تلعب دور المفرمل لحدة التوسع لإيقاف التيارات التضخمية عن طريق السياسة النقدية، وبالتالي فعن طريق السياسة النقدية يمكن التأثير على الاقتصاد والخروج من الكساد إلى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم إلى الحالة التوازنية للاقتصاد.[1]

- **علاقة السياسة النقدية بالنشاط الاقتصادي:**

في أي سياسة اقتصادية ينبغي تحديد أهداف معينة مثل محاربة التضخم، المحافظة على مستوى نشاط اقتصادي كاف يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،كما يجب تحقيق معدل إدماج مقبول للاقتصاد الوطني في المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل توازن ميزان المدفوعات، ولإحداث هذه التوازنات المراد تحقيقها فان السياسة النقدية تؤثر على ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وتؤثر بصورة مباشرة في عناصر الاقتصاد الحقيقي، وخاصة الإنتاج والأسعار.[2]

- **السياسة النقدية والدورات الاقتصادية:**

هناك علاقة وطيدة بين النقود والدورات الاقتصادية إذ ينخفض النمو النقدي قبل أو أثناء الانكماش ويرتفع أيضا قبل او أثناء التوسع الاقتصادي، وهو ما يؤكد علاقة السياسة النقدية بالاستقرار الاقتصاد و دورها في محاربة التضخم والكساد على حد سواء، ولما كانت أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل عال للنمو فإن هذا يبرز علاقة المشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة و التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية بالحلول النقدية.

[1] بلعايش ميادة، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 104

2-علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

السياسة المالية نعني بها مجموعة من السياسات الحكومية التي تستخدم الوسائل المالية من نفقات عامة وضرائب وقروض وموازنة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

يوجد تكامل قوي مابين السياسة النقدية والمالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بصفة عامة والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط إلى أن مكونات الطلب الكلي التي تتأثر بسعر الفائدة من جهة وبمستوى الضرائب و الإنفاق من جهة أخرى، هذا يترتب عنه ضرورة التنسيق بين السياستين لتحقيق الأهداف بكفاءة عالية.[1]

فالسياسة النقدية و المالية تؤثران على الطلب الكلي كل حسب تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث نجد السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر على النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك للأفراد والمشروعات، وهذا ما يؤدي إلى التأثير على حجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات وبالتالي حجم الاستثمار ومن تم حجم الطلب الكلي، أما السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل وذلك من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، فعند زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخول وبالتالي زيادة الطلب الكلي الذي ينجم عنه زيادة في الإنتاج، وتلعب السياسة الضريبية دورا هاما فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخول، فأغلب النظم الضريبية تسعى إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخول المرتفعة وإعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج.[2]

ولذلك فالتنسيق بين التدابير المالية والنقدية أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة كل منهما ويمكن توضيح الاختلاف في الجدول الموالي:

[1] عباس كاظم الدعمي،مرجع سبق ذكره، ص99.

[2] أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، 2012-2013، ص95.

الجدول رقم(02):أوجه الاختلاف بين السياسة النقدية والسياسة المالية

أوجه الاختلاف	السياسة المالية	السياسة النقدية
من حيث الهدف	التأثير على الحاجات العامة والتوظف.	التأثير على عرض النقود.
فعالية الإجراءات المتبعة	ذات قيمة في تشجيع التوسع واقل قدرة لإيقاف التضخم.	ذات اثر ضئيل في تشجيع التوسع وتحد من الاتجاهات التضخمية.
الفارق الزمني	مدة زمنية طويلة لتحقيق فعاليتها.	مدة قصيرة.
جهة اتخاذ القرار	وزارة المالية(الحكومة).	البنك المركزي.

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على ناظم محمد نوري الشمري، ص364

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

يقصد بفعالية السياسة النقدية مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف تسعى إليها السياسة النقدية. إن النجاح الذي يمكن أن تحققه السياسة النقدية عن طريق تطبيق مختلف أدواتها لبلوغ أهدافها المطلوبة، يختلف باختلاف النظام الاقتصادي الموجود كون هذا النظام متقدم او متخلف.

1-فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات المتقدمة:

تتميز السياسات النقدية في الدول المتقدمة بتطبيقها لأدوات الرقابة المباشرة وغير المباشرة للتأثير على طلب الائتمان ومنحه، ومن العوامل التي تساعد السياسة النقدية في تأدية دورها الفعال وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي نجد:

- العمل المشترك والتعاون الوثيق بين مختلف المؤسسات المالية والمصرفية وفي مقدمتها الثقة الموجودة بين البنك المركزي والبنوك التجارية، فهذا التعاون يعبر عن تجاوب البنوك التجارية مع قرارات السلطة النقدية لبلوغ الأهداف المنشودة .
- تطور و انتظام السوق النقدية فهي تساعد على التعامل بالأوراق التجارية قصيرة الأجل القابلة للخصم، وبالتالي تزيد من فعالية معدل الخصم في التأثير على طلب القروض بواسطة تكلفة خصم الأوراق التجارية.

1) فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية:

اقتصاديات الدول النامية تتميز بإنتاجية متدنية ومستويات منخفضة من الدخل، كما تفتقر إلى نظام مالي ومصرفي متطور و منتظم، وأيضا هيكلها الاقتصادي قليل الفعالية ولذلك نجد أن بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سياسة السوق المفتوحة، وسعر إعادة الخصم أثارهما تكاد تكون غير موجودة، وأن أثار السياسة النقدية تظهر فقط عند استخدام نسبة الاحتياطي القانوني او الاعتماد على الأدوات المباشرة للسياسة النقدية وهذا ما يجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في هذه الاقتصاديات مقارنة بالدول المتقدمة،[1] من الأسباب التي تحد من فعالية السياسة النقدية في هذه الدول مايلي:

- تتميز الاقتصاديات النامية بالارتباط الكبير بالاقتصاديات المتقدمة بواسطة حركات التجارة الدولية، ولذلك التقلبات التي تتعرض لها هذه الدول المتقدمة تؤثر بشكل مباشر على الدول النامية، وفي هذه

[1] عبدات عبد الوهاب ،فعالية السياسة النقدية وأثارها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية،جامعة الجزائر ،ص 27

الحالة لا تستطيع السياسة النقدية في الدول النامية أن تساهم في نمو الاقتصاد الوطني او تحميه من أثار التضخم او الانكماش المستورد.

- تنخفض نسبة الودائع النقدية مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع ومخزن للقيمة، حيث يتم الاعتماد بشكل كبير على العملة فيما ينحصر استخدام الودائع النقدية في الوفاء بمدفوعات الحكومة أداء المدفوعات كبيرة المبالغ في قطاعات الأعمال.
- انخفاض مستوى الدخل الوطني وانتشار ظاهرة الاكتناز عند الأفراد عوض الادخار لدى البنوك، وهذه الظاهرة تقلل من نسبة تداول النقود.
- تنتشر المؤسسات المصرفية في المدن الكبرى، مع تسجيل نقص في انتشار فروع هذه المؤسسات خارج المدن، إضافة إلى قلة انتشار التسهيلات المصرفية على المستوى الوطني في الدول النامية.
- قلة الأيادي العاملة والمؤهلة المتخصصة في العمل المصرفي و هذا يعتبر عائقا لفتح فروع بنكية جديدة، ويعيق تقديم الخدمة المصرفية.
- تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدم وجود أسواق نقدية متطورة مع ضيق الأسواق المالية إن وجدت وضعف نشاطها وهذا الأمر يؤدي لإعاقة فعالية كل من سياسة نسبة إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة.[1]

[1] بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص145.

خلاصة الفصل:

لقد تطورت السياسة النقدية مع تطور أفكار المدارس الاقتصادية ، إذ يرى الكلاسيك أن السياسة النقدية ليس لها دور إلا خلق النقود لتنفيذ مختلف المعاملات الاقتصادية، في مرحلة ثانية ظهر الفكر الكينزي الذي أعطى أهمية اكبر للسياسة المالية وبالتالي أصبحت السياسة النقدية أقل فعالية ، ليعيد النقديون فيما بعد الاعتبار لأهمية السياسة النقدية واعتبروها أكثر فعالية . وتعني السياسة النقدية مختلف التدابير والإجراءات المطبقة من طرف السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي سعيا منها لتحقيق الأهداف النهائية كتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

وفي إطار تطبيق السياسة النقدية يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات منها الأدوات الكمية للسياسة النقدية التي يكون لها التأثير على حجم الكتلة النقدية وتتمثل في سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وكذا الأدوات الكيفية التي لها تأثير على اتجاه الكتلة النقدية إضافة إلى استحداث أدوات أخرى تساعد في تحسين الوضع الاقتصادي.

تعمل السياسة النقدية على التأثير على الاقتصاد عبر مجموعة قنوات لعل أهمها قناة سعر الفائدة إلى جانب قناة سعر الصرف، وحتى يكون تأثيرها فعالا وتحقق أهداف السياسة الاقتصادية فان السياسة المالية تعمل إلى جانب السياسة المالية على ذلك نظرا لوجود ترابط بينهما مما يؤدي إلى تحقيق فعالية السياسة النقدية التي تختلف من دولة لأخرى حسب تطور الأنظمة.

الفصل الثالث: الصيرفة الالكترونية في الجزائر وأثارها على السياسة النقدية

المبحث الأول: واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

المبحث الثاني: تأثيرات الصيرفة الالكترونية

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر وتأثير الصيرفة الالكترونية

تمهيد:

نظرا للأهمية التي تكتسبها السياسة النقدية كأهم أداة مستخدمة من قبل الإدارة الاقتصادية، والتي يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي حيت يتم من خلالها التحكم في المعروض النقدي، والرقابة على البنوك التجارية لذا يجب على البنك المركزي الجزائري أن يسعى لتحقيق ذلك عن طريق القيام بدوره بأكثر فعالية خاصة مع انتشار الصيرفة الالكترونية في السنوات الأخيرة واتساع استخدامها وسعي الدولة لتطبيقها في مختلف المجالات في ظل التحول نحو اقتصاد افتراضي. وقد عملت الجزائر كغيرها من الدول على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البنوك وهذا سعيا منها لتحديث وعصرنة النظام البنكي الجزائري.

المبحث الأول : واقع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

لقد عكفت البنوك الجزائرية وعلى رأسها بنك الجزائر على تحديث و عصرنة الجهاز المصرفي وكذا تطوير المعاملات المالية، وذلك من خلال عملها على تحديث مختلف أنظمة الدفع الالكتروني وكذا توفير وسائل الدفع الالكتروني من بطاقة بنكية وشيك الكتروني، بهدف تسهيل المعاملات وحسن تقديم الخدمات للعملاء إضافة للسعي لزيادة الثقة في البنوك الجزائرية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تقف أمام مساعي الجزائر لتحقيق ذلك لعل أهمها ضعف البنية التحتية لإدخال التكنولوجيا المتطورة للنظام المصرفي.

المطلب الأول: مرتكزات عصرنة نظام الدفع الالكتروني في الجزائر

يعتبر تأهيل الجهاز المصرفي الجزائري من خلال تطوير أنظمة الدفع بمثابة مؤشر قوي وضروري للسير الحسن للاقتصاد الوطني، حيث تكون هذه الأنظمة مدعمة بنظام معلوماتي واتصالي بين المؤسسات الوسيطة والأعوان الاقتصاديين فعناصر النظام خاضعة للتطوير من وقت لأخر، فإذا لم تواكب التطور التكنولوجي الحاصل سينعكس سلبا على نظم الدفع.

1-شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوكSATIM:

1-1-التعريف بالشركة:هي شركة ذات أسهم تأسست سنة 1995 بمساهمة ثمانية بنوك جزائرية هي: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، البنك الوطني الجزائريBNA، بنك الجزائر الخارجي BEA، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك التنمية المحلية، بنك البركة الجزائري، القرض الشعبي الجزائري.[1] وهذا في إطار تحديث الجهاز المصرفي الجزائري، حيث تتكفل بتطوير المعاملات البنكية من خلال تحديث وسائل الدفع بهدف تسيير التعاملات النقدية مابين البنوك التجارية، وكذا زيادة حجم تداول النقود ووضع الموزعات الآلية DAB على مستوى هذه البنوك، إضافة لذلك تتولى هذه الشركة صناعة البطاقة المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا.[2]

1-2- المهام الأساسية للشركة: من أهم المهام التي تقوم بها هذه الشركة :

- العمل على تحديث وسائل الدفع الالكتروني؛

[1] www.satim.dz2018/04/26

[2] زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص147.

- المشاركة في وضع القوانين البنكية لتسيير المنتجات الالكترونية؛
- تخصيص الشيكات العادية والبطاقات البنكية بما يضمن سرية وخصوصية كل منها من خلال رمز سري
- مساعدة البنوك في إنشاء وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الالكترونية.[1]

2-الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونيةAEBS:

أنشئت هذه الشركة سنة 2004 وكانت نتاج لاتفاق شراكة بين المجموعة الفرنسيةDiagram_Edi الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الالكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاث مؤسسات جزائرية MAGACT MultiMedia وSoft Engineering ، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني(Cerist) لتنشأ هذه الشركة التي تقدم خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وامن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية، بدرجة عالية من الأمن وسلامة في أداء العمليات والهدف من إنشاء هذه الشركة هو تحقيق مشروع الصيرفة على الخط في الجزائر.

هذه الشركة وظيفتها:

- إقامة بنية تحتية في نظم المعلومات.
- دعم ومرافقة البنوك في تنفيذ تقنية البنك عن بعد.
- تكوين الإداريين على البرمجيات Progiciel.[2]

3-نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجلARTS:

3-1-تعريف النظام:

يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بأنه :" نظام يخص أوامر الدفع التي تتم مابين البنوك باستخدام التحويلات البنكية او البريدية للمبالغ الكبيرة او للدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في النظام"،[3] وقد تم تحديده بمقتضى النظام رقم 05_04 الصادر في2005/10/13. يمكن من خلال هذا النظام ربط جميع أنظمة

[1] سمية عبابسة، مرجع سبق ذكره،ص 331.

[2] عبد الهادي المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص153.

[3] خوبيزي مريم، واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية، العدد 4، 2015، ص216.

المدفوعات النقدية والمقاصة والتحويلات النقدية، ويتميز هذا النظام بسرعة الأداء ويوفر مؤشرات نقدية دقيقة تساعد على سرعة اتخاذ القرارات وكفاءة إدارة السيولة النقدية لدى البنوك.[1]

3-2-الأهداف: من بين الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا النظام نجد:

- ربح الوقت حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم دون تأخير؛
- سلامة وسرعة تنفيذ عمليات تسوية المدفوعات ؛
- تعزيز ثقة المستخدمين في نظم الدفع؛
- تقوية العلاقات مابين البنوك؛
- تشجيع إقامة البنوك الأجنبية؛
- جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة.[2]

إن هذا النظام هو نظام داخلي خاص ببنك الجزائر فهو الذي يشرف عليه ويديره، أما المشاركون في هذا النظام إضافة لبنك الجزائر فيتمثلون في البنوك التجارية، الخزينة العمومية، بريد الجزائر، الجزائر للتسوية، ومركز المقاصة المصرفية المسبقة. [3]

تتمثل وظائف النظام المركزيARTS فيما يلي :

- مراقبة أوامر الانتظار؛
- تسوية أوامر وفقا لطبيعتها؛
- تخصيص مبالغ المقاصة؛
- المعالجة وهي تتم في آخر اليوم؛
- إدارة ومراقبة الحسابات للعمليات المعالجة بواسطة النظام.

[1] رحال عادل ، تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014، ص166.

[2] عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، العدد8، 2012،ص20.

[3] زقرير عادل، مرجع سبق ذكره، ص145.

4-نظام الجزائر للمقاصة الالكترونية مابين البنوكATCI:

4-1-التعريف النظام:

يسمح هذا النظام بتبادل كل وسائل الدفع للمدفوعات الخاصة بالجمهور (شيكات، أوراق تجارية، عمليات على البطاقات، تحويلات)، دخل هذا النظام حيز التنفيذ في 15 ماي 2006 باشتراك: بنك الجزائر، بريد الجزائرSATIM جمعية البنوك والمؤسسات المالية بكل فروعها، ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.كانت البداية بمعالجة الشيكات لتتطور العملية وتشمل باقي وسائل الدفع في نهاية 2006. فوض بنك الجزائر لمركز المقاصة بين البنكيةCPI لتسيير هذا النظام ويعتبر هذا الأخير فرع تابع لبنك الجزائر.

4-2-أهداف النظام: يهدف هذا النظام إلى :

- التسيير المحاسبي المالي وإعطاء نظرة شاملة عن وضعية الخزينة ؛
- تقليص آجال المعالجة؛
- تأمين أنظمة الدفع العام؛
- إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع خاصة الشيكات؛

1مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.[1]

المطلب الثاني: تطبيق قنوات توزيع الصيرفة الالكترونية في الجزائر

تسعى البنوك الجزائرية إلى توفير مختلف الوسائط والقنوات الالكترونية التي تساهم في ايصال الخدمات المصرفية لزبائنها.

1-شبكة الانترنت والاتصالات في الجزائر:

1-1- شبكة الانترنت في الجزائر:

لقد اثر التأخر الكبير في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال بطريقة سلبية على أداء الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، فمنذ الارتباط بشبكة الانترنت عام 1994 عن طريق ايطاليا عملت الجزائر على الاستفادة من

[1] بلعايش ميادة، اسما عين حياة، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد 16، 2014، ص84.

الانترنت ومختلف التقنيات المرتبطة بها، وقد طبقت الجزائر الانترنت في مختلف الميادين الاقتصادية فالتجار يستخدمونها في تسوية تعاملاتهم مع المستهلكين كما تم إدخال الانترنت إلى العمل المصرفي. فسنة 2005 كانت أول تجربة للجزائر حيث أنشأت AEBS التي تعمل على تقديم خدمات الصيرفة عبر الانترنت لعدد من المصارف الجزائرية: BEA، BADER، BNA، PARIBAS، CPA.[1] ولقد تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر

الجدول رقم (12): نسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	10.18	11.23	12.50	14	15.23	16	28	46

Source :https:// ar.m.wikipedia.org/ wiki. /28/05/2018

يتضح لنا أن نسبة مستخدمي الانترنت في ارتفاع مستمر فقد ارتفعت من 10.18%سنة2008 إلى 14.23%سنة 2012 وهذا راجع لأهمية الانترنت التي أصبح استخدامها ضروريا في أغلب الميادين ، لتستمر في الارتفاع في حيث وصلت نسبة مستخدمي الانترنت إلى 46% من عدد السكان سنة 2015.

إلا أن هذا الارتفاع ما يزال ضعيفا وهذا راجع للأسباب التالية:

- نقص الوعي في المجتمع الجزائري بأهمية الانترنت ومدى فعاليتها في القطاع الاقتصادي والمالي؛
- عدم ارتباط العديد من المؤسسات الاقتصادية بالشبكة، والتي تمتلك موقع على الشبكة يكون لتعريفها فقط؛
- قلة موزعي الانترنت في الجزائر

وتعتبر الجزائر من الدول المتأخرة في استخدام الدفع الالكتروني عبر الانترنت فقد تم تشغيل هذا الخدمة في أكتوبر2016 وتوفيرها للشركات الكبرى مثل الخطوط الجوية واتصالات الجزائر، البنوك العمومية والخاصة.[2]

2-شبكة الاتصالات الالكترونية:

لقد بادرت بغض المؤسسات المصرفية والمالية بتطوير شبكات الكترونية للدفع والتسديد منتشرة في نقاط محدودة على التراب الوطني، ولكن عدم قدرة هذه المؤسسات على تسييرها وتنظيمها جعل البعض منها يتوقف عن أداء

[1] ميهوب سماح، مرجع سبق ذكره، ص157.

[2] محمد شايب، الاكتتاز كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ص220.

خدماته لأنها تعتمد على حلول وأنظمة مستوردة لا تتوافق مع السوق الجزائرية إلا أن هناك بعض المؤسسات قامت بإصدار بطاقات السحب منها:

- بطاقة السحب من الصرافات الآلية لمؤسسة البريد
- البطاقة المصرفية لسحب والدفع للبنوك التالية: القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، بنك البركة الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

ويعتبر بنك BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر حيث قطع شوطا كبيرا على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة اتصالات في معظم مناطق الوطن.[1]

3-الصرافات الآلية:

يعتبر وجود عدد كاف من الموزعات الآلية للأوراق النقدية من الشروط الأساسية لتحقيق نظام نقد آلي ناجح يساهم ويسهل استعمال البطاقات البنكية على نطاق واسع.

وقد بدأ إدخال آلات السحب الآلي للنقود بالجزائر1997، وفي السنة الموالية تم وضع 40 موزع آلي تم توزيعهم على 3 هيئات مالية وهي:

- 10جهاز DAB لوكالات البنك الفلاحي والتنمية الريفيةBADR
- 10جهازDAB لوكالات البنك الخارجيBEA
- 20جهازDAB لوكالات مركز الصكوك البريديةCCP

ويعتبر استعمال الموزع الآلي للنقود ضعيفا وهدا راجع للأسباب التالية:

- الأعطاب المستمرة التي يرجعها المسؤولون إلى شبكة الهاتف
- الميول للسرية وعدم رغبة اغلب الزبائن في إظهار معلومات المالية أمام الناس في الشارع .[2]

[1] بلعايش ميادة، اسما عين حياة ، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مقال منشور ضمن مجلة العلوم الإنسانية، العدد62، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان2002، ص12.

الجدول رقم(13): عدد الصرافات الآلية في الجزائر

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الصرافات	636	647	543	475	539	570

المصدر : سمية عبابسة، مرجع سبق ذكره، ص10.

الشكل رقم(11): عدد الصرافات الالية في الجزائر

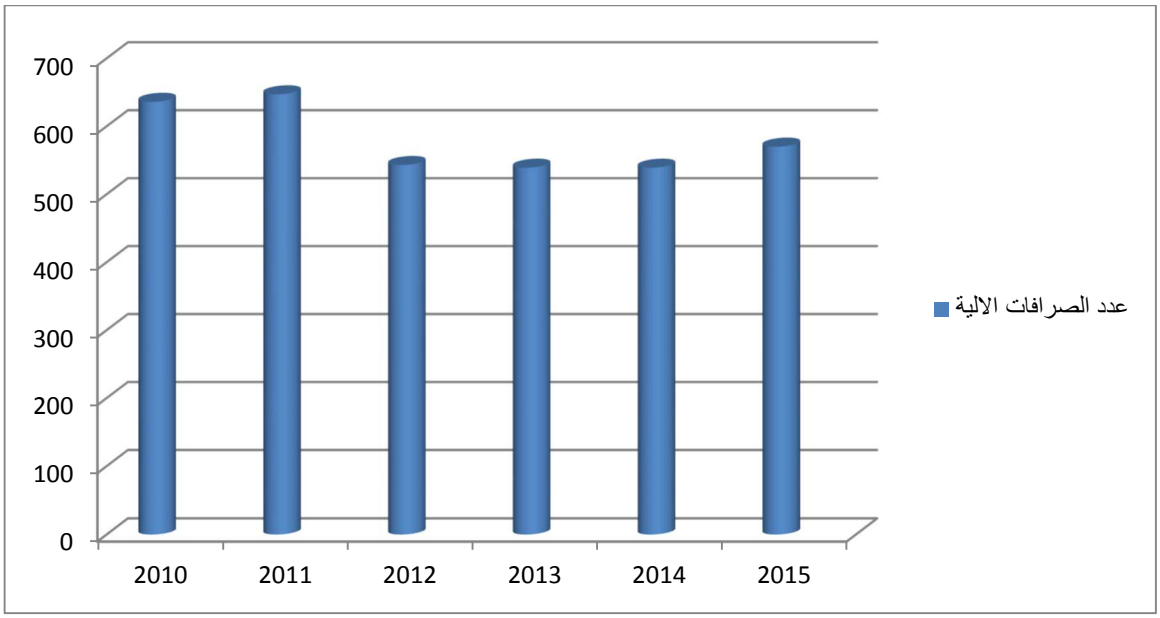

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من الجدول يوضح لنا التطور الذي عرفه حجم الصراف الالي في الجزائر، إذ نلاحظ أنه بلغ 647جهاز سنة2011، كما عرف تراجعا في السنتين الاخيرتين وهذا مايبين ان الجزائر لاتزال بعيدة عن التحكم في هذه التقنيا الحديثة وعن طريقة المعاملات من خلالها، بالرغم من التطور التي عرفته انظمة الدفع الالكتروني ولازالت تشهده فمازالت الجزائر ضعيفة مقارنة بالدول العربية فالامارات العربية المتحدة بلغ عدد أجهزة الصراف الالي5119 جهاز سنة 2015، وقدعملت الجزائر على تكثيف استخدام هذه القنوات ليرتفع حجم الصراف الالي الى 570 جهاز سنة 2015 بعدما كان 475 جهاز سنة2013.

3-الخدمة المصرفية عبر الهاتف في الجزائر :

يتزايد الاهتمام بهذه التقنية في العمل المصرفي في مختلف الدول نظرا للتطورات الكبيرة التي تشهدها الهواتف النقالة، فقد ظهر ما يسمى بالبنوك الخلوية التي تعمل على تزويد الزبائن بالخدمات المصرفية في كل مكان و أي وقت،أما الجزائر لا تزال تعتمد هذه القناة في عرض خدمات محدودة جدا فيها تقتصر على تقديم خدمات الاطلاع على الأرصدة وطلب الشيكات إضافة إلى إمكانية دفع الفواتير الخاصة بالمتعامل الهاتف الجوال.[1]

فعلى البنوك الجزائرية أن تستفيد من تزايد عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال الذي ارتفع من 39 مليون مشترك سنة 2014 إلى سنة 43 مليون مشترك سنة2015 في تقديم خدماتها عبر الهاتف الجوال لجلب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر

عرفت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر تطورات عديدة حيث ظهرت العديد من البطاقات التي تستخدم في المعاملات المصرفية :

1-البطاقة البنكية CIB(carte inter bancaire): إن البطاقة البنكية تعتبر أولى الوسائل التي أفرزها التطور التكنولوجي في القطاع المصرفي وتطور استخدامها وقد عرفت منافسة مابين البنوك نظرا لما حققته من منافع، لذا عملت البنوك الجزائرية بالتعاون مع شركة في تطبيق مشروع نظام الدفع بواسطة البطاقة حيث تم تجريب هذا المشروع بمدينة الجزائر عام2005 وكانت بداية العمل بها سنة2007.

تعرف هذه البطاقة بأنها عبارة عن بطاقة مابين البنوك، تحمل شعار واسم البنك المصدر لها تتم عن طريقها عملية الدفع والسحب، تستعمل هذه البطاقات خاصة للسحب من أجهزة الصراف الآلي وهي محددة المدة والمكان فهي صالحة فقط في الجزائر.

يوجد نوعين من هذه البطاقة :

- **البطاقة العادية(La Carte classique):** توفر خدمات دفع وسحب مابين البنوك وتقدم للعميل وفق معايير كل بنك.

[1] زبير عياش، بوكحيل سليم، تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، مجلة ميلاف، العدد 5، 2017ن ص590

- **البطاقة الذهبية(La Carte gold):** تعطى للعملاء وفق معايير متفق عليها وهي عبارة عن بطاقة دفع وسحب وتقدم عدة ميزات لصاحبها.[1]

وقد تطور عدد البطاقات المتداولة بشكل ملحوظ والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(14): تطور البطاقات المتداولة خلال الفترة(2008-2016)

السنوات	عدد البطاقات المتداولة
2008	566520
2009	596558
2010	783311
2011	850008
2012	1178243
2013	646693
2016	1300000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الرحمان تومي ، ياسمينة ياسع، واقع استخدام وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية والبنكية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محمد اولحاج، 2017، ص10.

[1] www. Satim.dz

الشكل رقم(12): عدد البطاقات المتداولة في الجزائر خلال الفترة(2008-2016)

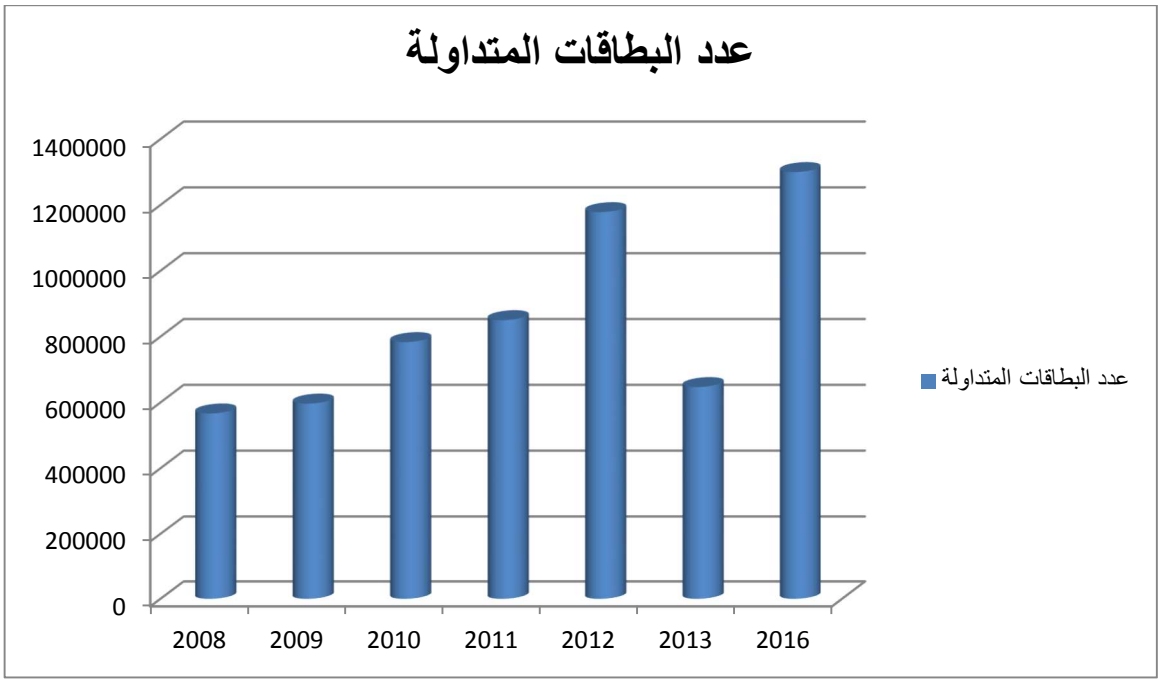

يتضح لنا أن عدد البطاقات المتداولة في الجزائر تشهد تطورا حيث ارتفعت من 78331 إلى 1178243 بطاقة سنة 2012 وقد عرفت انخفاضا سنة 2013 هذا يدل على أنها تعتبر سنة نهاية صلاحية اغلب البطاقات التي أصدرت سابقا، ولم يتم تجديدها مما يدل على خلل في الأنظمة المتعلقة بهذا الأداة. وقد ارتفع بعدها عدد البطاقات وحسب تصريح الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة أنظمة المالية معتصم بوضياف أن عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني قدر سنة 2016 بنحو 1.300.000 شخص.

وقد بلغ عدد البطاقات الموزعة على المواطنين 7ملايين بطاقة، منها 5ملايين بطاقة خاصة بالحسابات البريدية وتم تسجيل 90 ألف عملية دفع عن طريق البطاقات من بداية سنة 2017 . [1]

2-بطاقة فيزا: هي بطاقة للسحب والدفع تمنح للعملاء الذين يمتلكون الحسابات بالعملة الصعبة هذه البطاقة تستعمل على المستوى المحلي والدولي ونميز بين نوعين:

- **بطاقة فيزا الكلاسيكية:** تمنح للعملاء الذين يكون رصيدهم من العملة أكبر من او يساوي 15000 اورو.
- **بطاقة فيزا الذهبية:** تمنح للأشخاص الذين يملكون رصيد عملة يفوق 5000 اورو.

يتم منح هذه البطاقات:

[1] 2018/04/26www.radioalgerie.dz

- من طرف بنك محلي لزبون جزائري للسماح له بتسوية معاملاته من مشتريات وخدمات تجارية في الخارج
- للعملاء الأجانب "رحلات سياحية، تجارية" من اجل سحب مبالغ بالعملات الأجنبية.[1]

3-الشيك الالكتروني:

إن الشيك الالكتروني يعتبر من وسائل الدفع في الجزائر حيث تتم عملية طبع هذه الشيكات بشكل موحد على المستوى الوطني، وهو يحتوي على معلومات خاصة بحامله (الاسم، اللقب، رقم حساب العميل...) بالإضافة إلى الأرقام التسلسلية التي تدل على البنك، الوكالة، الفرع...إلخ، يتم تجريد هذا البنك من خلال نظام ATCI بواسطة المسح الضوئي لقيمة المبلغ.

ولشيك الالكتروني يعطي العديد من الفوائد منها:

- سرعة في إنجاز التحويلات
- إلغاء المسافات
- بساطة الاستخدام.[2]

4-أجهزة الدفع الالكتروني TPE:

وهو عبارة عن جهاز مدمج لدى التجار تجري من خلاله عمليات التحويل وإعادة التحويل عبر شبكة وقنوات الاتصال المختلفة، حيت يتم من خلاله تكوين اتصال مباشر بين حاسبات آلية موجودة في المحلات والمتاجر الكبرى بالحاسب الآلي للبنك، فمن خلال استخدام هذه الوحدات الطرفية يمكن إدخال مشتريات الزبون ليتم خصمها من رصيد حسابه مباشرة في البنك وإضافة القيمة إلى حساب المتجر بنفس البنك.[3] والجدول الموالي يوضح تطور أجهزة طرفيات البيع لدى التجار في الجزائر.

[1] العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة أكلي محمد اولحاج، البويرة، 2017، ص9.

[2] بلعايش ميادة مرجع سبق ذكره، ص210.

[3] زبير عياش مرجع سبق ذكره،ص 510.

الجدول رقم (15): تطور أجهزة طرفيات البيع لدى التجار في الجزائر

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد أجهزةTPE	1984	2639	2946	3047	2965	2904	2876	2980

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:سمية عبابسة مرجع سبق ذكره ، ص352 و عبد الرحمان تومي، ملاجع سبق ذكره، ص 10.

من خلال الجدول يتضح أن عدد أجهزة قد ارتفعت من 1984جهاز سنة 2008 إلى 3047جهاز سنة2011، فيما عرفت سنة 2012 تراجعا لعدد طرفيات البيع أين بلغت 2965جهاز، ليعود ويرتفع هذا العدد إلى 2980جهاز في 2015 وهذا راجع للجهود المبذولة من قبل السلطات في هذا المجال سعيا لتطوير التعامل بالبطاقات المصرفية.

وحسب مقترح بمشروع قانون المالية2018 فإنه سيكون أصحاب المحلات التجارية ملزمون بوضع وسائل الدفع الالكتروني TPE، بعدما نشرت حوالي 5000 وحدة سنة 2016 وجهزت المساحات التجارية لحوالي 10الاف جهاز الكتروني TPEسعت لتوزيعها عام2017، كما بلغت المعاملات التجارية عبر الانترنت 100 ألف معاملة أغلبها تخص عمليات دفع الفواتير عن بعد، وذلك لتشجيع التعاملات التجارية الالكترونية وازدهار الدفع الالكتروني الذي يبقى مرهونا بتوفر الوسائل التقنية التي تجعله ممكنا في على مستوى المتاجر بكل أنواعها، إضافة إلى تحسين تتبع عمليات الدفع وإبقاء حركة الأموال على مستوى البنوك والمؤسسات المالية.[1]

[1] http:// ennaharonline. Com 2018/05/27

المطلب الرابع: تحديات الصيرفة الالكترونية في الجزائر

يعاني الجهاز المصرفي الجزائري من التأخر في تطبيق أنظمة ووسائل الصيرفة الالكترونية بسبب وجود العديد من المشاكل التي تحيط بالنظام المصرفي.

1- المشاكل المتعلقة بتطبيق الصيرفة الالكترونية في الجزائر:

عرفت الصيرفة الالكترونية محدودية في استعمالها في النظام البنكي الجزائري وذلك لأسباب منها:

- انعدام ثقة الزبائن اتجاه النظام الحديث للإعلام والاتصال؛
- قلة الموارد المالية لاقتناء التجهيزات اللازمة؛
- عدم وجود إطارات متخصصة في هذا الميدان نظرا لان هذا النظام البنكي الالكتروني حديث النشأة يتطلب خبراء ذوي كفاءة؛
- نظام الأمن المعلوماتي ضعيف جدا وغير فعال أي الوسائل والتقنيات تستلزم التحكم الفعال فيها؛
- محدودية المعرفة لنشاط البنك الالكتروني.

2- أسباب العزوف عن استخدام البطاقات البنكية

- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمة المصرفية الالكترونية؛
- غياب الثقافة المصرفية التي من شأنها تشجيع العميل على استعمال البطاقات المصرفية ، نظرا لوجود مشاكل في وسائل الدفع حيث يفضل الشعب الجزائري التعامل بالوسائل الدفع التقليدية؛
- نقص الآلات حيث توجد معظمها على واجهة البنوك في الوقت الذي كان من الواجب توزيعها عبر مختلف المناطق[1].

هذا إضافة إلى المشاكل التي تواجها الخدمات المصرفية الالكترونية مثل السرقة والضياع، ولمواجهة هذا المشكل تم وضع مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24سا/24سا وهو مركز تابع لشركة SATIM.

[1] زقرير عادل ، مرجع سبق ذكره، ص148.

المبحث الثاني: تأثيرات الصيرفة الالكترونية

إن انتشار الصيرفة الالكترونية اتساع تداولها في مختلف الدول فقد ظهرت العديد من التأثيرات والتغيرات التي تمس مختلف جوانب الاقتصاد وكذا إدارة البنك المركزي للسياسة النقدية فهي تؤثر على مختلف الوظائف التي يؤديها البنك المركزي لتسيير وضعية النقد في الدولة كما أن هذه وسائل الصيرفة الحديثة وخاصة النقود الالكترونية تؤثر بشكل كبير على أدوات السياسة النقدية ، وتشهد الجزائر بعض التأثيرات على الاقتصاد في ظل تنيها لهذا النظام الالكتروني الحديث.

المطلب الأول: التأثير على وظائف البنك المركزي

تقوم البنوك المركزية بثلاث وظائف أساسية لتسيير الأوضاع النقدية وهي: بنك الإصدار فالبنك المركزي هو المسؤول عن إصدار النقود، بنك البنوك باعتباره الملجأ الأخير للإقراض الذي تلجأ إليه البنوك والمؤسسات المالية وبنك الحكومة لمسؤوليته عن إيرادات الدولة كما يقوم إلى جانب هذه الوظائف بمراقبة وتوجيه الائتمان في الاقتصاد، وانتشار الصيرفة الالكترونية سوف يؤثر على قيامه بهذه الوظائف ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1-التأثير على البنك المركزي كبنك الإصدار النقدي:

يحتكر البنك المركزي عملية إصدار النقود مما يسهل عليه عملية مراقبة الكتلة النقدية والمحافظة على الاستقرار النقدي في الاقتصاد، إلا أن ظهور النقود الالكترونية سوف يؤثر على النقود التقليدية(أوراق البنكنوت) التي يصدرها البنك المركزي لذلك ستنخفض عائداته لأنه ليس المسؤول الوحيد عن عملية الإصدار بل هناك مؤسسات أخرى.[1]

فمن خصائص النقود الالكترونية حرية إصدارها من طرف البنوك التجارية والمؤسسات المالية هذا ما يؤدي إلى التقليل من مصداقية هذه النقود فالشروط التي تؤدي إلى الثقة في النقود الصادرة عن الحكومة(البنك المركزي) لا تنطبق عن النقود الصادرة بواسطة القطاع الخاص. تتوقف درجة التأثير على ما يلي:

- في حالة احتكار البنك المركزي لعملية إصدار النقود الالكترونية، فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود ولكن بشكل أخر؛

[1] مريم ماطي، إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية ، مجلة علمية محكمة، جامعة الاغواط ، العدد92، 2017،ص 73.

- في حالة استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل او جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع النقود الالكترونية والنقود التقليدية، فإن وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف تتأثر؛
- في حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطي كامل او جزئي لإصدار النقود الالكترونية، ووجود نظام جديد للمدفوعات تسيطر عليه النقود الالكترونية، فان وظيفة البنك المركزي كمصدر للنقود سوف يتم إلغاؤها.[1]

2-التأثير على وظيفة بنك البنوك:

يتموقع البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي أين يعمل على تسييره وتنظيمه، فهو يقوم بخصم الأوراق التجارية كما يحتفظ بودائع البنوك التجارية باعتباره المقرض الأخير التي تلجأ إليه البنوك.

إن ظهور النقود الالكترونية تؤدي إلى خفض الدور التي يلعبه البنك المركزي كملجأ أخير تلجأ إليه البنوك لطلب السيولة، ففي ظل نظام الكتروني تنتقل فيه المعلومات بشكل فوري ودقيق فيما يتعلق بمختلف النشطات التي تقوم بها البنوك، فقد تستغني اغلب البنوك عن اللجوء للبنك المركزي لإقراضها.[2] كما تتوقف قدرة البنك المركزي للقيام بعملية التسويات بين البنوك فهناك العديد من الحالات التي يمكن فيها إجراء المقاصة بين البنوك:

- التسويات الالكترونية الثنائية بين البنوك دون الحاجة للرجوع إلى البنك المركزي، حيث يمكن إجراء مختلف الصفقات الكترونيا
- وجود بعض الهيئات الخاصة للقيام بعملية المقاصة بين البنوك.[3]

3-التأثير على وظيفة بنك الحكومة:

تؤثر النقود الالكترونية سلبيا على الإيرادات المالية للدولة وخاصة الضرائب، وسيتمثل هذا الأثر في إضعاف قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، فدفع ثمن الصفقة عن طريق النقود الالكترونية يتم بطريقة غير محسوسة

[1] مريم ماطي، المرجع السابق، ص77.

[2] محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 13-14 مارس2012، ص15.

[3] مريم ماطي، المرجع السابق، ص88.

تحول دون تقدير نسبة الضريبة التي ينبغي دفعها، فالنقود الالكترونية لا تحتاج إلى وسيط مصرفي كالبنك او مؤسسة مالية مما يصعب المحاسبة الضريبية. [1]

4-التأثير على وظيفة البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان:

تعتبر وظيفة الائتمان من الوظائف المهمة التي يقوم بها البنك المركزي، إذ يعمل على التحكم في الائتمان وتوجيهه نحو قطاعات معينة، ولهذا فإنه يستخدم أدوات مختلفة لتحقيق هذه الوظيفة وتتمثل هذه الأدوات في أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة.

ومع ظهور وسائل الدفع الالكترونية وخاصة النقود الالكترونية فإن سعي البنك المركزي لتوجيه الائتمان ستكون بدون جدوى، وذلك بسبب الاتجاه المتزايد للبنوك لإصدار مثل هذه النقود كما أن خدمات المدفوعات المقدمة عبر الانترنت غالبا مع يصعب السيطرة عليها وتوجيهها، ذلك لان الانترنت ما هي إلا شبكة معلومات ليس لها وجود مادي تقليدي، وبافتراض أن حكومة أصدرت تشريعيا يقيد المعاملات المالية عبر شبكة الانترنت فان جمهور المتعاملين في هذا البلد سوف يبحث عن فرص التعامل في الخارج لتحقيق مكاسب لمعاملاتهم المالية. أن طبيعة شبكة المعلومات الدولية تجعل من الصعب على البنوك المركزية حصر أرصدة المعاملات الالكترونية، وهذا ما قد يؤدي إلى تخفيف سيطرة البنك المركزي في توجيه الائتمان.[2]

المطلب الثاني :التأثير على أدوات السياسة النقدية

تؤثر الصيرفة الالكترونية(النقود الالكترونية) على الأدوات الكمية للسياسة النقدية بحيث يكون لها التأثير على فعالية وكفاءة هذه الأداة في تحقيق الاستقرار النقدي .

1-التأثير على معدل إعادة الخصم:

يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود القانونية وبالتالي فإن هذه النقود ستدخل إلى خزينة البنوك، وستعمل البنوك على تغيير النقود مقابل ودائع مع البنك المركزي وبهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه، في هذه الحالة فإن البنوك تختار بين أمرين:

- إما تقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية، ومنح مزيد من القروض.

[1] حاج صدوق بن شرفي، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2] محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص11

- وإما تقوم بشراء مزيد من الأصول من البنك المركزي.[1]

وغالبا ما تلجأ البنوك للحل الثاني لان زيادة الطلب على الأصول في أسواق المال تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، كما أن البنك المركزي يقوم بتثبيت سعر الفائدة على بعض الأصول قصيرة الأجل فإن البنوك تعيد شراء الأصول من البنك المركزي وبالتالي تقوم البنوك بتخفيض الخصوم في مواجهة البنك المركزي. وفي حالة قيام مصدرو النقود التجارية بعرض المزيد من النقود الالكترونية أي خلق نقود جديدة دون أن يتم تعويضها من خلال انخفاض النقود في مكان آخر في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب على البنك المركزي أن يتحكم في مستوى سعر الفائدة إذا ظلت سلطة البنوك في منح هذه القروض بدون قيود.

إن ظهور النقود الالكترونية جعل احتياطات البنوك التجارية تزداد، وبالتالي سعر إعادة الخصم لن يكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان، ذلك لان إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية سيقل بسبب زيادة سيولتها النقدية وعدم حاجتها للبنك المركزي لتوفير السيولة.

2-التأثير على عمليات السوق المفتوحة:

إن تطور النقود الالكترونية وحلولها محل النقود القانونية يمكن أن يؤثر على عمليات السوق المفتوحة باعتبارها أحد الأدوات المهمة التي يستخدمها البنك المركزي في إقرار السياسة النقدية وذلك من ناحيتين:

2-1-الناحية الأولى: إن قيام الأفراد باستخدام النقود الالكترونية بصورة كبيرة سوف يدفعهم تدريجيا إلى الاستغناء عن الاحتفاظ بالنقود القانونية سائلة وسوف يترتب عن ذلك قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بالفائض عن حاجتها لدى البنك المركزي بهدف زيادة الاحتياطي النقدي، إلا أن زيادة الاحتياطي النقدي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك للتأثير على مقدرتها في منح الائتمان.

وفي حالة قيام البنوك المركزية بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف بسط الائتمان واستخدم الأفراد النقود الالكترونية في شراء تلك الأوراق إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية وبين أي أرصدة لدى البنوك التجارية فان هذه العملية لن يكون لها أي تأثير على السياسة الائتمانية لتلك البنوك .[2]

[1] مريم ماطي، مرجع سبق ذكره، ص95

[2] محمد شايب، مرجع سبق ذكره، ص 12

وبالتالي فإن تأثير النقود الالكترونية على عمليات السوق المفتوحة للبنك المركزي تتوقف بشكل رئيسي على مدى انتشار استخدام الوسائل الدفع الالكتروني فكلما كان التعامل بهذا الوسائل هامشيا كان تأثيرها ضيفا على فعالية سياسة السوق المفتوحة.[1]

2-2-الناحية الثانية: هناك من يرى أن النقود الالكترونية سوف تؤثر بطريقة ايجابية، فتنفيذ عمليات السوق المفتوحة الكترونيا عبر الشبكة سيكون أكثر كفاءة وسرعة من الوسائل التقليدية حيث يمكن الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء داخليا وخارجيا وبالتالي التوازن النقدي يعود بصورة أسرع. وكن هذه الوسائل ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

3-التأثير على الاحتياطي القانوني:

يتوقف تأثير وسائل الدفع الالكترونية على سياسة الاحتياطي الإجباري على درجة انتشار التعامل بالنقود الالكترونية ومدى حلولها محل النقود القانونية، فإذا استخدمت النقود الالكترونية بشكل مكثف فمن المتوقع في هذه الحالة أن يتقلص الطلب على الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي، لان استخدام النقود الالكترونية كبديل للنقود القانونية يؤدي إلى تخفيض الطلب على وسائل الدفع الجارية هذا ما يشكل ضغطا على البنوك المركزية لتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لديها.[2]

المطلب الثالث: تأثير الصيرفة الالكترونية على الاقتصاد الجزائري

1-تأثير الصيرفة الالكترونية على المؤسسة الاقتصادية:

- **محاربة الاقتصاد الموازي:** أدى التأخر في تطور وسائل الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية الى لجوء المتعاملين إلى التعامل خارج الدائرة المصرفية، مما ساعد على تداول خارج هذا الإطار وبروز ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي) وتفشي ظاهرة الاكتناز، وهذا الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني وبالتالي فإن اعتماد الصيرفة الالكترونية سوف يساهم في زيادة ثقة المتعاملين بالبنوك وكذا أنظمة الدفع الالكترونية التي تسهل المعاملات، الأمر الذي يسهل دخول النقود المتداولة في السوق الموازي إلى دائرة السوق المصرفية.

[1] محمد شايب ،المرجع السابق، ص12.

[2] مريم ماطي ، مرجع سبق ذكره، ص100.

- **تطوير التجارة الالكترونية:** إن أساس ظهور وتطور التجارة الالكترونية يعود في الأصل إلى مدى انتشار استخدام وسائل الدفع الالكترونية ومدى فعاليتها، ونظرا للأهمية التي تكتسبها التجارة الالكترونية في الاقتصاد الوطني وبالتالي يجب أن تعمل الجزائر على تدعيم الصيرفة الالكترونية ووسائل الدفع المتعلقة بها.[1]
- **إعطاء دفع للحكم الالكتروني في الجزائر:** في ظل انفتاح الجزائر على الاقتصاد العالمي وعملها على تشجيع الاستثمارات الأجنبية أصبح من الضروري إنشاء حكومة الكترونية والتي تعتبر الصيرفة الالكترونية البنية الأساسية لها وأحد أهم دعائمها.
- **بناء اقتصاد رقمي في الجزائر:**إن تبني نظام الصيرفة الالكترونية يمثل القاعدة الأساسية لانطلاق نحو مشاريع رقمية أخرى، تنقل الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد الرقمي.

2-تأثير الصيرفة الالكترونية على النظام المصرفي الجزائري:

يتيح استخدام الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري دخول العصرنة من أبوابها الواسعة لمختلف شرائح النظام سواء البنوك التجارية او بنك الجزائر، المؤسسات المالية الأخرى فهي تمنح عدة امتيازات منها:

- تخفيض نفقات التي تتحملها البنوك في أداء الخدمات وإنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة خاصة ان الجزائر ذات مساحة واسعة؛
- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية الكترونية وإقامة أنظمة دفع الكتروني تساهم في تطور أدائها؛
- مواكبة البنوك الجزائرية للتطورات العالمية في مجال الخدمات المصرفية الالكترونية وذلك لدخول السوق العالمية والقدرة على المنافسة؛
- تحقيق الشفافية وذلك من خلال التعريف بالبنك والترويج لمختلف خدماتها عن طريق الانترنت؛
- تسهيل التعاملات للأفراد عن طريق استخدام وسائل الدفع الالكترونية.[2]

[1] دغنوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص 182.

[2] كمال ايت مزيان، حورية ايت مزيان ، الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدم إلى المؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلادلفيا، عمان ،2007، ص14 .

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر وظهور الصيرفة الالكترونية

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لوضع سياسة نقدية ملائمة للأوضاع الاقتصادية بحيث يشرف بنك الجزائر على التخطيط لهذه السياسة واستعمال الأدوات المناسبة

المطلب الأول :أدوات السياسة النقدية في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق الأهداف العامة (النهائية) للسياسة النقدية، وكذا يعمل بنك الجزائر على احتواء فائض السيولة في السوق النقدية التي ظهر سنة 2000 نتيجة لفوائض عوائد البترول عن طريق لجوئه لاستحداث أدوات جديدة للرقابة غير المباشرة عمل بنك الجزائر على تطبيقها بشكل يحسن الاقتصاد الجزائري أهمها: الاحتياطي الإلزامي، آلية استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة.

1- آلية الاحتياطي الإلزامي:

تعتبر من الآليات المستحدثة في قانون النقد والقرض 10/90، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% وفوض له استخدامها كأحد الأدوات السياسة النقدية. وقد عرفت نسبة الاحتياطات الإجبارية العديد من التغيرات فحسب التعليمة 01_06 الصادرة 2001 حددت النسبة ب4.25% لترتفع سنة2013 إلى 12%بموجب التعليمة 02-2013،[1] وفي الآونة الأخيرة انخفضت النسبةالى4%حسب التعليمة2017/04 لترتفع النسبة إلى 8% حسب التعليمة 01_2018 المؤرخة في 10جانفي 2018 والجدول الموالي يوضح تطورات معدلات الاحتياطي الإجباري

الجدول رقم(16):تطورات معدلات الاحتياطي الإجباري خلال الفترة(2005_2017)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المعدل	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018جانفي
المعدل	11	12	12	12	8	4	8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: فراج الطيب مرجع سبق ذكره ص 24 والتعليمة01-2018 والتعليمة رقم 03-17 المؤرخة 2017.

[1] فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول اثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد3، سبتمبر 2017، ص23

2- آلية استرجاع السيولة:

تعتبر آلية استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر إحدى الوسائل التي استحدثها البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة تم دخول هذه الأداة حيز التنفيذ بموجب التعليمة 2002/02 الصادرة في 11 ابريل 2002 تتم عملية استرجاع السيولة لفترة 7ايام ضمن أساليب تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية، وتم تدعيمها في 2005 بأسلوب استرجاع السيولة لثلاث أشهر.

وتعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجم من السيولة في شكل ودائع على تتم عملية الاسترجاع في فترة 7ايام او فترة ثلاثة أشهر. وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطي الإلزامي لأنه يمكن تعديلها يوميا.[1]

3- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة:

تم إقرارها بموجب التعليمة رقم 05/04 الصادرة في14جوان 2005 حيث تلجأ البنوك لتشكيل ودائع على مستوى البنك المركزي إما ل 24 ساعة او 7 أيام او 3اشهر مقابل عائد يحدده بنك الجزائر وقد جاء تطبيق هذه الوسيلة نتيجة استمرار ظاهرة فائض السيولة في النظام المصرفي الجزائري. والجدول التالي يوضح تطور هذه الأداة في الجزائر:

الجدول رقم(17): تطور تسهيلة الوديعة المغلة بالفائدة

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تسهيلة الودائع	0,3	0,3	0,75	0,75	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3

المصدر: فراج الطيب، مرجع سبق ذكره، ص26.

[1] فراج الطيب، المرجع السابق، ص25

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الجزائر قبل الصيرفة الالكترونية

تميزت هذه الفترة باللجوء الجزائر إلى المؤسسات الدولية لطلب القروض والمساعدات خاصة من صندوق النقد الدولي لإصلاح المنظومة المصرفية وتفعيل الاقتصاد الجزائري.

1-الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر 1990_2000

تعرف الكتلة النقدية بأنها: "جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت معين لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك".[1]

1-1-الكتلة النقدية في الجزائر:تتكون الكتلة النقدية في الجزائر من :

- **الموجودات النقدية M1:** تتكون من الأوراق النقدية والقطع النقدية بالإضافة إلى الودائع الجارية كالحسابات البريدية الجارية.
- **الكتلة النقديةM2:** تشمل بالإضافة إلى M1 الموجودات شبه النقدية التي تتمثل في الودائع لأجل في الجزائر.
- **سيولة الاقتصاد M3:** تتمثل في السيولة الإجمالية التي تدخل في عين الاعتبار الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية مثل مراكز البريد، صناديق الادخار، السندات الصادرة عن الخزينة العمومية +M3=M2.[2]

عرفت الكتلة النقدية العديد من التطورات خلال الفترة 1990_2000 يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] محمد طاهر، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية ،أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة دمشق، 2015، ص25.

[2] بلعايش ميادة ، مرجع سبق ذكره، ص277.

الجدول رقم(18): تطورات الكتلة النقدية خلال الفترة 1990-2000 **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	النقود M1	نقود ورقية	نقود كتابية	أشباه النقود	الكتلة M2	معدل النمو
1990	270,1	134,90	36,14	72,9	343,1	11,35
1991	325,9	157,20	168,73	90,30	416,2	20,6
1992	369,7	158,40	184,97	146,2	515,9	24.71
1993	448,834	212,00	263,58	180,52	627,42	21.53
1994	475,84	222,986	252,847	247,680	723,514	13.00
1995	519,107	249,767	269,339	280,455	799,562	9.19
1996	589,100	290,884	298,217	325,958	915,058	14.39
1997	671,570	337,681	333,710	409,948	1081,518	18.55
1998	826,372	390,420	435,952	766,090	1592,461	18.92
1999	905,103	439,995	465,187	884,267	1789,35	13.7
2000	1048,184	484,527	563,658	974,350	2022,53	13.18

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الجزائر 1990-2000

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الكتلة النقدية كانت 416,6 سنة 1991 بمعدل نمو 20.6% لترتفع إلى 515,9مليار دينار بمعدل نمو 27,71% ، وانطلاقا من 1993 عرف معدل نمو الكتلة النقدية انخفاضا إلى 9,19% سنة1995 وهي الفترة التي عرفت فيها الجزائر العديد من الإصلاحات الاقتصادية تمثلت في برامج التعديل الهيكلي ، وقد عاودت الارتفاع خلال الفترة(1996-1998) ب14,39%و 18,55% على التوالي،كما نلاحظ انخفاض معدل نمو الكتلة النقدية بعد انتهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حتى وصلت إلى 13,18% سنة2000 ويعود ذلك السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى سحب الفائض من الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

1-2-مقابلات الكتلة النقدية:

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهة المصدرة للنقود على الغير أي هي الديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، وبتم تصنيفها إلى : الأصول الخارجية، القروض المقدمة للدولة، قروض الاقتصاد.

الجدول رقم(19): تطور مقابلات الكتلة النقدية (1990-1999) **الوحدة: مليار دينار**

السنوات	صافي الأصول الخارجية	القروض المقدمة للدولة	قروض الاقتصاد
1990	6.53	167.04	264.97
1991	24.28	158.97	325.84
1992	22.64	226.93	412.13
1993	19.63	527.84	220.25
1994	60.39	468.54	305.84
1995	26.29	401.58	565.64
1996	133.94	280.55	776.28
1997	350.31	423.65	741.28
1998	280.71	723.18	906.18
1999	169.62	847.89	1150.73

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح أن الأصول الصافية الخارجية قد عرفت تذبذبا فقد ارتفعت من 6.53 مليار دينار سنة 1990 إلى 60.39 مليار دينار سنة 1994 وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول خلال هذا الفترة الذي ارتفع من 28.85دولار للبرميل إلى 51.05 دولار، ثم تراجع نموها خلال سنتي 1998 و1999 نتيجة أزمة النفط التي مست الجزائر،

السياسة النقدية خلال 1990-2000:

لقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من التغيرات المؤسساتية والهيكلية على عدة مستويات نظرا لسعيها إلى الانتقال من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق ويعتبر قانون النقد والقرض90-10 الأساس لأنه وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية موضحا مسار تطورها.[1] ويعد قانون النقد والقرض القانون الوحيد في المجال البنكي والمالي الذي تعرض للجوانب التي تخص النقود والبنوك والذي حدد:

- سلطة النقدية تتمتع بالاستقلالية التامة في إعداد وتسيير السياسة النقدية

[1] اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص120.

- إعادة رسم العلاقة مابين البنك المركزي والبنوك التجارية بالأخص ما يتعلق بإعادة الخصم وإعادة التمويل، والعلاقة مابين النظام البنكي والخزينة
- عصرنة النظام المصرفي الجزائري وإدخال التكنولوجيا للعمل المصرفي.[1]

عملت الجزائر على إبرام اتفاقية موسعة او ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي وتضمنت اتفاقين:

- **الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث:أفريل 1994**

في إطار سعي الجزائر للنهوض بالاقتصاد لجأت مرة أخرى الى صندوق النقد الدولي، حيث هدف هذا البرنامج للحد من التوسع في الكتلة النقدية وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المخلي الخام، ومن الأهداف التي يسعى في هذا البرنامج لتحقيها هي:

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 الى14% سنة 1994.
- حصر الحد الأدنى لمعدل هامش البنوك التجارية إلى 5%

- **الاتفاق التمويل الموسع:**

هو اتفاق يمتد على ثلاث سنوات حيث ينص هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة والطويلة مع نادي باريس ولندن للعمل على إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق.[2]

[1] منصوري زين ،استقلالية البنك المركزي وأثارها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية (واقع –تحديات)، جامعة الشلف، ص431.

[2] اكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص125.

المطلب الثالث: السياسة النقدية في الجزائر بعد الصيرفة الالكترونية2000-2017

إن دخول الصيرفة الالكترونية إلى الجزائر يعتبر حديث النشأة فقد بدا إدخال آلات السحب الآلي سنة 1997،

لتشهد بعدها الجزائر العديد من التطورات في مجال الصيرفة الالكترونية ففي سنة 2007 انطلق العمل بالبطاقة البنكية CIB كأحد أهم وسائل الدفع الالكترونية.

1-مسار السياسة النقدية :

1-1- تدخل البنك المركزي في السوق النقدية

السوق النقدي هو تجمع يهدف إلى التعامل في الأصول النقدية التي تتعدد أشكالها ونجد أهمها: سندات الخزينة، الأوراق التجارية والمالية وغيرها من الأدوات المالية التي يطلق عليها شبه النقود. والتدخل على مستوى السوق النقدية يعتبر كأداة للسياسة النقدية تساهم في التحكم في السيولة وضبط وتيرة نموها.

ولقد تطورت السوق النقدية منذ 1994 سواء من جانب ابتكار الأدوات او عدد المتدخلين فيها، ومنذ 2002 أصبحت هذه السوق لإعادة تمويل البنوك والتي تحسنت سيولتها بصفة خاصة ومع استمرار هذا التحسن ترتب عن ذلك حدوث فائض في السيولة ، أدى هذا إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية باستعمال أداة استرجاع السيولة بغرض مواجهة الفائض التي دخلت حيز التنفيذ سنة2002.[1]

1-2-آلية امتصاص السيولة:

ظهرت هذه الآلية سنة 2002 نتيجة ظهور فائض سيولة لدى البنوك ، ومع غياب لجوء البنوك التجارية لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر أصبحت أداة إعادة الخصم غير فعالة، ولمواجهة السيولة الزائدة في السوق النقدية لجأ بنك الجزائر إلى تطبيق أداة الاحتياطي الإجباري التي تم رفعه ليصل إلى 9%سنة 2010.

وقام بنك الجزائر بعملية الامتصاص سنة 2013 لمدة 6 أشهر ابتداء من جانفي في إطار تعزيز فعالية السياسة النقدية في الامتصاص الفعلي لفائض السيولة من السوق النقدية ، ليشهد بعدها فائض السيولة انخفاضا ملحوظا من 2826.3 مليار دينار سنة 2014 إلى 10992 مليار دينار نهاية 2016 .[2]

[1] بلعايش ميادة ، مرجع سبق ذكره، ص297

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016،الجزائر، ص136

أدى هذا الانخفاض إلى قيام بنك الجزائر بتقليص عمليات امتصاص السيولة ففي سنة 2016 توقف عن هذه العمليات وقام بتخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية من 12% الى8% وإعادة تفعيل قناة إعادة الخصم لضمان إعادة تمويل البنوك التجارية.[1]

2- تطور الكتلة النقدية 2005-2017

الجدول رقم(20): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2005-2017

السنوات	الكتلة النقدية
2005	4146.9
2006	4933.7
2007	5994.6
2008	6955.9
2009	7173.1
2010	8162.8
2011	9929.2
2012	11015.1
2013	11941.5
2014	13686.8
2015	13704.5
2016	13816.3
2017	14.573.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية ،2003، 2008، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر 2017.

لقد شهدت الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 ارتفاعا ملحوظا في الكتلة النقدية حيث ارتفعت من 4146.9 مليار دينار إلى 7173.1 مليار دينار سنة 2009 وهذا الارتفاع راجع لبرامج دعم النمو التي طبقتها الجزائر .

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، الجزائر ،ص 139

بالنسبة لمعدل نمو الكتلة النقدية لسنة 2009 فسجل أضعف نسبة نتيجة تداعيات الأزمة العالمية على الوضعية المالية لشركات قطاع المحروقات أما بالنسبة لسنة 2010 ارتفع معدل النمو من 13,8% إلى 19,9% سنة 2011، لتعرف السنوات الأخيرة نموا متباطئا في حجم الكتلة النقدية(نمو شبه مستقر) فسنة 2015 معدل النمو كان 0,13% وهذا راجع للانخفاض الحاد في ودائع المحروقات، وسنة 2016 قدر معدل نمو الكتلة النقدية 0,79% يكمن مصدره في الانخفاض في ودائع القطاعات خارج المحرقات.

تتعرض الكتلة النقدية في الجزائر للعديد من التغيرات والاضطرابات التي قد تكون ناجمة عن خلل اقتصادي كنقص سعر النفط ،أي لم تتأثر بوسائل الصيرفة الالكترونية وهذا يرجع أساسا إلى أن تجربة الجزائر في استخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل المصرفي لازالت بعيدة كل البعد عن تحقيق التقدم الملحوظ في البلدان الأخرى. حيث يستخدم اغلب المتعاملين في المنظومة المصرفية الجزائرية الوسائل التقليدية تجنبا للمخاطر المحيطة بالوسائل والتقنيات الالكترونية وذلك نظرا لعدم تمكن البنوك الجزائرية من تطبيق الصيرفة الالكترونية بصورة ناجحة في ميدان عملها وأيضا عدم تحدد القوانين و التشريعات التي تنظم عمل البنوك في مجال الصيرفة الالكترونية.

خلاصة الفصل:

إن استخدام الصيرفة الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري في بدايته، بالرغم من العدد الهائل من البرامج والمشاريع المعتمدة لتطوير استخدامها، لذا عملت الجزائر على تهيئة الجهاز المصرفي وتطويره من خلال مرتكزات الصيرفة الالكترونية وباعتماد أنظمة دفع جديدة وشركات تساهم في تسيير النظم الالكترونية كشركة النقد الآلي والعمليات التلقائية مابين البنوك والجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية.

وقد عملت على إيصال مختلف الخدمات المتوفرة إلى العملاء من شيك الكتروني وبطاقة بنكية سواء كانت محلية او دولية تسهل للعميل الحصول على السيولة في أي مكان ،اعتمادا على القنوات المصرفية منها أجهزة الدفع الالكتروني (طرفيات البيع) .إلا أن هذه الجهود المبذولة من قبل السلطات تعترضها مشاكل وتحديات خاصة مشكلة العزوف عن استخدام وسائل الدفع الالكترونية نظرا لغياب الثقافة المصرفية لدى الفرد الجزائري.

وباعتبار السياسة النقدية من أهم الوسائل التي تستخدم أدواتها للتحكم في المخاطر النقدية والاقتصادية بالاعتماد على مختلف الآليات ودعم استخدام الوسائل الالكترونية سعيا منها للتحكم في الكتلة النقدية.

خاتمة عامة

خاتمة:

إن العالم اليوم يعيش فترة تحولات جذرية وتطورات ساهمت بشكل كبير في تغيير مختلف الأساليب والهياكل العامة للاقتصاد، فقد انشئت أوضاعا اقتصادية واجتماعية مختلفة . حيث جعل هذا التطور مختلف اقتصاديات العالم تستفيد من المزايا التي يحققها من سرعة وكفاءة، وظهرت العديد من الأفكار التي تعزز التطور المستمر لتمتد هذه الأفكار للقطاع المصرفي الذي عمل على تطوير خدماته التقليدية التي لا تواكب عصر العولمة الذي يشهد انتشارا واسعا في العالم، وتؤدي إلى حدوث أزمة ثقة بين البنك وعملائه كما أنها تفتقر للسرعة والفعالية. فكان من الضروري إيجاد بدائل لها توفر أدوات جديدة وموارد لتحقيق ذلك. في سبيل مواكبة عصر العولمة والانفتاح.

وفي ظل المنافسة سعت البنوك العالمية لتكييف منظومتها المصرفية مع التطورات والتكنولوجيا الحديثة والاستفادة من مزاياها التي تحققها للنظام المصرفي، بحيث قامت بإنشاء مواقع لها على الانترنت وهنا ظهرت الصيرفة الالكترونية أين تعمل البنوك على تقديم مختلف الخدمات المصرفية عبر المنافذ المتاحة لها.

ومع تزايد المنافسة بين البنوك في العالم، تأمل الجزائر للارتقاء بمنظومتها المصرفية بالرغم من أن تجربتها تعتبر محتشمة في مجال استخدامها الصيرفة الالكترونية أمام الدول العربية التي قطعت أشواط عديدة في هذا المجال مثل الإمارات العربية المتحدة، وكذا من ناحية تطبيق السياسة النقدية واستخدام أدواتها للتأثير على الوضعية الاقتصادية في البلد والتي غالبا ما تستهدف ضبط الكتلة النقدية.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن استخدام الصيرفة الالكترونية يساهم في تحقيق العديد من المزايا أهمها زيادة شدة المنافسة بين البنوك بغرض جذب العملاء وزيادة الأرباح .

الفرضية الثانية: في إطار سعي البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي وتحسين الأوضاع الاقتصادية يستخدم أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة بالإضافة لاستحداث أدوات جديدة حسب الوضع الاقتصادي السائد.

الفرضية الثالثة: تؤثر الصيرفة الالكترونية(النقود الالكترونية) على وظيفة الإصدار للبنك المركزي بحيث قد تؤدي إلى إلغاء هذه الوظيفة.

الفرضية الرابعة: بالرغم من اتخاذ البنوك الجزائرية لعدة إجراءات بهدف عصرنة نظام الدفع وتشجيع خدمات الصيرفة الالكترونية إلا أنها مازالت بعيدة عن تحقيق النجاح في إطار رقمنة النظام البنكي الجزائري.

نتائج الدراسة:

- ✓ ظهور الصيرفة الالكترونية ساهم في تحقيق العديد من الفوائد لكل البنوك والعملاء.
- ✓ تعرف البنوك الالكترونية العديد من التطورات التي ساهمت في انتشارها عبر العالم.
- ✓ التطور الهائل للنظام الالكتروني والتوسع في استخدامه ينجر عنه العديد من المخاطر التي يجب على البنوك الاطلاع عليها ودراستها وذلك لإجراء الرقابة عليها.
- ✓ لا يوجد تأثير للصيرفة الالكترونية على أدوات السياسة النقدية في الجزائر وهذا راجع لنقص المعاملات المصرفية الالكترونية في النظام البنكي الجزائري.
- ✓ عمل بنك الجزائر على استحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية كآلية امتصاص السيولة لدى حدوث خلل في الاقتصاد(حدوث فائض السيولة).

توصيات:

- العمل على تقوية البنية التحتية للجهاز المصرفي وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، وتدريب الموظفين في البنك.
- ضرورة قيام البنوك الجزائرية بتحديث خدماتها الالكترونية بشكل مستمر والتعرف على رغبات العملاء والعمل على تلبيتها.
- تكوين الإطارات الكفؤة المتخصصة في مجال التكنولوجيات الحديثة التي تتملك الخبرة للعمل بها.
- العمل على وضع الأطر والقوانين التشريعية التي تنظم العمليات المصرفية الالكترونية والقدرة على تسييرها.
- تحديد الآثار الناجمة عن الصيرفة الالكترونية وذلك لمعرفة الآثار الايجابية التي تساهم في تحقيق الفعالية والآثار السلبية التي يجب معالجتها.

آفاق الدراسة:

- ➢ تبني البنوك الجزائرية للصيرفة الالكترونية.
- ➢ تقييم التجربة الجزائرية في ميدان الصيرفة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. الكتب:

1-احمد بوراس،السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، دار الكتاب الحديث، 2014

2-أحمد سفر، العمل المصرفي الالكتروني في البلدان العربية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان،2006

3-أمال زهران، الآثار الاقتصادية للبطاقة البنكية، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 2005.

4-بسام الحجاز، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2006.

5-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،ط3، 2008.

6-جعفر حسن جاسم، مقدمة في الاقتصاد الرقمي، دار البداية، ط1، عمان 2010

7-حازم محمود عيسى الوادي، النظام النقدي في الإسلام، عالم الكتاب الحديث، 2014.

8-خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي –البنوك الالكترونية- البنوك التجارية- السياسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة، 2008.

9-خالد محمود ابراهيم، امن الحكومة الالكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

10-رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1، 2008.

11-زكرياء الدوري، يسرى السامراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

12-سامر جلدة، النقود والبنوك، دار البلدية للنشر والتوزيع، ط1، 2008.

13-صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر ط1، 2005.

14-صلاح الدين السيسي، التجارة الدولية والصيرفة الالكترونية (النظريات والسياسات)، دار الكتاب الحديث، 2014.

15-طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الكتب، مصر، 2006.

16-طاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

17-عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية، دار الصفاء للنشر، عمان، ط1، 2010.

18-عبد الله الطاهر، موفق عبد الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط2، 2006.

19-عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك، دار الحامد للنشر، عمان، ط1، 1999.

20-علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط1، 2012.

21-محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012.

22-منير إسماعيل أبو شاور، امجد عبد المهدي، مكتبة المجتمع العربي، ط1، 2011.

23-نادر عبد العزيز شافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008

24-ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للطباعة والنشر، عمان، 2012.

25-ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد لات، الصيرفة الالكترونية-الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع-، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

26-الهادي المسعودي، الأعمال المصرفية الالكترونية، دار اليازودي العلمية، عمان، 2016.

27-هيل عجمي جميل الجنابي، ياسين يسع ارسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

II. أطروحات ومذكرات:

1-أحمد ولد شيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة سطيف، 2012-2013.

2-إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير،منشورة ، جامعة الجزائر، 2010-2011.

3-بركان أمينة، الصيرفة الالكترونية كحتمية لتفعيل اداء الجهاز المصرفي، دكتوراه، جامعة الجزائر،2013-2014.

4-بقبق ليلى أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة تلمسان، 2014-2015.

5-بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009

6-بلعايش ميادة، اثر الصيرفة الالكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة_الجزائر فرنسا-، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2013-2014.

7-حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أطروحة دكتوراه، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

8-خالد شمسان اسماعيل ضبعان، تحليل اتجاهات عملاء المصارف اليمنية نحو اساليب الصيرفة الالكترونية، اطروحة دكتوراه، منشورة، 2013.

9-دالي سعيدة، اثر السياسة النقدية على حركة رؤوس الاموال في ظل الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة باتنة، 2014.

10-دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة ، جامعة ،2014-2015.

11-رحال عادل، تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2013-2014.

12-زقرير عادل، تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة، مذكرة ماجستير، منشورة، جامعة بسكرة، 2008-2009.

13-سمية خطيب، دور الصيرفة الالكترونية في تحقيق الميزة التنافسية، دكتوراه، منشورة، جامعة دمشق، 2014

14-طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية، ماجستير منشورة، جامعة الشلف، 2005.

15-العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

16-عبد الرزاق السلام، القطاع المصرفي الجزائر في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الجزائر، 2011.

17-عصام لوشان، السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة باتنة، 2013.

18-محمد طاهر، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة دمشق، 2015.

19-ميهوب سماح ، اثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الداء التجاري للمصارف، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة قسنطينة،2014 .

20-نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي، ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، 2014.

III.المجلات:

1-أحمد بوراس، العمليات المصرفية الالكترونية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11، 2007.

2-أديب قاسم الشندي، الصيرفة الالكترونية،أنماطها وخيارات القبول والرفض، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 27، 2011.

2-باصور كمال، اثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، العدد06، جوان 2016.

3-بلعايش ميادة، اسما عين حياة، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية، جامعة بسكرة، العدد16، 2014.

4-خوبيزي مريم، واقع وسائل الدفع الالكتروني في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الدراسات المالية، العدد 4، 2015.

5-رابح زبيري، ليندة بوزردة، افاق الصيرفة الالكترونية الجزائرية، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 16، 2016.

6-زبير عياش، بوكحيل سليم، تطور وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة، مجلة ميلاف، العدد05، 2017.

7-سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي،العدد06، 2016.

8-عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، العدد 8، 2012.

9-فراج الطيب، بروكي عبد الرحمان، دراسة قياسية حول اثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3، سبتمبر 2017.

10-محمد شايب، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13-14 مارس 2012.

11-محمد شايب، كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال.

12-مريم ماطي، إدارة السياسة النقدية في ظل الصيرفة الالكترونية، مجلة علمية محكمة، جامعة الاغواط، العدد 92، سبتمبر 2017.

13-نصر حمود مزنان فهد، إمكانات التحول نحو الصيرفة الالكترونية في البلدان العربية، مجلة كلية الادارة الاقتصاد، العدد 04، 2011.

14-نور الدين بربار، دور الأمن المعلوماتي في تفعيل نشاط الصيرفة الالكترونية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 02، جامعة المدية، 2014.

IV. الملتقيات:

1-تطار محمد منصف، النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية، مقال منشور ضمن مجلة العلوم الإنسانية، العدد62، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2002، ص12

2-حاج صدوق بن شرفي، عصرنة نظام الدفع في البنوك وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية، جامعة الجزائر،

3-عبد الرحمان تومي، ياسمينة ياسع، واقع استخدام وسائل الدفع الحديثة في المؤسسات المالية والبنكية الجزائرية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول اليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي والمالي الجزائري، جامعة اكلي محمد اولحاج، البويرة، 2017.

4-العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الالكترونية بين وسائل الدفع الحديثة التقليدية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محمد اولحاج، البويرة، 2017.

5-كمال ايت مزيان، حورية ايت مزيان، الصيرفة الالكترونية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية، جامعة فيلاديفيا، عمان، 2007.

6-منصور زين، استقلالية البنك المركزي واثرها على السياسة النقدية، مداخلة مقدمة الوطني للملتقى حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية(واقع-تحديات)، جامعة الشلف2008.

7-يوسف مسعداوي، البنوك الالكترونية، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية(واقع وتحديات)، جامعة البليدة،2005.

V. التقارير:

1-بنك الجزائر التقرير السنوي،2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2009، الجزائر.

2- بنك الجزائر التقرير السنوي، 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، الجزائر.

3- بنك الجزائر التقرير السنوي، 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، الجزائر.

4- بنك الجزائر التقرير السنوي، 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017، الجزائر.

5- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر 2017، الجزائر.

VI. محاضرات:

1-بن عباد سمير، سماحي أحمد، التكنولوجيا الالكترونية:ضرورة أم حتمية بالنسبة للمؤسسات المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان.

2-عبدات عبد الوهاب، فعالية السياسة النقدية وآثارها على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، جامعة الجزائر.

3-مجذوب وهراني، الصيرفة الالكترونية كإستراتيجية لتفعيل الحكومة، جامعة مستغانم.

VII. مواقع الانترنت:

1-الموقع الالكتروني لبنك الجزائر https:// www.bank -of-algeria.

2-الموقع الالكتروني لقناة النهار https:// www.enaharonline.com

3-الموقع الالكتروني لراديو الجزائر https:// www.radioalgeria.dz

4-الموقع الالكتروني لويكيديا https:// ar.wikipedia.org /wiki.

5-الموقع الالكتروني للبنك المركزي الإماراتي

6-يوسف أبو فروة، واقع الانترنت والتجارة الالكترونية، والخدمات المصرفية العربية، على الموقع www.yusuf.Abufarwat.

7. www.Satim.dz.

8.https://www. Internetworldstats.com.states.htm.

9 .https ://www.Statista.com/statistic.

10. https://www. Albayan.ae/across.

11.https://www. e-dirham-gov.ae/ arabic.htm.